

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك
كلية الآداب
قسم اللغة العربية

التفكير النحوي عند ابن هشام الأنصاري في مغني اللبيب

The Grammatical Thought of Ibn Hisham in His Mughni Al - Labib

إعداد الطالبة

تمام حمد

إشراف

الاستاذ الدكتور سمير شريف استيتية

الفصل الثاني للعام الدراسي

٢٠١٣/٢٠١٢

التفكير النحوي عند ابن هشام الانصاري
في مغني اللبيب

إعداد الطالبة

تمام حمد عيد المنيزل

تقدم هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراة في تخصص اللغة والنحو
كلية الأداب / قسم اللغة العربية

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د سمير شريف استيتية.................................. مشرفاً ورئيساً

أ.د. محمد حسن عواد.................................. عضوًا

أ.د. قاسم محمد المومني.................................. عضوًا

أ.د. حسين يوسف خريوش.................................. عضوًا

أ.د. عبد الكريم مجاهد مرداوي.................................. عضوًا

تاريخ المناقشة: ١٠/ ٤/ ٢٠١٣

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــداء

إلى كل من اغترف من بحر العربية، وسخر

حياته لخدمة لغة القرآن

وإلى كل من عَلّم حرفا

وإلى كل محب للعلم والعطاء

إلى كل من كان عونا لي في مسيرة دراستي

فلكم منا الحب الصادق، والعهد الوائق، والإجلال

والتقدير، والإكرام والتوقير، شرّف الله تلك الأقدار، وأنزلهم منازل

الأبرار، وأسكنهم أجل دار، وأحسن قرار.

تمام حمد

الشكر والتقدير

فيطيب لي بعد أن بلغت هذه الرسالة بعون الله نهايتها، أن أتقدم بوافر الشكر والتقدير إلى مشرفي الفاضل **الأستاذ الدكتور سمير استيتية** الذي تعهدني بالرعاية والتوجيه المستمرّين، فله مني كل التقدير والاحترام.

وأرى لزاما عليّ أن أتوجه بوافر التقدير وعميق الشكر العرفان إلى الأستاذ الدكتور محمد حسن عواد ، والأستاذ الدكتور قاسم المومني ، والأستاذ الدكتور عبد الكريم مجاهد والأستاذ الدكتور حسين خريوش، على ما سيقدّمونه لي من توجيهٍ وإرشادٍ.

وكذلك أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من أسدى إليَّ يد العون والمساعدة في قيامي بإعداد هذه الرسالة.

واللهَ أسألُ أن يجعلَ عملي خالصاً لوجهِهِ الكريمِ، وأن ينفعَ به قُراءَ العربيةِ أجمعينَ إنه سبحانه قريبٌ مجيبٌ دعوةَ الداعي إذا دعاه، وصلى اللهُ على سيدِنا محمدٍ وعلى آلهِ وصحبهِ وسلمَ كلما ذكره الذاكرون، وغَفَلَ عن ذكره الغافلون.

والحمد لله رب العالمين

فهرس المحتويات

الموضوع...	الصفحة

قال ابن جنّي

كُلُّ مَن فُرِقَ له عن علّةٍ صحيحة

وطريقٍ نَهْجَةٍ كان خليلَ نفسِه

وأبا عمروٍ فِكْرِه

الخصائص ١/١٩٠

التفكير النحوي عند ابن هشام الأنصاري في مغني اللبيب

أطروحة دكتوراه – جامعة اليرموك ٢٠١٣

تمام المنيزل

المشرف: الأستاذ الدكتور سمير شريف استيتية

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة التفكير النحوي عند ابن هشام الأنصاري، في كتابه مغني اللبيب. واستقراء منهجه في التأويل والتعليل، وتوجيه النصوص القرآنية، والشواهد الشعرية بما يتوافق مع الصناعة النحوية.

يقع هذا العمل في تمهيد وثلاثة فصول

ينقسم كل فصل فيها على مباحث.

ففي **التمهيد:** درست الباحثة حياة ابن هشام وأهم مؤلفاته.

أمّا **الفصل الأول** فقد تناولتُ فيه ***سمات القاعدة النحوية عند ابن هشام***، فعرضت أولا لمفهوم القاعدة النحوية، ثم بينت سمات القاعدة النحوية عنده، وما بنيت عليه من تعليل وتأويل وتقدير، ثم انتقلت إلى التأويل النحوي عند ابن هشام، وتمثلت ألفاظ التأويل بـ: التأويل والتقدير، والتخريج، وألفاظ التفسير، التي استعملها ابن هشام ويقصد بها التأويل.

وبعد ذلك درست الحذف وتأويله؛ مع توضيح لبعض المسائل التي ناقشها، وتقدير المحذوف ومكان تقديره، ومقدار المقدر، وعلى وفق هذه رجح قسما من أقوال العلماء في توجيه النصوص القرآنية والشواهد النحوية.

وبعد ذلك درست تأويل الزيادة، وتقدير المزيد في الأفعال والأسماء، وبينت أن الأخير لا يقرّ به ابن هشام ولا يرجحه؛ لذا رد قسما من التوجيهات المبنية على زيادة الأسماء.

وأمّا **الفصل الثاني** فقد درست فيه مصادر ***التفكير النحوي عند ابن هشام***، فتناولت؛

السماع، والقياس، والإجماع، بعد عرض أقوال النحاة فيها. ثم انتقلت إلى دراسة الشواهد عنــده وتتمثل في الشواهد القرآنية، والحديث النبوي، والشواهد الشعرية.

وأمّا **الفصل الثالث** فقد تناولت فيه ***أثر المعنى في التفكير النحوي*** عنده بالوقوف على وظيفة المعنى كما يراها مع التركيز على توجيه المعنى للإعراب، وتوجيه الإعراب حملا على المعنى، فشمل الحمل على المعنى: الحمل على التوهم، والحمل على النقيض، ونيابة الحروف.

الكلمات المفتاحية: ابن هشام، مغني اللبيب، التفكير النحوي.

المقدمة

الحمد لله مستحق الحمد والثناء، حمدًا طيبًا كثيرًا مباركًا فيه كما ينبغي لجــلال وجهــه وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام على أشرف خلق الله أجمعين، سيدنا محمد صــلى الله عليــه وسلم وعلى آله وصحبه ومن سارَ على دربه من العلماء العاملين إلى يوم الدين.

فإن للنحو قواعد وأصولاً تحكمه، وضوابط تضبطه، اعتنى بها النحاة ليكون الاستدلال والاحتجاج على منهج موثوق، فلا يستقيم البناء متينا إلا بتلك القواعد ودرايتها معرفة وتحقيقا، فقد استنبط النحاة الأصول من كلام العرب وأقاموا عليها دعائم النحو العربي. لكنّ ما وضعوه من أصول نحوية لم يكن يمثل جميع ما سمعوه من العرب، بل لم يكن موافقًا أحيانًا لعدد من نصوص القرآن الكريم وقراءاته المتواترة، والحديث الشريف، وأقوال العرب شعرهم ونثرهم. من أجل ذلك لجؤوا إلى تأويل ما جاء على خلاف القاعدة من نصوص فصيحة للمحافظة على ما أصّلوه من قواعد وأحكام.

اعتنت الدراسات اللغوية الحديثة بالمناهج والمذاهب والأصول النحويــة فــي القــرون الماضية، ووقفت على الفكر الذي كان يتمتع به هذا العالم أو ذاك من علماء تلك القرون. وابــن هشام واحد من العلماء الذين اختصَّهُم الباحثون المعاصرون بالعناية، فتناولوا سيرته ومؤلفاتــه وآراءه بالتحقيق والتحليل والنقد، بوصفه أحد أئمة علم العربية الذين أثّروا في مناهجها وطرائق التأليف فيها.

ومع كثرة ما أُلف عنه لم أقف– في ما اطلعت عليه من ذلك – على موضوع يخــتص بجانب التفكير النحوي عنده، على أهميته وبروزه في كتابه (مغني اللبيب). وقد شــجعني هــذا الأمر على متابعة فكره المبني على الاستِدْلال اللُّغَويّ.

وقد اخترت مغني اللبيب ليكون محل هذه الدراسة لأن هذا الكتاب أكثر به ابن هشام من الاستشهاد بالشعر في (مغني اللبيب)؛ ويعجّ الكتاب بالشواهد الشعرية لخدمة القواعد النحويّة؛ وقد ألفه ابن هشام بعد أن اكتملت ملكاته النحويّة وغيرها من علوم العربيّة، فكان المغني من بين كتب ابن هشام أجلّها قدرًا، وأبعدها أثرًا، ومن بَيْن كتب العربيّة عامة أكثرها استيعابًا للقضايا النحويّة والشواهد الشعريّة، فلم يلبث حين ظهر أن شاع ذكره، وعمَّ نفعه، حتى صار مرجع الطالبين والمتعلمين والمتخصصين[1].

تعددت الآراء النحوية عند ابن هشام، وحظيت آراؤه باهتمام العلماء والدارسين. وقد صنف كتبه في مراحل مختلفة من حياته؛ لذلك كان من الطبيعي أن نرى له في المسألة الواحدة أكثر من قول، وخالفت اختياراته النحوية في بعض المسائل الجمهور، فلم يلتزم بمذهب معين، ولم يأخذ بآراء نحوي واحد؛ إذ كان يعارض البصريين في مسائل ويوافقهم في مسائل أخرى، وكان يعارض الكوفيين في مسائل ويوافقهم في أخرى.

تناول هذا البحث كيفية استعمال ابن هشام الدليل النحوي وتوظيفه له في تقرير قاعدة أو ترجيح رأي نحوي على آخر، أو حتى ردّه والاعتراض على الاستدلال به، وهو في كلّ ذلك مُتَّبِعٌ لنحاة البصرة، وطريقتهم في معالجة الأدلة التي تخالف ما قرروه من قواعد في ضوء الأعم الأغلب من السماع المحتجّ به، وهو ما توفر فيه شرطا الاعتداد به والكفاية؛ إذ كان ابن هشام يبسط المسائل ويوضحها ويفصل قواعدها، ويورد الشواهد المتنوعة على المسألة الواحدة من قرآن، وحديث، وشعر، ونثر.

---

(1) يُنْظَر: **الدماميني النحوي في ضوء شرحه لمغني اللبيب**، عمر يوسف مصطفى، ط1، دمشق، دار الينابيع، ٢٠١٠، ٣١٤ و ٣١٥.

حاولت هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ما سمات القاعدة النحويةّ عند ابن هشام ؟
- ما مصادر التفكير النحوي عنده؟
- ما وظيفة المعنى في التفكير النحوي عنده؟

اقتضت الدراسة أن يتحقق غرض كل واحد من هذه الأهداف في فصل مستقل؛ فعالج الفصل الأول سمات القاعدة النحوية عند ابن هشام في مغني اللبيب؛ فبدأ الفصل بتحديد مفهوم القاعدة لغة واصطلاحًا، ثم تناول بالمناقشة والتحليل دراسة العلة لغة واصطلاحًا، والتعليل عند ابن هشام، وأظهر العلل التي أخذ بها في كتابه موضوع الدراسة. ثم درس الفصل التأويل وكيف كان ابن هشام يؤوّل النصوص في الحذف والزيادة والتقديم والتأخير.

ودرس الفصل الثاني مصادر التفكير النحوي عند ابن هشام في المغني، وهي: السماع، والقياس، والإجماع. وقد وقف البحث وقفات مفصلة عند كل واحد من هذه الأصول، وبخاصة المصدر الأول وهو السماع الذي يتبع أساليب العربية وقواعدها كما جاءت في القرآن والحديث والشعر والنثر. وقد تبنّت الباحثة مواقف محددة بشأن الاستشهاد بالقرآن والقراءات القرآنية، والحديث النبويّ، والشعر. أما القراءات القرآنية المتواترة وقراءات الآحاد إذا كانت صحيحة السند فلا يجوز ردّها بأي حال من الأحوال، وعندما تتعارض القاعدة مع القراءة الصحيحة فالأولى تعديل القاعدة بما يتفق مع القراءة، ولا داعي إلى التأويلات التي يظهر فيها التحكم أحيانًا. أما الحديث النبوي الشريف فالأخذ به إذا صحّ سنده توجه علميّ صحيح. وأما الشواهد الشعرية التي لا يعرف قائلوها فقد رأت الباحثة ألا يؤخذ بها في تقعيد قاعدة ولا في تأييد رأي أو مذهب.

أما الفصل الثالث في تناول المعنى عند ابن هشام في المغني، فقد بيّن حرص ابن هـشام على المعنى في تأويل النصوص وتوجيهها.

وأما الخاتمة فقد ذكرت فيها نتائج الدراسة التي خرجت بها. وقد ذيلت هذا البحث بعد ذلك بعدد من الفهارس، هي: فهرس الآيات الكريمة، وفهرس الأحاديث النبوية الشريفة، وفهرس الأشعار والأراجيز.

منهج الدراسة

اتبعت الباحثة في هذه الدراسة المنهج الوصفي الاستقرائي التحليلي؛ فكانت الدراسة تستقرئ أفكار ابن هشام وتصفها، وقد استدعى الاستقراء النظر في الجوانب الفرعية للمـسألة الواحـدة وجمع شتاتها ومفرداتها من المواطن المختلفة في مغني اللبيب. ومن حيث التحليل فقـد كانـت الدراسة تتوقف عند كثير من المسائل وتحللها حتى كان للباحثة آراء كثيرة وصلت إلى ثمـانين رأيًا في ثمانين مسألة من مسائل النحو التي عرض لها ابن هشام على مستوى التعريف، والعلل والإعراب، وتوجيه النصوص، واستخراج معانيها النحوية واللغوية والتداولية.

الدراسات السابقة

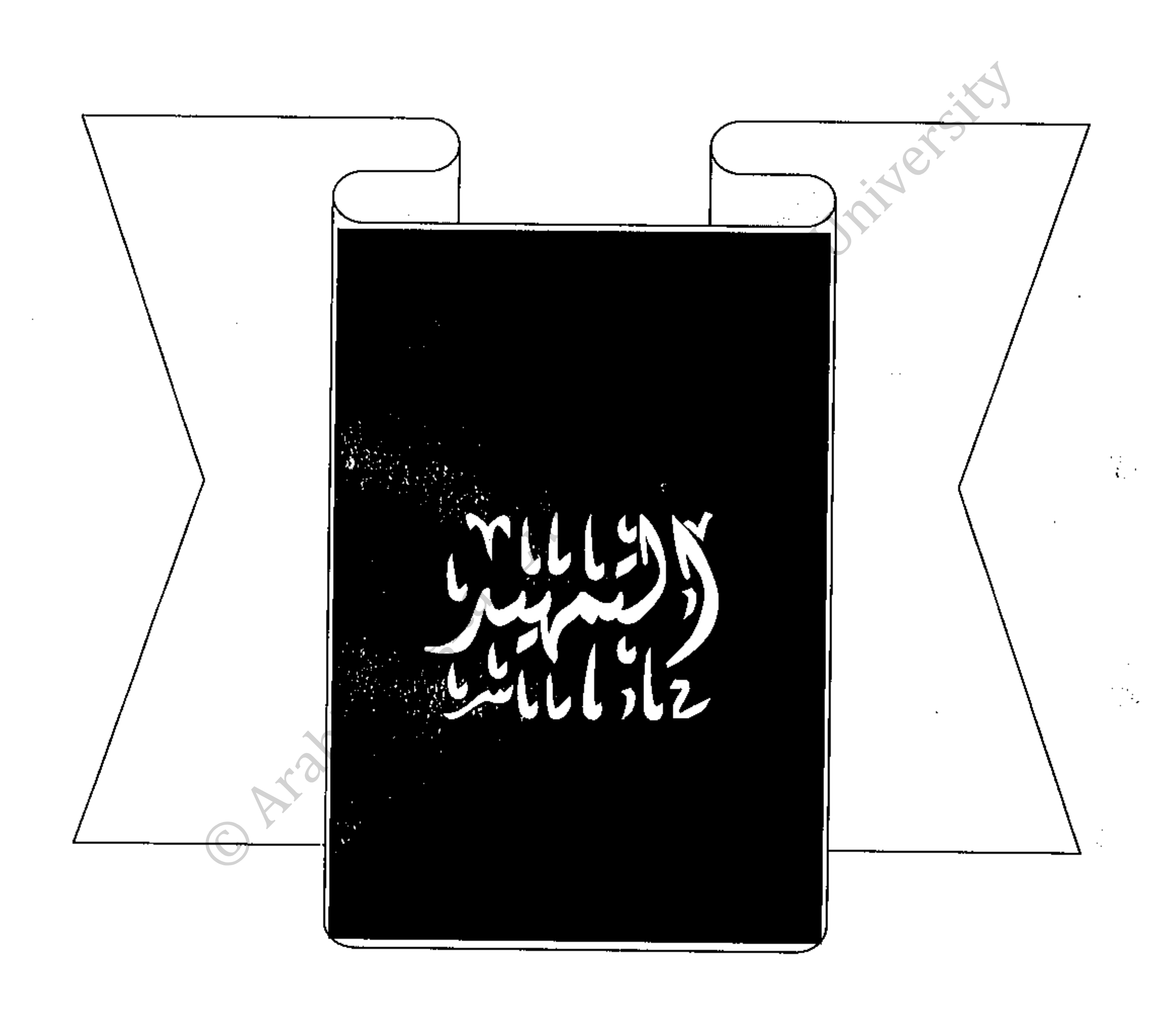
تعدّدت الدّراسات التي تناولت كتب ابن هشام الأنصاري، مثل: دراسة زمزم بنت أحمد ابن علي تقي (توجيه الشاهد القرآني في مغني اللبيب تأصيل وتطبيق ومنهج) حصلت بها صاحبتها على درجة الماجستير من جامعة أم القرى، ٢٠١١، ودراسة (الشاهد النحوي عند المرادي في كتابه توضيح المقاصد والمسالك، وابن هشام في كتابه: أوضح المسالك) أعدّها عبد العزيز منور بن خزيم الرشيدي وحصل بها على دراسة الماجستير من جامعة مؤتة، ٢٠١١، ودراسة (شرح الشيخ الأزهري على أوضح المسالك لابن هشام في الأبواب النحوية: دراسة في المنهج والمحتوى) أعدّها عبد الرحمن احمد سليم فحماوي، وحصل بها على درجة الماجستير من جامعة اليرموك، ٢٠١٠، ودراسة (من اعتراضات ابن هشام الأنصاري على أبي حيان الأندلسي) أعدّها حسن موسى الشاعر، وقد نشرت في مجلة جامعة دمشق، المجلد ٢٢، العدد (١+٢)، ٢٠٠٦، ودراسة (موقف ابن هشام الأنصاري من الزمخشري في آرائه النحوية: دراسة تحليلية مقارنة) أعدَّها مصطفى عطا شاويش وحصل بها على درجة الماجستير من الجامعة الهاشمية، ٢٠٠٦، ودراسة (منهج ابن هشام الأنصاري في كتابه شرح شذور الذهب)، أعدَّها هارون الربابعة وحصل بها صاحبها على درجة (الماجستير) من الجامعة الأردنية، ٢٠٠٢آراء ابن هشام النحوية بين البصرة والكوفة، في كتاب مغني اللبيب (رسالة ماجستير لأهيف البوريني.

ابن هشام الأنصاري، أثاره ومذهبه النحوي. للدكتور علي فوده نيل.

ابن هشام النحوي: عصره، فكره، مؤلفاته، منهجه ومكانته في النحو للدكتور سامي عوض.

والله أسأل أن يجعل عملي خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفع به قراء العربية أجمعين إنه سبحانه قريب مجيب دعوة الداعي إذا دعاه، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم كلما ذكره الذاكرون، وغفل عن ذكره الغافلون.

والحمد لله رب العالمين


الشهيد

التعريف بابن هشام

أولا: اسمه ومولده ووفـــاته

هو عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاريّ، جمال الدّين، أبو محمّد[1]، وُلِدَ في القاهرة في الخامس من شهر ذي القعدة عام ٧٠٨هـ/١٣٠٩م، وفيها توفي ليلة الجمعة من ذي القعدة، سنة ٧٦١هـ/ ١٣٦٠م[2].

لم تذكر المصادر التي تَرجَمَت له تفاصيل نشأتِه، وما يُلقي الضّوء على حياته، وأغْلَب الظنّ أنَّ ابنَ هشام قد نشأ في كنف عائلةٍ لم يَكُنْ لها نصيبٌ من أسباب الجاه والثراء، فلم يُعرَف عن والده أثرٌ بارز في الحياة الاجتماعية أو الثقافية أو السياسية[3].

ثانيا: شيــوخه وتلاميذه

*** شيوخه**

تلقّى ابن هشام علومَ العربية والدّين على أيدي علماء بارزين في القاهرة منهم:

١- الفاكهاني، تاج الدين عمر بن علي (ت ٧٣١هـ)، قرأ عليه ابن هشام شرح الإشارة في النحو[4].

---

(١) ينظر ترجمته في: **معجم المؤلّفين**، عمر رضا كحالة، د.ط، بيروت، مكتبة المثنى، دار إحياء التراث العربي، ١٩٥٧، ٣٠٥/٢، **وبغية الوعاة**، الحافظ جلال الدين السيوطي، ط٢، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ١٩٧٩، ٦٨/٢.

(٢) يُنْظَرْ: **معجم المؤلّفين**: ٣٠٦/٢، **بغية الوعاة** ٦٩/٢.

(٣) يُنْظَرْ: **منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني**، عمران عبد السلام شعيب، ط١، بنغازي، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ١٩٨٦، ص٢١.

(٤) ينظر: بغية الوعاة ٢٢١/٢.

٢- ابن جماعة، بدر الدين محمد بن إبراهيم (ت ٧٣٣هـ)، أخذ عنه ابن هشام العربية(١).

٣- ابن المرحّل شهاب الدّين عبد اللطيف (ت ٧٤٤هـ): المُكنى بأبي فرج، لزمه ابن هشام وأخذ عنه علم النحو، وقد تأثر به كثيرا(٢).

٤- تاج الدّين التبريزي (ت ٧٤٦هـ): علي بن عبد الله الأردبيليّ التبريزيّ، عالم ورِعٌ، وأحَدُ الأئمة الجامعين لأصناف العلوم الدينية، حضر ابنُ هشام دروسه في المدرسة الحسامية(٣).

٥- ابن السراج محمد بن نمير بن السراج (ت ٧٤٧هـ): كني بـ (شمس الدّين)، عُني بالقراءات، وحدّث عن شامية بنت البكري وغيرها، وتصدَّر للإقراء، وانتفع الناسُ به، وكان سليمَ الباطن، يعرف النحوَ ويقرئه(٤).

* **تلاميذه**

تلقى العلم على ابن هشام كثير من الطلاب، فمن تلاميذه البارزين:

١- ابن الملاح الطرابلسي(... - ٧٦٥هـ): شمس الدين محمد، كان شيخا مَهيبًا مَليحَ الشيبة، فقيها مشاركا في الفنون، وعارفا في الشعر(٥).

٢- علي بن أبي بكر بن أحمد البالسيّ المصري (ت ٧٦٧هـ): برع وتميز في النحو(٦).

---

(١) ينظر: **الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة**: ابن حجر العسقلاني، تحقيق محمد سيد جاد الحق، مصر، دار الكتب الحديثة، ١٩٦٦، ٣/٣٦٧.

(٢) يُنظَر: **بغية الوعاة**: ٢/٦٨.

(٣) ينظر: **الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة**: ٣/١٤٣، ١٤٦، **بغية الوعاة**: ٢/١٧١.

(٤) ينظر: **معجم المؤلفين**: ٢/٣٠٥، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، ابن عماد الحنبلي، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، محمود الأرناؤوط، دمشق، دار ابن كثير، ١٩٨٦، ٨/٢٦٢.

(٥) ينظر: **الدرر الكامنة**: ٤/٢٠٩.

(٦) ينظر: **الدرر الكامنة**: ٣/١٠٢، **بغية الوعاة**: ٢/١٥١.

٣- النُّوَيْرِيّ (ت٧٨٦هـ): علي بن أحمد كان فقيها عالما في الدين، باشر إمامة مقام المالكية بمكة خمسًا وثلاثين سنة[١].

٤- ابنه محب الدّين محمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام (ت ٧٩٩هـ)[٢].

٥- إبراهيم بن محمد بن عثمان بن إسحاق الدجوي المصري النّحوي (ت٨٣٠هـ)[٣].

ثالثا: آراء العلماء في ابن هشام

امتدت حياة ابن هشام ثلاثة وخمسين عاما تقريبا، ألّف خلالها كثيرًا من المصنفات والرسائل أكثرها في علمي النحو والصرف، واكتسب مكانة علمية مرموقة وشهرة شهد له بها من عاصره ومن جاء بعده؛ فقال عنه ابن خلدون (ت ٨٠٨هـ): "مثل ما وصل إلينا بالمغرب لهذا العهد من تأليف رجل من أهل صناعة العربية من أهل مصر يعرف بابن هشام، ظهر من كلامه فيها أنه استولى على غايةٍ من مَلَكَةِ تلك الصناعة لم تحصل إلا لسيبويه وابن جني وأهل طبقتهما لعظم ملكته، وما أحاط به من أصول ذلك الفن وتفاريعه، وحسن تصرفه فيه، ودل ذلك على أن الفضل ليس منحصرًا في المتقدمين، لا سيّما مع ما قدمناه من كثرة الشواغب بتعدد المذاهب والطرق والتأليف، ولكن فضل الله يؤتيه من يشاء، وهذا نادر من نوادر الوجود"[٤]. وقال ابن خلدون في سياق آخر: "ووصل إلينا بالمغرب لهذه العصور ديوان من مصر، منسوب إلى جمال الدين بن هشام من علمائها، استوفى فيه أحكام الإعراب مجملة ومفصلة...، فوقفنا منه على علم جمٍّ يشهد بعلو قدره في هذه الصناعة، ووفور بضاعته منها، وكأنه ينحو في طريقته

(١) ينظر: **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**: ٦١٤/٨.

(٢) ينظر: **بغية الوعاة**: ١٤٨/١.

(٣) ينظر: **شذرات الذهب**: ٢٦/٩.

(٤) **مقدمة ابن خلدون**، تحقيق: عبد السلام الشدادي، الدار البيضاء، بيت الفنون والعلوم والآداب، ٢٠٠٥، ٢١٠/٣.

منحى نحاة أهل الموصِل الذين اقتفوا أثر ابن جِنّي واتبعوا مصطلح تعليمه، فأتى من ذلك بشيء عجيب دالٍّ على قوة ملكته واطلاعه، والله يزيد في الخلق ما يشاء"[1].

وحظي ابن هشام بالاهتمام الزائد من لدن العلماء القدامى والمحدثين، فأثنوا عليه ثناءً عطرا، واهتموا بدراسة حياته وآثاره وشرح مؤلفاته وتلخيصها، ونظمها، والتعليق عليها، وشرح شواهدها[2].

ذكر صاحب البغية أن ابن هشام الأنصاري قد انفرد بالفوائد الغريبة، والمباحث الدقيقة، والاستدراكات العجيبة، والتحقيق البارع والاطلاع المفرط، فلمع في العديد من العلوم كالنحو والبلاغة والفقه والأدب[3].

رابعا: أهم مؤلفاته

خلّف ابن هشام آثارًا كثيرة، وصل إلينا بعضها، وهي معتمدة في الدراسات اللغوية والنحوية، ينهل منها الدارسون والباحثون، وبقيت مؤلفات أخرى لا نعرف عنها سوى ما ذكره المؤرخون من أسمائها أو موضوعاتها، فمن أهم مؤلفاته:

١. اعتراض الشرط على الشرط: تحقيق عبد الفتاح أحمد الحموز، عمان، ١٩٨٦، في ٧٧ صفحة.

٢. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الندوة الجديدة، ١٩٦٦، بيروت، في ثلاثة أجزاء، وقد طبع عدة مرات.

---

(١) مقدمة ابن خلدون: ٢٣٩/٣.

(٢) تحدث عن سيرته وآثاره وما قام حولها من دراسات الدكتور علي فودة في كتابه (ابن هشام الأنصاري، آثاره ومذهبه النحوي).

(٣) بغية الوعاة: ٦٩/٢.

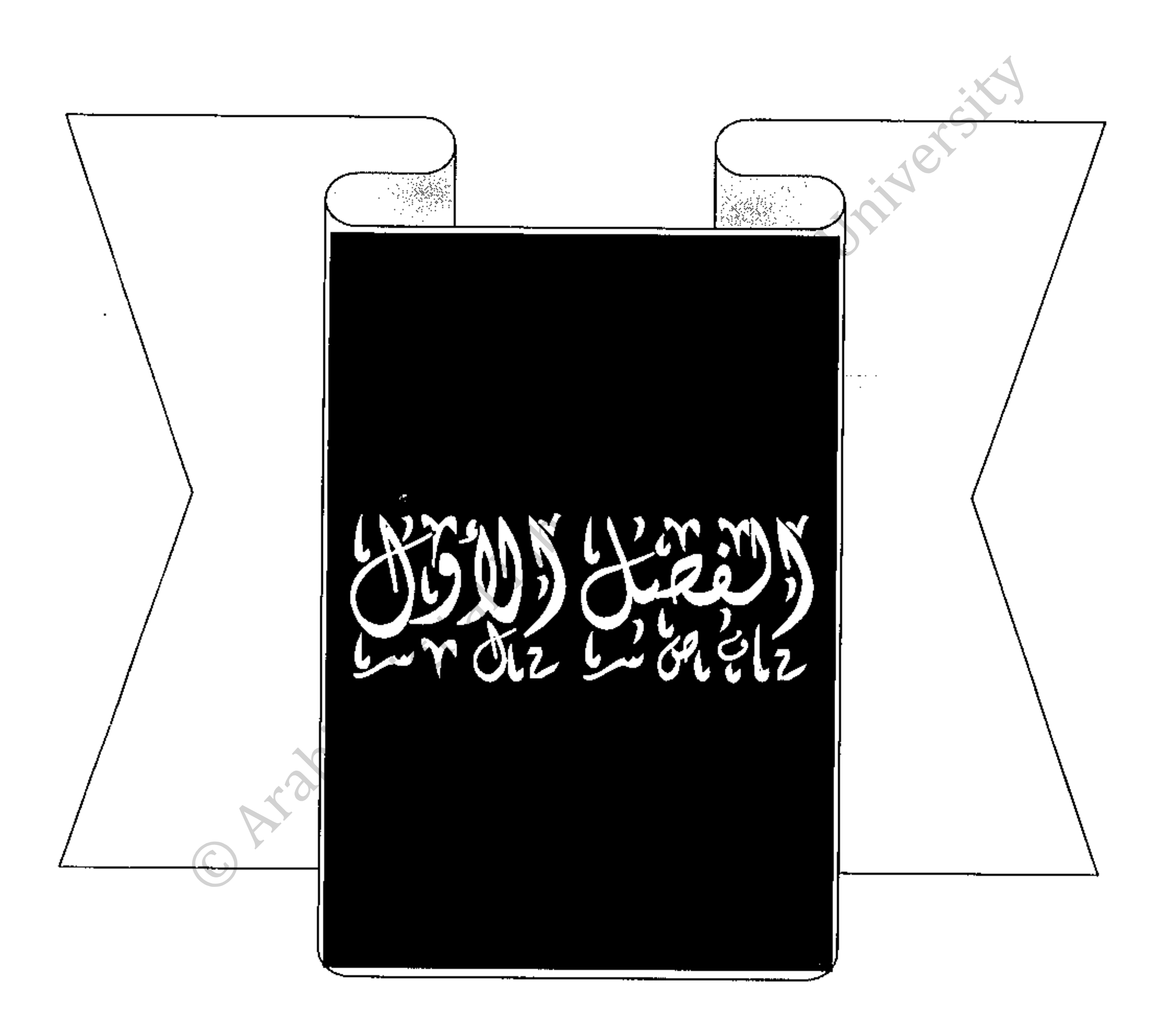
٣. شرح جمل الزجاجي: تحقيق علي محسن عيسى مال الله، مكتبة النهضة العربية، طبع عدة مرات.

٤. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، طبع عدة مرات.

٥. شرح قطر النَّدى وبلّ الصدى: تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر، طبع عدة مرات.

٦. شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية: تحقيق هادي نهر، مطبعة الجامعة، ١٩٧٧، في جزأين.

٧. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، ١٩٨٧، في جزأين: الأول والثاني في ٧٠٠ صفحة. وتحقيق د.مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط٥، ١٩٧٩ وهو موضوع هذه الدراسة.


الفصل الأول

سمات القاعدة النحوية عند ابن هشام

المبحث الأول: مفهوم القاعدة النحوية

أولا: القاعدة في اللغة

القاعدة في اللغة هي أصل الأُس، والقواعد: الأسس، وقواعد البيت أساسه، وواحده قاعدة، قال الزجاج: (ت٣١١هـ) "القواعد أساطين البناء التي تعتمده"[١]، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾[٢].

وقواعد السحاب: أصولها المعترضة في آفاق السماء، شُبِّهَتْ بقواعد البيت؛ كما في قوله صلى الله عليه وسلم: "كَيْفَ تَرَوْنَ قَوَاعِدَها وبَواسِقَها؟"[٣]؛ فالقواعد أسافلها، والبواسق أعاليها[٤].

وبعد استقراء هذه الأقوال نجد أن القاعدة تعني الأساس، وأن كل ما يرتكز عليه هو قاعدة، فهي أسس الشيء، حسيًّا كان ذلك الشيء كقواعد البيت، أو معنويًّا كقواعد الدين ودعائمه[٥].

---

(١) ينظر: **معجم العين**: خليل بن أحمد الفراهيدي، ترتيب ومراجعة: داود سلوم، داود سلمان العنبكي، إنعام داود سلوم، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، ٢٠٠٤: (ع ق د) ١/١٤٣، **المصباح المنير**، أحمد بن محمد الفيومي، بيروت، المكتبة العلمية، دون ذكر تاريخ النشر والطبعة. **لسان العرب**، محمد بن مكرم بن منظور، اعتنى بتصحيحه: أمين محمد عبد الوهاب ومحمد صادق العبيدي، بيروت، دار إحياء التراث الإسلامي، ومؤسسة التاريخ العربي، ١٩٩٧، (ق ع د).

(٢) البقرة: ١٢٧.

(٣) أخرجه أبو عبيد القاسم بن سلام في **غريب الحديث**، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٣، ١/ ١٢٤.

(٤) **غريب الحديث** لابن سلام: ١/٤٢٤، **تهذيب اللغة**، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: عبد الله درويش ومحمد علي النجار، الدار المصرية العامة للتأليف والترجمة، ١٩٦٤، (ق ع د).

(٥) **ينظر: المفردات في غريب القرآن**، أبو القاسم الحسين بن محمد، الراغب الأصبهاني، مكتبة نزار مصطفى الباز، ص٥٢٩.

ثانيًا: القاعدة في الاصطلاح

عرفت القاعدة في الاصطلاح بأنها: قضية كُلِيَّة منطبقة على جميع جزئياتها[١].

وقيل: هي قضية كلية من حيث اشتمالها بالقوة على أحكام جزئيات موضوعها، وتسمى فروعًا، واستخراجها منها تفريعًا؛ كقولهم: كلّ إجماع حق[٢].

وقيل: تطلق القاعدة على معان ترادف الأصل، والقانون، والمسألة، والضابط، والمقصد[٣].

أما ابن هشام فقد وصف القاعدة بأنها: "أمور كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية"[٤].

وقد أطلق ابن خلدون على القواعد النحوية مصطلحين، هما: "قوانين العربية"، و"القوانين النحوية"[٥].

وعرّفها مصطفى الأطهوي (ت١٠٨٥هـ) بأنها: "قضية كلية يعرف منها أحكام جزئيات موضوعها؛ بأن يجعل ذلك الجزئي موضوعًا في الصغرى، وتلك القاعدة كبرى موضوعها غير محصور"[٦].

---

(١) **التعريفات**، علي بن محمد الجرجاني، حققه وقدم له ووضع فهارسه: إبراهيم الأبياري، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٩٩٢، ص٢١٩.

(٢) **الكليات**، أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، وأعده للطبع ووضع فهارسه: عدنان درويش ومحمد المصري، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٨، ص٧٢٨.

(٣) **كشاف اصطلاحات الفنون**، محمد علي بن علي التهانوي، بيروت، شركة خياط للكتب والنشر، دون ذكر تاريخ النشر والطبعة، ٥/١١٧٦-١١٧٧.

(٤) **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية، ١٩٨٧، ٢ / ٦٧٤.

(٥) **مقدمة ابن خلدون**: ١/٢٣٠.

(٦) **نتائج الأفكار لشرح إظهار الأسرار في النحو**، مصطفى الأطهوي، طرابلس، ليبيا، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، ١٩٩٢، ص١٧٥.

وعرّفها داود عطية عبده بأنها: "مجموعة القوانين التي يتركبُ الكلام بموجبها من أجزاءٍ مختلفة. فالقوانين التي تتصل بلفظ الكلمة أو مجموعة الكلمات تسمى القوانين الصوتية، والقوانين التي تتصل بتنظيم الجملة وحركاتها الإعرابية تسمى القوانين النحوية"(١).

وعرّفها عبد العزيز مطر بأنها: "العلم الذي يبحث في الجملة وأجزائها، وأنواعها ونظام تركيبها، وأثر كلِّ جزءٍ منها في الآخر، وعَلاقته به وأدوات الربطِ بينها"(٢).

مما سبق يمكن تعريف القاعدة النحوية بأنها: "ضابط نحويّ كليّ لما يندرج تحته". في هذا التعريف تجنبت الباحثة ذكر ما ورد في التعريفات الأخرى، كوصف القاعدة بأنها قانون؛ فالقانون يَحْكُمْ، والقاعدة تُحكَمُ الكلام. وتجنبت كذلك ذكر الأصل؛ لأنها ليست أصلاً، ولكنها تضبط الكلام بحسب الأصل. وتجنبت ذكر كونها مسألة؛ لأن المسألة قد تكون جزئية أو كلية.

العلاقة بين قواعد النحو وأصول النحو

إن هناك تشابهًا قويًّا بين القواعد في النحو وأصول النحو؛ من جهة أن كلاً منهما عبارة عن قواعد عامّة تندرج تحتها جزئيات.

لكن عند العودة إلى تعريف أصول النحو(٣)، وقواعد النحو نجد -على الرغم من ذلك التشابه- أنَّ ثمة فرقًا بينهما، وهذا الفرق يتمثل في أن أصول النحو هي أدلة النحو الإجمالية التي

---

(١) **نحو تعليم اللغة وظيفيا**، داود عطية عبده، الكويت، مؤسسة دار العلوم، ١٩٧٩، ص٥٢.

(٢) **علم اللغة وفقه اللغة**، عبد العزيز مطر، دار قطري بن الفجاءة، ١٩٨٥، ص٧٥.

(٣) علم أصول النحو هو أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تفرعت عنها جملته وتفصيله. ينظر: **الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو**، أبو البركات عبد الرحمن ابن محمد الأنباري، قدم له وحققه: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٩٥٧، ص٨٠.
وعرّفه السيوطي بأنه: "علم يُبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلتها، وكيفية الاستدلال بها، وحال المستدل". ينظر: **الاقتراح في علم أصول النحو**، جلال الدين السيوطي، قرأه وعلق عليه محمود سليمان ياقوت، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٦، ص١٣.

حدّدها النحاة الأوائل في مرحلة وضع قواعد اللغة[1]؛ وهذه الأدلة هي: السماع[2]، والقياس[3]، والإجماع[4]، واستصحاب الحال[5]. أمّا قواعد النحو فهي مجموعة من الأحكام العامّة المستنبطة من أدلة النحو، ويتخرج على هذه الأحكام العامّة ما لا ينحصر من الصور الجزئية.

وثمة فرق آخر بينهما يتمثل في أنه يقصد من دراسة أصول النحو بناء قواعد النحو، وتثبيتها بالأدلة والحجج والتعليل، ويقصد منها توجيه الباحث إلى إجادة طرق الاستدلال، والارتفاع به عن التقليد المجرد؛ فتنمو قدرتُه على نقد الأدلة نقدًا سليما[6]. وهذا العلم يستفاد منه في إيضاح أصول التفكير اللغوي لدى العرب ومناهج التأليف عندهم. أما دراسة قواعد النحو فإنه يقصد منها جمع الأحكام والمسائل الفرعية المتشعبة المتشابهة في حكم نحوي عام؛ حتى يسهل استيعابها والإحاطة بها.

وبناءً على هذا الفرق نجد أن أصول النحو مدارها أدلة النحو، وأما قواعد النحو فهي الأحكام المستنبطة من تلك الأدلة، ولذلك نجد أن بعض المسائل اللغوية تتعلق بهما جميعًا.

---

(١) ينظر: **الاقتراح**: ص١٣، وما بعدها.

(٢) ويراد به في أصول النحو كما في تعريف ابن الأنباري في لمع الأدلة: ص٨١: "الكلام العربي الفصيح، المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حدّ القلة إلى حدّ الكثرة". وقد عرّفه السيوطي في **الاقتراح**: ص٤٠ بأنه "ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته؛ فشمل كلام الله تعالى وهو(القرآن)، وكلام نبيّه (صلى الله عليه وسلم)، - قبل بعثته، وفي زمانه، وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولّدين- وكلام العرب نظما وشعرا، عن مسلم أو كافر. فهذه ثلاثة أنواع لابدّ في كلّ منها من الثبوت".

(٣) القياس: هو حمل فرع على أصل بعلة وإجراء حكم الأصل على الفرع، وقيل: هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه. ينظر: **لمع الأدلة** لابن الأنباري ص٩٣، **الاقتراح**: ص٥٩.

(٤) يراد به: إجماع نحاة البصرة والكوفة. **الخصائص**: عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، ١/١٨٩، **الاقتراح**: ص٥٥.

(٥) هو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل. **الاقتراح**: ص١٠١، وينظر: **لمع الأدلة**: ص١٤١.

(٦) ينظر: **لمع الأدلة**: ص٨٠، **الاقتراح**: ص١٣.

نشأة القاعدة النحوية

بلغت اللغة العربية أوج نضجها في العصر الجاهلي، وكانت سماعية أي لم يكن لها قواعد مكتوبة، وكان لها ضوابط فرضها العرف وحددها الاستعمال. ثم جاء الإسلام فوحد القبائل المتفرقة، وجعل من أشتاتها دولة متماسكة العُرا قوية الجانب. وبعد توحيد العرب سياسيا وجب توحيد لهجاتهم وصهرها في بوتقة واحدة؛ لأن وحدة اللغة هي رمز لوحدة الأمة، وكان صهر هذه اللهجات قد بدأ بصورة غير مباشرة في الأسواق التي كانت تعقد في شبه الجزيرة العربية. ثم نزل القرآن بلغة قريش فثبت زعامتها وسيادتها، وهيأ الجوُّ لاندماج اللهجات الأخرى في نمط لهجي واحد.

جاءت نشأة النحو مرتبطة بالدراسات القرآنية ارتباطا وثيقا، فبالعربية أنزل القرآن، وبه حفظت واستمرت وتطوّرت؛ وكانت نشأة النحو العربي على أيدي أوائل القـرّاء لا غيـرهم. فالنحو كما هو معروف من أهم العلوم الأولى التي ظهرت ونضجت في القرنين الأول والثاني، وهو أحد الأركان التي شكّلت الحضارة الإسلامية. وقيل إنّ نشأة النحو بدأت في عهد علي ابـن أبي طالب رضي الله عنه، حين أمر أبا الأسود الدؤلي بوضعه؛ إذ قال أبو الأسود الدؤلي عنـد تقعيده للنقط: "إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة فوقه على أعلاه، فإن ضممت فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف، وإن كسرت فاجعل النقطة تحت الحرف، فإن أتبعت شيئًا من ذلك غنة فاجعل مكان النقطة نقطتين"[1]؛ أي أن إعراب الأسماء حسب مواضعها من الكلام إذا ابتدأ الكلام ترفعها، وإذا تقدّمت عليه النواصب تنصبها، وإذا تقدّمت عليه الجـوازم تجزمهـا، وإذا تقدمها الجار تجرُّها.

---

(١) **أخبار النحويين البصريين**، السيرافي، تحقيق: محمد إبراهيم البنّا، مصر، دار الاعتصام، ١٩٨٥، ص ٣٥، **المدارس النحوية**، شوقي ضيف، القاهرة، دار المعارف، ١٩٩٥، ص ١٧.

وانتشرت عملية وضع القواعد النحوية بأيدي أوائل القرّاء وهم في الغالب من تلاميذ أبي الأسود الدؤلي (ت٦٩هـ) هم: نصر بن عاصم (ت٩٠هـ)، وعبد الرحمن بن هرمز(ت ١١٧هـ)، ويحيى بن يعمر العدواني (ت ١٢٩هـ)، وعنبسة الفيل، (ت ٦٩هـ) وميمون الأقرن، (ت٢٠٥هـ). وأمّا تلاميذ هؤلاء الذين طوّروها فهم: عبدالله بن أبي إسحق الحضرمي (ت ١١٧هـ)، وعيسى بن عمر (ت ١٤٩هـ)، وأبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ)، والخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ)، وسيبويه (ت ١٨٠هـ)، ويونس بن حبيب (ت ١٨٢هـ)، وأكثرهم من البصريين فقد سبقوا إلى وضع النحو. وهناك روايات تنسب النحو إلى نحاة الكوفة في زمن أبي الأسود، مثل: تلميذه توبة الملاشي (ت ٦٩هـ)، ومعاصر عاصم ابن أبي المقرئ (ت ١٢٧هـ)، وأبي جعفر الرؤاسي (ت ١٨٧ هـ)، ومعاذ بن الهراء (ت ١٨٧هـ)[1].

وقد كانت الحاجة ماسة إلى وضع قواعد اللغة في القرن الأول للهجرة لسببين أساسيين هما:

١- شيوع اللحن وانتشاره ليس على ألسنة المستعربين فقط، بل على ألسنة بعض العرب، وما أصاب لغتهم من الضعف نتيجة المؤثرات التي أدت إلى ذلك.

٢- حاجة الأمم التي دخلت في الإسلام إلى تعلم اللغة العربية، والتعامل بها محادثة وكتابة وتعلما وفهم القرآن، والحديث النبوي الشريف.

لذلك نشأ النحو نشأة كان الغرض منها خدمة القرآن الكريم واللغة العربية. وقد بُني منهج النحاة في تقعيد القواعد على ركنين أساسيين هما: السماع، والقياس؛ ففي السماع قام المنهج على تحديد القبائل العربية التي يحتج بلغاتها، فقد اعتمد على القبائل التي تقطن قلب الجزيرة العربية، واستبعدت من الاحتجاج القبائل المنتشرة على السواحل والقريبة من الأعاجم.

(١) **الخلاف النحوي**، حسن منديل العكيلي، بغداد، دار الضياء، ٢٠٠٧، ص ١٢.

وقد صنف أبو نصر الفارابي هذه القبائل بقوله: "كانت قريش أجود العرب انتقاءً للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعًا، وأبينها إبانة عما في النفس، والذين عنهم نقلت اللغة العربية، وبهم اقتُدي، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب، وهم: قيس وتميم وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أُخذ معظمه، وعليهم اتّكل في الغريب في الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم. وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم، فإنّه لم يؤخذ لا من لخم ولا جذام، فإنهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقبط، ولا من قضاعة، ولا من غسان، ولا من إياد، فإنهم كانوا مجاورين لأهل الشام، وأكثرهم نصارى يقرؤون في صلاتهم بغير العربية، ولا من تغلب والنمر، فإنهم كانوا مجاورين لليونانية، ولا من بكر؛ لأنهم كانوا مجاورين للنبط والفرس، ولا عن عبد القيس؛ لأنهم كانوا سكان البحرين، مخالطين للهند والفرس، ولا من أزد عُمان، لمخالطتهم للهند والفرس، ولا من أهل اليمن أصلاً؛ لمخالطتهم للهند والحبشة، ولولادة الحبشة فيهم، ولا من بني حنيفة، وسكان اليمامة، ولا من ثقيف وسكان الطائف، لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم، ولا من حاضر الحجاز؛ لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدؤوا ينقلون لغة العرب، قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم"(١).

كان المنهج السليم يقتضي أن تجمع أقوال العرب، ثم تخضع للبحث والدراسة لاستخلاص القواعد والأحكام. وهذا ما ذهب إليه سعيد الأفغاني إذ قال: "الحق أن النقد يجد في صف النحاة، وفي قواعد نحوهم ثغورًا عديدة، ينفذ منها إلى الصميم، فهم يريدون بناء قواعدهم على كلام العرب، فيجمعون نتفًا نثرية وشعرية من هذه القبيلة ومن تلك، من أعرابي في الشمال

---

(١) ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو: ص١٠١-١٠٣.

إلى امرأة في الجنوب، ومن شعر لا يعرف قائله إلى جملة غير منسوبة، يجمعون هذه إلى أقوال معروفة مشهورة، ويضعون قواعد تصدق على أكثر ما وصل إليهم بهذا الاستقراء الناقص الذي لا يستند إلى خطة محكمة في الجمع، ثم يسددون هذه القواعد بمقاييس منطقية يريدون اطّرادها في الكلام"[1].

بذلك يتبين أن لغات القبائل التي اعتمد عليها النحاة لا تحوي جميع لغات القبائل ولهجاتها، من أساليب وتراكيب وتصرف في استخدام اللغة. ومن هنا جاءت بعض القواعد النحوية قاصرة؛ لأن النحويين ندت عنهم، شواهد كثيرة وأساليب عديدة، فصاغوا أحكامهم بناءً على استقراء ناقص، ولو وسَّعوا دائرة الاحتجاج لتغير بعض تلك القواعد، والأمثلة على ذلك كثيرة ومتنوعة، من ذلك القاعدة التي صاغوها بأن الفعل المسند للظاهر المثنى أو الجمع يُجرّد من علامة التثنية والجمع؛ إذ قال ابن مالك [الرجز]:

وجَرِّد الفعلَ إذا ما أُسنِدا   لاثنين أو جمعٍ كـ (فاز الشهدا)[2]

قال ابن عقيل في شرحه: "مذهب جمهور العرب أنّه إذا أُسند الفعلُ إلى ظاهرٍ مثنًّى أو مجموع وجب تجريده من علامةٍ تدل على التثنية أو الجمع، فيكون كحاله إذا أسند إلى مفرد"[3].

لكن واقع لغة العرب يخالف ذلك، فهناك شواهد شعرية عديدة ألحقت فيها علامة التثنية أو الجمع للفعل المسند إلى ظاهرٍ مثنى أو جمع، من ذلك قول الشاعر أمية بن أبي الصلت[المتقارب]:

---

(١) **في أصول النحو**، سعيد الأفغاني، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، ١٩٩٤، ص٣١.

(٢) **ألفية ابن مالك، ابن مالك جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله، بغداد، مكتبة النهضة، ١٩٨٤، ص١٥ وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، دار التراث، ٢٠٠٥، ١/٢٣١.

(٣) **شرح ابن عقيل**: ٢/٢٣٢.

يَلُومُونَنِي فِي اشْتِراءِ النَّخيـــ ـــلِ أَهْلِي، فَكلُّهمُ يَعْذِلُ[1]

الشاهد فيه قوله: "يلومونني أهلي"؛ إذ وصل واو الجماعة بالفعل، مع أن الفاعـل اسـم ظاهر مذكور بعد الفعل، وهذه لغة طيئ، وقيل: لغة أزد شنوءة وضبة والحارث بن كعب.

وقول عبيد الله بن قيس الرقيات[الطويل]:

تَوَلَّى قِتَالَ المارِقِينَ بِنَفْسِهِ وقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وحَمِيمُ [2]

الشاهد فيه إثبات ألف التثنية في قوله: "أسلماه" مع وجود الفاعل الظاهر "مبعدٌ وحميمٌ"، وهذا جارٍ على لغة (أكلوني البراغيث).

على الرغم من استشهاد النحاة بهذا البيت على كونه جارياً مجـرى لغـة أكلـوني البراغيث، فإنّ البدلية واضحة في (مُبعد وحميم)، بل هي أوضح من الشواهد الأخرى. بل ربما كان وجود الألف أبلغ مما لو قال: وقد أسلمه مُبعد وحميم.

ويستشهدون بقول العتبي[الطويل]:

رَأَيْنَ الغَوانِي الشَّيْبَ لاحَ بِعارِضِي فَأَعْرَضْنَ عَنِّيَ بالخُدودِ النَّواضِرِ[3]

الشاهد فيه قوله: "رأين الغواني"؛ فالشاعر وصل الفعل بنون النسوة في قوله "رأين"، مع ذكر الفاعل الظاهر بعده، وهو قوله "الغواني". كما أن هناك آيتين كريمتين، جاء في كل منهمـا الفعل متصلاً به علامة تدل على الجمع مع أن الفاعل اسم ظاهر، الأولى قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوٓاْ

---

(١) ديوان أمية بن أبي الصلت، جمعه وحققه وشرحه: سجيع جميل الجبيلي، بيروت، دار صادر، ١٩٩٨، ص٩٩.

(٢) ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات، تحقيق وشرح: محمد يوسف نجم، بيروت، دار صادر، ص١٩٦.

(٣) الشاهد للعتبي في: معجم شواهد النحو الشعرية، حنا جميل حداد، الرياض، دار العلوم للطباعة والنشر، ١٩٨٤، رقم (١٣٥٣).

أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ فَعَمُوا وَصَمُّوا ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ ﴾[١]، والثانية قوله تعالى: ﴿ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾[٢].

لكنَّ بعض النحويين أنكروا أن تكون هذه لغة معروفة لدى أزد شنوءة[٣]، بل عدوها شاذة، ونزّهوا القرآن بزعمهم عن أن يُحمل على هذه اللغة، فقال أبو حيان:"وقيل هذه لغة شاذة"[٤]، وقال ابن هشام: "وحملها على غير هذه اللغة أولى لضعفها"[٥].

وصفت هذه اللغة بأنها ضعيفة مع أنَّ لها وجهًا من القياس؛ وذلك أن العرب أجمعوا[٦] على أن يلحقوا الفعل المسند إلى المؤنث تاءً دليلاً على أن فاعل الفعل مؤنث، وكذلك في هذه اللغة لحقت الفعل المسند إلى المثنى أو الجمع علامة، لتدل على أن الفاعل مثنى أو جمع. وكان الأجدر بالنحويين أن يعترفوا بهذه اللغة، وينصوا على أنها قليلة، لا أن يلجؤوا إلى التأويلات والتخريجات، كما نجده في تأويلاتهم الكثيرة لهاتين الآيتين[٧]. ومع أن هناك شواهد غير هذه إلا أن النحويين المتقدمين أصروا على قاعدتهم، ونبزوا هذه اللغة بلغة "أكلوني البراغيث"[٨].

هذه النظرة الجزئية إلى اللغة قادت إلى غياب الرؤية الكلية الشمولية للظواهر النحوية، فأصدر النحاة في بعض الأحيان أحكاما غير مطردة، مما اضطرهم إلى التعليل بالضرورات

---

(١) المائدة : ٧١.

(٢) الأنبياء : ٣.

(٣) ينظر: **البحر المحيط**، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، تحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، وشارك في تحقيقه: زكريا عبد المجيد النوتي وأحمد النجولي الجمل، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٣، ٦ /٢٧٥.

(٤) **البحر المحيط**: ٦ /٢٧٥.

(٥) **مغني اللبيب**: ٣٦٦/٢.

(٦) **السابق**: ٣٦٦/٢

(٧) ينظر: **البحر المحيط**: ٢٧٥/٦-٢٧٦، و**مغني اللبيب**: ٣٦٦/٢.

(٨) ينظر: **شرح ابن عقيل**: ٢/ ٢٣٤.

الشعرية أو الشذوذ، أو إلى التأويل المتعسف في كثير من الأحيان، وليّ عنق اللغة لتتفق مع أحكامهم الجزئية.

مما يؤخذ على منهج النحويين في السماع موقفهم من القراءات القرآنية؛ فمن نافلة القول أنّ القرآن الكريم أثبت نص في الوجود؛ فقد بلغ العلماء الغاية في العناية به وحفظه وضبط قراءاته ورواياته، بالمشافهة عن أفواه العلماء الحفاظ، وتلقاه التابعون عن الصحابة عن رسول الله عليه الصلاة والسلام بسلاسل متلاحقة من طبقات القراء الحفاظ؛ فالقرآن الكريم هو النص العربي الصحيح المتواتر المجمع على تلاوته بالطرق التي وصل إلينا بها في الأداء والحركات والسكنات. قال سعيد الأفغاني: "وعلى هذا يكون هو النص الصحيح المجمع على الاحتجاج به في اللغة والنحو والصرف وعلوم البلاغة، وقراءاته جميعًا الواصلة إلينا بالسند الصحيح حجة لا تضاهيها حجة. أما طرقه المختلفة في الأداء فهي كذلك؛ إذ إنها مروية عن الصحابة وقراء التابعين، وهم جميعا ممن يحتج بكلامهم العادي بله قراءاتهم التي تحروا ضبطها، جهد طاقتهم كما سمعوها من رسول الله"(١).

وضع النحاة القواعد النحوية باستقراء كلام العرب، ثم أثبتوا هذه القواعد بمقاييس عقلية منطقية، بغية اطّرادها في الكلام؛ ولذا كثر في قواعدهم التأويل والتعليل. فإذا ما جاءت قراءة صحيحة تخالف قاعدتهم القياسية ردوها وتأولوها. والمنهج السليم يقتضي أنهم إذا ما خالفت قاعدتهم التي استنبطوها نتيجة استقراء ناقص قراءةً صحيحة أن يغيروا قاعدتهم بما يتلاءم والقراءة الصحيحة الثابتة، لا أن يتأولوا القراءة لتوافق قاعدتهم. ويصور سعيد الأفغاني حال أولئك النحاة وموقفهم من بعض القراءات الصحيحة بقوله: "حتى إذا أتت بعضَهم قراءةٌ صحيحة السند تخالف قاعدتهم القياسية طعن فيها، وإن كان قارئها أبلغ وأعرب من كثير ممن يحتج النحوي بكلامهم!! فلا استقراؤه كامل أو كاف، ولا لشواهده التي استند إليها بعض ما للقراءة الصحيحة من القوة، ولا اللغة تخضع للمقاييس المنطقية التي ابتدعها"(٢).

---

(١) **في أصول النحو للأفغاني**: ص٢٨.

(٢) **السابق**: ص٣١.

المبحث الثاني: سمات القاعدة النحوية عند ابن هشام

أولا: التعليل

العلّة لغةً:

يعدّ المعنى اللغوي للكلمة الأساس للوصول إلى مفهومها الاصطلاحي، فالعلة هي المَرَض علّ يَعِلُّ واعتَلَّ أي مَرِض فهو عَلِيلٌ وأعَلَّه اللهُ ولا أعَلَّك اللهُ أي لا أصابك بِعِلَّة[1]. وتأتي بمعنى الحدث يشغل صاحبه عن حاجته، كأنَّ تلك العلّة صارت شغلاً ثابتا منعه من شغله الأول[2]، وتأتي بمعنى السّبب: هذا علّةٌ لهذا، أي سببٌ[3].

وقال الكفوي في الكليات: "العلّة عبارة عن معنى يحل بالمحل فيتغير به حال المحل، ومنه سمي المرض علةً وهي ما يتوقف عليه الشيء"[4].

---

(١) لسان العرب: مادة (ع ل ل)، وينظر: معجم مقاييس اللّغة: ١٤/٤.

(٢) معجم مقاييس اللغة: ١٣/٤ .

(٣) السابق : مادة (ع ل ل).

(٤) الكليات: ص٦٢٠.

العلّة اصطلاحا

التّعليل عند النّحويين هو النّظر في مختلف الأحكام النّحويّة، وما يرونه من الأسباب الدّاعية لتلك الأحكام، وهو أمر ضروري في كل قياس، لذلك كانت العلّة من أركان القياس[١]؛ إذ القياس "هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه"[٢]، وقياس العلّة معمول به بالإجماع عند العلماء كافة[٣].

عرّف الرّماني ت ٣٨٤هـ العلة بأنها: "تغيير المعلول عمّا كان عليه"[٤]؛ أي خروجه عن الأصل. إذن للعلة ارتباط بالأصل؛ لأن ما جاء على أصله لا يسأل عن علته، ولأنّ "مَن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدّليل، لعدوله عن الأصل"[٥]. وعرفها الجرّجاني بقوله: "هي ما يتوقف عليه وجود الشّيء ويكون خارجاً مؤثراً فيه"[٦]. وعرّفها مازن المبارك بـ"الوصف الّذي يكون مظنة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم"[٧].

وعرفتها عزيزة فوال بـ" القرينة أو العلامة التي وُجِدت في الكلام، أو هي الجواب عن كل حكم إعرابي يخضع له الاسم في الحالات الثلاث: الرفع والنصب والجر، والفعل في حالتي الإعراب والبناء وكذلك في الرد على حكم الاسم المبني"[٨].

---

(١) **الاقتراح**: ص٢٠٨.

(٢) السابق: ص٢٠٣ .

(٣) **الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو**، ص١٠٥ .

(٤) **رسالتان في اللغة**، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني، تحقيق: إبراهيم السامرائي، عمان، دار الفكر للنشر والتوزيع، ١٩٨٤، ص٦٧ .

(٥) **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين**، أبو البركات بن الأنباري، تحقيق: جودة مبروك، ط١، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ٢٠٠٣، ص٢٥٨.

(٦) **التّعريفات**: ص١٦٠.

(٧) **النّحو العربي**، مازن المبارك، ط١، بيروت، المكتبة الحديثة، ١٩٦٥ ، ص٩٠ .

(٨) **المعجم المفصل في النحو العربي**، عزيزة فوال، ط٢، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٤، ص٦٨٥.

اضطرت الباحثة أن تورد هذه التعريفات من أجل أن تنتهي إلى تعريف يتجنب القصور في التعريفات السابقة، فهي ليست جامعة مانعة. ترى الباحثة أن العلة هي "السبب الذي يؤدي إلى العدول عن الأصل". وقد تجنبت الباحثة ذكر كون العلة ما يتوقف عليه وجود الشيء؛ فالأصل شيء موجود ولكنه لا يحتاج إلى تعليل. وتجنبت ذكر كونها وصفًا، فهي سبب وليست وصفًا، والوصف أعم من السبب. وهي ليست جوابًا؛ لأن الجواب يحتاج إلى سؤال، وقد لا يكون السؤال والعلة كائنة. وتجنبت الباحثة ذكر كون العلة قرينة، فهي ليست قرينةً، وليست علامة كذلك، وهي ليست جوابًا عن كل حكم إعرابي كما جاء في أحد هذه التعريفات.

نستفيد من العلة تفسير الظواهر المختلفة في الأشياء من حولنا، والنفوذ إلى ما وراءها، وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه"[1].ويتمثل التعليل اللغوي في البحث عن الأسباب التي تكمن وراء الظاهرة اللغوية والقاعدة النحوية.

وللعلل أقسام عدّة عند النحويين، فقد قسم الزجاجي (ت٣٣٧هـ) العلل إلى ثلاثة أقسام[2]:

١. **العلة التعليميـــة**: هذه العلة في جوهرها تفسير للواقع اللغوي؛ إذ ترصدها الدراسة الوصـــفية للظواهر اللغوية، فتتبين العلاقات التركيبية للصيغ والمفردات في الجمل والأساليب وتتـــضح الوظائف النحوية. والذي حدا بالنحاة للأخذ بهذه العلة رغبتهم في تبسيط القواعـــد النحويـــة. فهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب. ومن هذا النوع من العلل قولنا: (إنّ زيدًا قائم)، إن قيل: بم نصب زيد؟ قلنا: بـــ (إنّ)؛ لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر، وهكذا سمعت عـــن العرب.

---

(١) **أصول النحو العربي**، محمد خير الحلواني، مطبوعات جامعة تشرين، اللاذقية، ص١٠٨.

(٢) ينظر: **الإيضاح في علل النحو**، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، ط٣، دار النفائس، ١٩٧٩، ص٦٤-٦٥.

٢.**العلة القياسية:** بهذه العلة نربط بين الظواهر المختلفة بملاحظة ما بينها من صلات، وأخذ النحاة بها سعيًا لطرد الأحكام. ومثالها أن يقال لمن قال نصبت زيدًا بـ (إنّ)، في قوله: (إنّ زيدًا قائم): ولم وجب أن تنصب (أنّ) الاسم؟ فالجواب بمقتضى هذه العلة أن يقول: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول، فحملت عليه فأعملت إعماله لما ضارعته، فهي تشبه من الأفعال ما قدّم مفعوله على فاعله .

٣.**العلة الجدلية النظرية:** أما هذه العلة فتبدأ بعد العلتين السابقتين وهي تعليل لهما، وتأييد منطقي لهما؛ إذ إنها تأتي من الإحساس بضرورة مَنْطَقَة الظواهر والقواعد والعلل جميعًا. وهي على ما مثلنا به أعلاه أن يقال: من أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ ولم شابهت ما قدم مفعوله على فاعله وهو ليس بأصل؟ وما الذي دعا إلى إلحاقها بالفرع دون الأصل؟... الخ، فالجواب الذي يعتدّ به عن أيّ من هذه المسائل أن يقال: هي علة ثالثة وهذا داخل في الجدل والنظر.

وإذا كان هذا التقسيم قد سار عليه بعض النحاة، فهناك تقسيمات أخرى مختلفة، منها تقسيم الدينوري الجليس، فقد جعلها على ضربين، قال: "اعتلالات النحويين صنفان: علة تَطّردُ على كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم، وعلة تُظْهِر حكمتهم وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم"(١)، وقسّم العلة الأولى إلى أربع وعشرين هي مدار المشهورة منها، قال: "وهي واسعة الشعب إلا أن مدار المشهورة منها أربعة وعشرون نوعًا، وهي: علة سماع، وعلة تشبيه، وعلة استغناء، وعلة استثقال، وعلة فرق وعلة وجود ... الخ"(٢).

---

(١) **الاقتراح:** ص٢٥٦.

(٢) **السابق:** ص٢٥٦.

- التعليل النحوي عند ابن هشام

يُعَدُّ التَّعليل أسلوبًا ذا طرائق وأدوات، يُبيِّن به المتكلم غاية الكلام الحقيقيَّة أو المتصدِّرة على وفق ما يقتضيه المقام. اهتم ابن هشام كغيره من أعلام العربية بالتعليل اهتمامًا كبيرًا؛ ففي "مغني اللبيب" أنواع كثيرة من العلل توخّى فيها الإيضاح وبيان الأسباب، فمن هذه العلل:

❖ علة التشبيه

تميل العرب إلى تشبيه الشيء بالشيء فتعطيه حكمه، قال سيبويه: "وهم مما يُشبِّهون الشيء بالشيء، وإن لم يكن مثله في جميع الأشياء"(1).

أفرد ابن هشام لهذه العلة بابًا في مغني اللبيب، وكان مما قاله: "قد يعطى الشيء حكم ما أشبهه في معناه، أو في لفظه، أو فيهما"(2). ومثّل لذلك بأمثلة كثيرة بعضها نحوي وبعضها الآخر صرفي، فكانت علة التشبيه عنده تنقسم إلى ثلاثة أضرب، هي:

- **إعطاء الشيء حكم ما أشبهه في معناه، وذكر له أمثلة كثيرة منها:**

"**إحداها:** دخول الباء في خبر (أنّ) في قوله تعالى ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ﴾(3) لأنه في معنى: أو ليس الله بقادر؟ والذي سهّل ذلك التقدير تباعد ما بينهما، ولهذا لم تدخل في ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ قَادِرٌ عَلَىٰ أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ﴾(4)(5).

---

(1) الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام هارون، ط3، مكتبة الخانجي بالقاهرة، 1988، 3/302.

(2) مغني اللبيب: 2/674.

(3) الأحقاف: 33.

(4) الإسراء: 99.

(5) مغني اللبيب: 2/674 و 675.

ومثله إدخال الباء في قوله تعالى ﴿قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[1] لما دخله من معنى اكتف بالله شهيدا[2]؛ فقال الزجاج[3]: "دخلت لتضمن (كفى) معنى (اكتَفِ)، وهو من الحسن بمكان.... ولا تزاد الباء في فاعل (كفى) التي بمعنى (أجزأ وأغنى)، ولا التي بمعنى "وقى"[4].

مع أنّ الباحثة لم تجد عند الزجاج ما نسبه إليه ابن هشام، وهو ثقة في ما ينسب ويقول؛ فإنها تؤيده في أن ذلك من الحسن بمكان؛ لأن (كفى) تتضمن تداوليًا المضيّ والأمر معًا. وهذه صورة من صور الأسلوبية النحوية في العربية.

والثانية: جواز حذف خبر المبتدأ في نحو: (إنّ زيدًا قائم وعمروٌ) اكتفاء بخبر (إنّ) لما كان (إنّ زيدًا قائم) في معنى: زيدٌ قائمٌ، ولهذا لم يجز (ليت زيدًا قائم وعمرو) [5]. وبذلك تكون الواو لعطف جملة على جملة. ولو كانت تعطف اسمًا على اسم لقلنا: وعمرًا؛ لأن المعطوف عليه منصوب.

والثالثة: جواز (أنا زيدًا غير ضارب) لما كان في معنى: أنا زيدًا لا أضرب. ولولا ذلك لم يجز؛ إذ لا يتقدم المضاف إليه على المضاف، فكذا لا يتقدم معموله، لا تقول: (أنا زيدًا أول ضارب أو مثل ضارب) [6]. ودليل المسألة قوله تعالى: ﴿وَهُوَ فِي ٱلْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾[7]. ولو قلت: (جاءني غيرُ ضارب زيدًا) لم يجز التقديم؛ لأن النافي هنا لا يحل مكان غيره[8].

---

(1) الرعد: ٤٣.

(2) **مغني اللبيب:** ١/ ١٠٦ و ١٠٧.

(3) ما وقفت عليه في **معاني القرآن وإعرابه**، هو: "الباء في موضع رفع مع الاسم والمعنى كفى الله شهيدا، وشهيدا منصوب على التمييز، ٣/١٥١.

(4) **مغني اللبيب:** ٢/١٠٦ و ١٠٧.

(5) **السابق:** ٢/٦٥٧.

(6) السابق، ٢ / ٦٧٥.

(7) الزخرف: ١٨.

(8) مغني اللبيب، ٢/ ٦٧٦.

من الواضح أنّ ابن هشام وهو يتحدث عن علة التشبيه يجعل المعنى حكمًا فيصلاً، وهذا دليل على أن النحو العربي ليس نحوًا شكليًا. صحيح أنه يأتي باستعمالات ربما تكون نادرة أو قليلة، لكنها تشبه ما هو شائع؛ لأن علة التشبيه جامع بينهما.

والرابعة: جواز (غير قائم الزيدان) لما كان في معنى: ما قائم الزيدان، ولولا ذلك لم يجز؛ لأن المبتدأ إما أن يكون ذا خبر أو ذا مرفوع يغني عن الخبر.... [1].

والخامسة: إعطاؤهم (ضاربُ زيدٍ الآن أو غدا) حكم (ضاربٌ زيدًا) في التنكير؛ لأنه في معناه ولهذا وصفوا به النكرة، ونصبوه على الحال، وخفضوه بربَّ، وأدخلوا عليه أل، وأجاز بعضهم تقديم حال مجروره عليه نحو: (هذَا مَلتوتًا شاربُ السَّويقِ) كما يتقدم عليه حال منصوبه، ولا يجوز شيء من ذلك إذا أريد المضي؛ لأنه حينئذ ليس في معنى الناصب[2].

والسادسة: وقوع الاستثناء المفرغ في الإيجاب في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ﴾[3][4] ﴿وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾[5]، لما كان المعنى وإنها لا تسهل إلا على الخاشعين، ولا يريد الله إلا أن يتم نوره[6].

وترى الباحثة أن للآية ﴿وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ﴾ معنى آخر أعمق من الذي ذكره ابن هشام، هو أن الصلاة عظيمة لا يدرك عظمتها إلا الخاشعون؛ لأن كون الصلاة سهلة عليهم ليس فيه ميزة كبيرة.

(1) مغني اللبيب: ٢/٦٧٦.
(2) السابق: ٢/٦٧٦.
(3) البقرة: ٤٥.
(4) مغني اللبيب، ٢/٦٧٦.
(5) التوبة: ٣٢.
(6) مغني اللبيب، ٢/٦٧٦.

السابعة: العطف بـ (ولا) بعد الإيجاب[1] في نحو[الطّويل]:

.... أبى اللهُ أنْ أسمُوْ بأمٍّ ولا أبِ[2]

لما كان معناه قال الله لي: لا تسم بأم ولا أب.

وهذا المعنى في رأي الباحثة تداولي؛ إذ لما كان لله قد أبى فهذا يعني أنه قال: لا تسمُ بأم ولا أب. وهذا دليل على أنّ ابن هشام كان يعتبر المعنى التداولي في التحليل.

الثامنة: زيادة (لا) في قوله تعالى﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ ﴾[3] المانع من الشيء آمر للممنوع ألا يفعل، فكأنه قيل: ما الذي قال لك لا تسجد. والأقرب أن يقدر في الأول لم يرد الله لي، وفي الثاني ما الذي أمرك، يوضحه في هذا أن الناهية لا تصاحب الناصبة، بخلاف النافية[4].

وترى الباحثة أن (منعك) تعني في هذه الآية: قوّاكَ، من المنَعة وهي القوة؛ فيكون معناها: ما الذي قوّاك على عدم السجود؟ ويستقيم المعنى بذلك، وهذا التقدير أظهر وأقرب من التقديرات والتأويلات الأخرى.

التاسعة: تعدي رضي بـ(على) [5] في قوله[الوافر]:

إذا رَضِيَت علـيَّ بنـو قُـشَيرٍ لعَمـرُ اللهِ أعجَبَنـي رضـاها [6]

لما كان رضي عنه بمعنى: أقبل عليه بوجه ودّه، وقال الكسائي: إنما جاز هذا حملا على نقيضه وهو سخط[7].

---

(1) مغني البيب، ٢/٦٧٧.

(2) الشاهد لعامر بن الطفيل، في: ديوانه، **فما سوّدتني عامرٌ عن وراثة**، رواية أبي بكر محمد بن القاسم عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، بيروت، دار صادر، ١٩٧٩، ص٢٨.

(3) الأعراف، الآية ١٢

(4) مغني اللبيب، ٢/٦٧٧.

(5) السابق، ٢/٦٧٧.

(6) الشاهد للقحيف العقيلي في: **الشاعر القحيف العقيلي: طرف من أخباره وشعره**، ص٤٠٩.

(7) مغني اللبيب، ٢/٦٧٧.

وترى الباحثة أن الفعل (رضي) يُعدّى بعلى بغير حمل على النقيض.

العاشرة: رفع المستثنى علىَ إبداله من الموجب في قراءة بعضهم[1] قوله تعالى ﴿فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾[2]، لما كان معناه: فلم يكونوا منه[3]، بدليل ﴿فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي﴾ ...

ترجح الباحثة ما ذهب إليه الدكتور سمير استيتية من أن قراءة الرفع (إلا قليل) إنما هي من الرواسب التي تدل على مرحلة متقدمة من مراحل تاريخ الاستثناء؛ إذْ كان يُعامل معاملة الفاعل؛ فكما أن واو الجماعة هي الفاعل إعراباً ومعنّى؛ فإن كلمة (قليل) فاعل عدم الشرب(٤) ولذلك رفعوه. ثم تطور المستثنى فصار منصوبًا في معظم حالاته.

الحادية عشرة: تذكير الإشارة في قوله تعالى ﴿فَذَانِكَ بُرْهَـٰنَانِ﴾[5] مع أن المشار إليه اليد والعصا، وهما مؤنثان، ولكن المبتدأ عين الخبر في المعنى، والبرهان مذكر[6].

الثانية عشرة: قولهم (عَلِمْتُ زَيْدٌ مَنْ هُوَ) برفع (زيد) جوازًا؛ لأنه نفس (مَنْ) في المعنى[7].

الثالثة عشرة: قولهم (إنّ أحدا لا يقول ذلك)، فأوقع أحدا في الإثبات لأنه نفس الضمير المستتر في (يقول)، والضمير في سياق النفي فكان (أحد) كذلك"[8].

---

(١) مغني اللبيب، ٦٧٧/٢.

(٢) البقرة: ٢٤٩.

(٣) مغني اللبيب، ٦٧٧/٢.

(٤) انظر: سمير إستيتية، علم الأصوات النحوي، ص٥٥.

(٥) القصص: ٣٢.

(٦) مغني اللبيب، ٦٧٧/٢.

(٧) السابق: ٦٧٧/٢.

(٨) السابق: ٦٧٨/٢

ففي هذه الصور يعطى الشيء حكم ما أشبهه في معناه كما بيّن ابن هشام. ويبدو أن تأويله قائم على إعطاء اللفظ حكم معنى آخر.

ما ذكره ابن هشام من استعمالات لعلة التشبيه يدل على قدرة فائقة على استقراء فصيح كلام العرب، وفهم عميق لأحكام النحو وباعٍ طويلة في التأصيل والتفريع. وعلة التشبيه قائمة أصلاً على التأصيل والتفريع؛ فالأصل يأخذ حكم ما ينقاس عليه الكلام، فيُشبَّه به ما يتفرع عنه. وأهل اللسان لا يجعلون كلامهم كله أصولاً؛ إذ ليس ذلك ممكناً لأهل أيّ لسان. فيكون ربط المتشابهين طريقة للجمع بينهما، واختصاراً للعمليات العقلية العليا التي يُبنى عليها التفكير اللغوي.

صحيح أن النحو العربي يأخذ بعلة التشبيه أساساً من أسس بنائه؛ لكنّ ابن هشام توسّع في ذلك، واستخرج من فصيح كلام العرب الصور المتنوعة والاستعمالات المتعددة التي تظهر فيها علة التشبيه، مما يدل على أن التفكير النحوي عنده قائم على استجلاء حقيقة هذه العلة في اللسان العربي.

وإذا كان التشبيه صورة من صور البيان العربي من حيث كونه حلّة جمالية، فإن وقوف ابن هشام عنده في النحو يُظهر أنه كان أسبق إلى إرساء القاعدة اللسانية التي تقول: النحو بلاغة، والبلاغة نحو، وهي مقولة تربط مكونات اللسان العربي ربطاً تكاملياً بين ما ينبغي أن يكون عليه بناء التركيب في النحو، وما يفضي إليه جمال التركيب في البلاغة.

- **إعطاء الشيء حكم الشيء المشبه له في لفظه دون معناه**، وذكر له أمثلة كثيرة، منها[1]:

١. زيادة إنْ بعد ما المصدرية الظرفية، وبعد ما التي بمعنى الذي، لأنهما بلفظ ما النافية[2].

٢. دخول لام الابتداء على ما النافية، حملاً لها في اللفظ على ما الموصولة الواقعة مبتدأ[3].

---

(1) **مغني اللبيب: ٢/٦٧٩.**

(2) السابق: ٢/٦٧٩.

(3) السابق: ٢/٦٨٠.

٣. توكيد المضارع بالنون بعد لا النافية حملا لها في اللفظ على لا الناهية[١] في قوله تعالى: ﴿ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ﴾[٢].

والذي تراه الباحثة أنّ المضارع يؤكد بالنون بعد (لا) النافية، كما يؤكد بها بعد (لا) الناهية، والآية دليل على ذلك، ولا داعي للقول إن توكيده بعد النافية إنما كان حملاً على توكيده بعد (لا) الناهية.

٤. حذف الفاعل في نحو: قوله تعالى:﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[٣] لما كان "أحسن بزيد" مشبها في اللفظ لقولك: "امرر بزيد"[٤].

والذي تراه الباحثة أن ثمة علاقة تركيبية ودلالية بين فعل التعجب بصيغة (أفعل بـ) وفعل الأمر، فربما حدث تطور نُقلت بمقتضاه أفعال معينة من صيغة الأمر إلى صيغة التعجب، هذا من حيث التركيب. أما من حيث الدلالة فربما كان أصل هذا النقل أن صيغة الأمر من هذه الأفعال قد اقترنت بانفعال تعجّبي، ثم انتشر هذا الاستعمال حتى اقترنت دلالة (أفعل بـ) على التعجب دون الأمر. وبذلك يتبين أنه لا داعي للقول إن الفاعل في ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ قد حذف لشبهه بامرُر بزيد.

٥. دخول لام الابتداء بعد إنَّ التي بمعنى نعم، لشبهها في اللفظ بإنَّ المؤكدة، قاله بعضهم في قراءة من قرأ في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[٥][٦].

---

(١) السابق: ٢/٦٨٠.

(٢) النمل: ١٨.

(٣) مريم: ٣٨.

(٤) مغني اللبيب: ٢/٦٨٠.

(٥) طه: ٦٣.

(٦) مغني اللبيب: ٢/٦٨٠.

٦. بناء باب حَذام في لغة الحجاز على الكسر، تشبيهًا لها بِدَراك ونَزالِ، وذلك مشهور في المعارف، وربما جاء في غيرها[١].

والذي تراه الباحثة أنّ (حذام) عَلَم منقول من الفعلية، وهو باق على أصله الذي كان عليه. وبذلك لا داعي للقول إن بناء هذا العلم على الكسر إنما كان تشبيها له بدَراك ونَزالِ.

- **إعطاء حكم الشيء لمشابهته له لفظًا ومعنى**، نحو: اسم التفضيل وأفعَل في التعجب، فإنهم منعوا أفعَل التفضيل أن يرفع الظاهر لشبهه بـ (أفعَلَ) في التعجب وزنًا وأصلا وإفادة للمبالغة، وأجازوا تصغير أفعل في التعجب لشبهه بأفعل التفضيل[٢].

وهذا يعني أنه إذا كان الشبه في المعنى وحده أو اللفظ وحده كافياً لإقامة روابط بين فرعٍ وأصل، فمن باب أولى أن يكون ذلك في ما يجتمع فيه المعنى واللفظ.

ما ذكره ابن هشام في إعطاء الشيء حكم الشيء المشبه له في لفظه دون معناه، يمثل صورة راقية من صور التفكير النحوي. فالذهن البشري يعمل بمقتضى آلية التشبيه في الشكل والمضمون، ولا يعمل بمقتضى أحدهما دائمًا دون الآخر. ولا ينبغي أن يؤخذ ما ذهب إليه ابن هشام في اعتبار اللفظ في هذا الجانب على أنه صورة من صور شكلية النحو العربي. فإن ارتباط اللفظ باللغة على النحو الذي ذكره يؤدي إلى توليد حكم جديد في المعنى. وهذا واضح في المسائل الست التي عرضناها. فإشارته إلى حذف فاعل أسمع بهم وأبصر وكأنه قياس على فعل الأمر في امرُر بزيد، يعني أنّ ما يُضمر هنا يضمر هناك؛ فالأساليب تتشابه حتى مع اختلافها، وهذه ذروة التفكير النحوي واللساني التي عزّ أن نجد لها نظيراً.

---

(١) السابق: ٢/٦٨٠.

(٢) مغني اللبيب: ٢/٦٨٢.

❖ علة الاستغناء

كثر استعمال هذه العلة عند النحاة ابتداءً من سيبويه الذي قال: "ولم يقولوا في عُرْيان: عِراء، ولاعَرَايا، استغنوا بعُراة؛ لأنهم مما يستغنون بالشيء عن الشيء حتى لا يدخلوه في كلامهم"(١). ولأهميتها أفرد لها ابن جني باباً في كتابه الخصائص سماه "باب في الاستغناء بالشيء عن الشيء"(٢). وابن هشام كغيره من علماء العربية علّل بهذه العلة في مواضع، منها:

عند حديثه عن دلالة (أما) التفصيلية على الشرط قال:

- "أما أنها شرط فبدليل لزوم الفاء بعدها... فإن قلت: قد حذفت في التنزيل في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾(٣) قلت: الأصل فيقال لهم أكفرتم؛ فحذف القول استغناء عنه بالمقول، فتبعته الفاء في الحذف ... هذا قول الجمهور"(٤).

وقال عند حديثه عن تكرار (أما):

- "وأما التفصيل .... وقد يترك تكرارها استغناء بذكر أحد القسمين عن الآخر"(٥).

يُبرز وقوف ابن هشام عند علة الاستغناء مظهراً من مظاهر التفكير النحوي عنده، ويوضح فهمه لحقيقة ما يجري به اللسان العربي. فالإنسان لا يتكلم في موضوع ما بكل ما يتأتى للذهن من عبارات وألفاظ، ولكنه يختار منها ما يستطيع أن يوصل بها الفكرة على نحو منضبط بأصول النحو، ويستغني بهذا الذي اختاره عما تركه واطّرحه. وهذه صورة أخرى من الصور التي تكسر الحواجز بين النحو والبلاغة؛ فالبلاغة تتمثل في اختيار ما يُفيد، والاستغناء به عما لا يُفيد. ولما كان الأمر كذلك في النحو، كان من الطبيعي أن يكون لعلة الاستغناء حظ من العناية عند ابن هشام.

❖ علة الضرورة

---

(١) الكتاب: ٦٤٦/٣.

(٢) الخصائص: ٢٦٦/١-٢٧٢.

(٣) آل عمران: ١٠٦.

(٤) مغني اللبيب: ٥٦/١.

(٥) السابق: ٥٧/١.

أفرد سيبويه لها باباً في كتابه سماه: "هذا باب ما يحتمل الشعر" فقال: "اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام"[1]. وذكرها ابن هشام معللاً بها في مواضع، منها:

- حديثه عن (أما) التفصيلية قال: "أما أنها شرط فبدليل لزوم الفاء بعدها نحو: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعۡلَمُونَ أَنَّهُ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّهِمۡۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾[2]. ولو كانت الفاء للعطف لم تدخل على الخبر، إذ لا يعطف الخبر على مبتدئه، ولو كانت زائدة لصحّ الاستغناء عنها، ولما لم يصحّ ذلك وقد امتنع كونها للعطف تعين أنها فاء الجزاء. فإن قلت قد استغني عنها في قوله[3][الطويل]:

فَأَمَّا القِتالُ لا قِتالَ لَدَيكُمُ ....[4]

قلت: هو ضرورة، كقول عبد الرحمن بن حسان[البسيط] [5]:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا .... [6]

لا ترى الباحثة أن (أمّا) التفصيلية شرط، لأنّ الشرط هو: تعليق حكم بحكم تعليق جزاء و (أمّا) التفصيلية ليس فيها شيء من ذلك. ووجود الفاء في جوابها ليس دليلاً على شرطيتها. وبذلك تكون هذه الفاء خاصة بجواب (أما) وليست هي الداخلة على جواب الشرط.

- عند حديثه عن (لم) قال: حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضيا .... وقد يرفع الفعل المضارع بعدها، كقوله[7][البسيط]:

([1]) الكتاب : ١/٢٦ .

([2]) البقرة: ٢٦.

([3]) مغني اللبيب: ١/٥٦.

([4]) الشاهد للحارث بن خالد المخزومي في: **شعر الحارث بن خالد المخزومي**، تحقيق: يحيى الجبوري، بغداد، ١٩٧٢، ص٤٥ ، وتمامه: **ولكنَّ سَيْراً في عِرَاضِ المَوَاكِبِ**.

([5]) **مغني اللبيب**: ١/٥٦.

([6]) الشاهد في: **شعر عبد الرحمن بن حسان**، جمع وتحقيق: سامي مكي العاني، بغداد، ١٩٧١، ص٦١، وتمامه: **والشَّرُّ بالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ سِيَّانِ**.

([7]) **مغني اللبيب**: ١/٢٧٧.

لَوْلاَ فَوارِسُ مِنْ نُعْمٍ وأُسْرَتُهُمْ   يَومَ الصُّلَيْفاء لم يُوفُونَ بالجـارِ[1]

فقيل: ضرورة، وقال ابن مالك: لغة"[2].

ترى الباحثة أن الاستشهاد بهذا البيت غير مُجْدٍ لكون قائله مجهولاً. ولا يجوز أن تُبنى قواعد النحو على ما لا يُعرف قائله؛ ويَحْسُن أن تُنقّى كتب النحو من كل شاهد شعري قائله مجهول.

– عند حديثه عن الكاف أورد قول أبي عبيدة في قوله تعالى ﴿ كَمَآ أَخۡرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيۡتِكَ بِٱلۡحَقِّ ﴾[3] "وقال إن الكاف حرف قَسَم، وإن المعنى: الأنفال لله والرسول والذي أخرجك. وقد شنع ابن الشجري على مكي في حكايته هذا القول وسكوته عنه، ثم قال: "ويبطل هذه المقالة أربعة أمور: أن الكاف لم تجئ بمعنى واو القسم، وإطلاق ما على الله سبحانه وتعالى، وربط الموصول بالظاهر وهو فاعل أخرج وباب ذلك الشعر"[4].

– عند حديثه عن حذف حرف العطف قال: بابه الشعر كقول الحطيئة [البسيط]:

إنّ امرأً رَهْطُـهُ بالـشام مَنْزِلُـهُ   برَملِ يَبرِينَ جاراً شدَّ ما اغتربا[5]

أي ومنزله برمل يبرين، كذا قالوا، ولك أن تقول: الجملة الثانية صفة ثانية، لا معطوفة[6].

([1]) الشاهد بلا نسبة، في: **معجم شواهد النحو الشعرية**، رقم (١٢٣٤).

([2]) **مغني اللبيب**: ٢٧٧/١.

([3]) الأنفال: ٥.

([4]) مغني اللبيب: ٢/ ٢٠٢.

([5]) الشاهد في **ديوان الحطيئة**، برواية ابن السكيت، تحقيق نعمان محمد أمين طه، ط١، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٩٨٧، ص١١.

لَوْلاَ فَوارِسُ مِنْ ذُهَلٍ وأُسْرَتُهُمْ   يَومَ الصُّلَيْفاء لـم يُوفُـونَ بالجـارِ

([6]) **مغني اللبيب**: ٦٣٥/٢.

استشهد ابن هشام بقول حسان بن ثابت:

كأنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رأسٍ   يكونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءُ[1]

في من نصب المزاج، فجعل المعرفة الخبر والنكرة الاسم، وتأوّله الفارسي على أن انتصاب المزاج على الظرفية المجازية، والأولى رفع المزاج ونصب العسل. وقد روي كذلك أيضا؛ فارتفاع (ماء) بتقدير: وخالطها ماء، ويروى برفعهن على إضمار الشأن.

وأما قول ابن أسد إنَّ كأنَّ زائدة فخطأ؛ لأنها لا تزاد بلفظ المضارع بقياس، ولا ضرورة تدعو إلى ذلك هنا[2]، وقول رؤبة [الرجز]:

وَمَهْمَهٍ مغْبَرَّةٍ أرجاؤهُ

كَأنَّ لَونَ أرْضِهِ سَمَاؤهُ[3]

أي كأنَّ لون سمائه لغبرتها لون أرضه، فعكس التشبيه مبالغة، وحذف المضاف[4].

وقف ابن هشام عند ما سمّاه "من فنون كلامهم القلب وذكر أن أكثر ما يكون ذلك في الشعر. وكثرته في الشعر مورد من موارد الضرورة. ولما وصف ذلك بأنه من فنون كلامهم، كان في هذا دلالة تداولية واضحة على أنّ للضرورة مدخلاً من مداخل فنون الكلام وبلاغته، وأنهم في بعض ما يضطرون إليه في الشعر لا يقعون في مواقع الضعف ولا يهبط كلامهم مع هذه الضرورة. وهذا مدخل حسن من مداخل فهم الضرورة

---

(1) الشاهد في: **ديوان حسان بن ثابت**، تحقيق وليد عرفات، بيروت، دار صادر، ٢٠٠٦، ١/١٧. والبيت في الديوان:

كأنَّ خبيئةً مِنْ بَيْتِ رأسٍ   يكونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءُ

(2) مغني اللبيب: ٢/٦٩٥.

(3) البيتان لرؤبة في: ديوانه في **مجموع أشعار العرب**، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد، الكويت، دار ابن قتيبة، ص٣، ورواية الديوان:

وبلدٍ عامية أعماؤه   كأن لون أرضه سماؤه.

(4) **مغني اللبيب**: ٢/٦٩٥.

إنَّ وقوف ابن هشام على علة الضرورة في النحو، واستخراج صورها وما يُبنى عليها من استعمالات لغويةٌ، يشير إلى حقيقةٌ مؤداها أن اللغةٌ أوسع من القاعدةٌ النحويةٌ، وأنَّ في الاستعمالات اللغوية ما تمليه ضرورة التفكير مما لا يتناقض مع التفكير النحوي، ولكنه يوسع دائرته. وهذا واضح في الاستعمالات التي أوردها ابن هشام وتظهر فيها علة الضرورة. فيتّسع الاستعمال وإن ضاقت القاعدة. وليست القاعدة في الأصل للتضييق، وإنما هي لضبط ما ينطوي تحتها، فإذا اقتضى السياق أو الموقف أن يسير القائل إلى ما بعد القاعدة فتلك ضرورة لا تبطل ما هو ضروري. وهكذا يكون ابن هشام قد وقف على سرّ عظيم من أسرار التفكير النحوي الذي يتمثل في علة الضرورة.

علة الأصل

علة الأصل تعني أن نستعمل الكلمة على حسب وضعها الأصلي، ووردت هذه العلة عند ابن هشام في مواضع منها قوله:

- "وأصل مُذْ: مُنْذُ بدليل رجوعهم إلى ضم ذال (مُذْ) عند ملاقاة الساكن، نحو:(مُـذُ اليـوم)، ولولا أنّ الأصل الضم لكسروا، ولأنَّ بعضهم يقول: (مُذُ زَمن طويل) فيضم مع عدم الساكن"[١]. فنراه استدل بعلة الأصل؛ لمعرفة حركة الذال عند التقاء الساكنين، فلو لم يكن أصلها الضم لكسروا لالتقاء الساكنين، ولكنهم ضموها؛ لأن أصلها الضم في مُنْذُ[٢].

من الواضح أن ابن هشام قد استدل بعلة الأصل؛ لمعرفة حركة الذال عند التقاء الساكنين، فلو لم يكن أصلها الضم لكسروا لالتقاء الساكنين ولكنهم ضموها؛ لأن أصلها الضم في مُنْذُ.

- وقوله في "أنْ" تكون زائدة: "بعد إذا كقوله[٣][الطويل]:

فأمْهَلَهُ حتّى إذا أنْ كأنَّهُ مُعَاطي يَدٍ في لُجّةِ الماءِ غامرُ[٤]

"وزعم الأخفش أنها تزاد في غير ذلك، وأنها تنصب المضارع كما تجر مِن والباء الزائدتان الاسم، وجعل منه ﴿ وَمَا لَنَآ أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى ٱللَّهِ ﴾[٥] وقال غيره: هي في ذلك مصدرية، ثم قيل ضمن ما لنا معنى ما منعنا، وفيه نظر؛ لأنه لم يثبت إعمال الجار والمجرور في المفعول

---

(١) مغني اللبيب: ١/٣٣٦.

(٢) السابق: ١/٣٣٦.

(٣) السابق: ١/٣٤.

(٤) البيت لأوس بن حجر في: ديوانه، تحقيق وشرح: محمد يوسف نجم، ط٢، بيروت، دار صادر، ١٩٧٩، ص٧١. ورواية الديوان:

أمْهَلَهُ حتّى إذَا أنْ كَأنَّهُ مُعَاطِي يَدٍ فِي جَمَّةِ الْمَاءِ غَارِفُ

(٥) إبراهيم: ١٢.

به، ولأنّ الأصل ألا تكون (لا) زائدة، والصواب قول بعضهم: إنّ الأصل: وما لنا في ألاّ نفعل كذا، وإنما لم يجز للزائدة أن تعمل لعدم اختصاصها بالأفعال، بدليل دخولها على الحرف"[1].

ترى الباحثة أن التقديرات والتأويلات التي قيلت عن زيادة (أنْ) في الآية الكريمة غير دقيقة، والأصح أن يقال: إن الآية فيها إيجاز حذف؛ فيكون التقدير: وما لنا حجة ألاّ نتوكل على الله.

وبذلك تكون (ما) نافية لا استفهامية. وهذا التقدير أقرب من التقديرات المذكورة وأظهر.

- وقوله أيضا في قراءة ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾[2]، "فقيل: جاءت على لغة بلحارث بن كعب في إجراء المثنى بالألف دائما[3]. كقوله[الرجز]:

قَدْ بَلَغَا فِي المَجْدِ غَايَتَاهَا[4]

واختار هذا الوجه ابن مالك، وقيل: "هذان" مبنيٌّ لدلالته على معنى الإشارة، وإن قول الأكثرين: (هذين) جرًّا ونصبًا، ليس إعرابًا أيضًا، واختاره ابن الحاجب، قلت: وعلى هذا فقراءة (هذان) أقيس؛ إذ الأصل في المبني ألاّ تختلف صيَغُه""[5].

والذي تراه الباحثة في هذين الشاهدين (الآية وبيت رؤبة) أنهما يمثلان مرحلة من مراحل تطور إعراب المثنى في العربية. فالأظهر أنهما يمثلان المرحلة القُدمى من مراحل تطوره؛ إذ كانت الألف تلازم المثنى رفعًا ونصبًا وجرًّا؛ وهذا أسهل على أبناء اللغة في تلك المرحلة لأن الالتزام بالأسهل يناسب المرحلة المتقدمة من التفكير اللغوي.

(1) مغني اللبيب: ٣٤/١
(2) طه: ٦٣.
(3) مغني اللبيب، ٣٨/١.
(4) البيت لرؤبة في: **ملحق ديوانه**، ص١٦٨، وصدره: **إنّ أباها وأبا أباها.**
(5) مغني اللبيب: ٣٩/١.

ثم ميّز العرب بعد ذلك بين الرفع والنصب والجرّ في إعراب المثنى، وبقيت بعض الرسوبيات من المرحلة القُدمى جارية على ألسنة بعض العرب. وهذان الشاهدان يمثلان ما تبقى من رسوبيات المرحلة القُدمى.

- "أن تكون (أل) زائدة وهي نوعان لازمة وغير لازمة، وغير اللازمة نوعان فالأولى: الداخلة على علَم منقول من مجرد صالح لها ملموح أصله كحارث وعباس وضحاك، فتقول فيها: الحارث، والعباس، والضحاك، ويتوقف هذا النوع على السماع، ألا ترى أنه لا يقال مثل ذلك في نحو: محمد ومعروف وأحمد؟. والثانية: نوعان: واقعة في الشعر، وواقعة في شذوذ من النثر"(١):

فالأولى: كالداخلة على عمْرو في قوله:[الرجز]

بَاعَدَ أمَّ العمرو مِنْ أسِيرِهَا
حُرَّاسُ أبْوَابٍ عَلَى قُصورِهَا(٢)

وقيل: أل في العمرو للتعريف، وإنه نكّر ثم أدخلت عليه (أل)، كما ينكَّر العلم إذا أضيف كقوله[الطويل]:

عَلاَ زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكم .... (٣)

واختلف في الداخلة على بنات أوْبَر(٤) في قوله[الكامل]:

ولَقَدْ جَنيتك أكموًا وعَسَاقِلاً ولقَدْ نَهيتك عَنْ بَنَاتِ الأوْبَرِ(٥)

---

(١) **مغني اللبيب:** ٥١/١

(٢) البيتان لأبي النجم العجلي في: **معجم شواهد النحو الشعرية:** رقم (٣٣٩٥) .

(٣) الشاهد لرجل من طيئ في: **معجم شواهد النحو الشعرية:** رقم (٣٠٨٩)، وتمامه: **بأبْيَض مَشْحُوذِ الغِرار يَمَانِ.**

(٤) **مغني اللبيب:** ٥٢/١

(٥) الشاهد بلا نسبة في: **معجم شواهد النحو الشعرية:** رقم (١٢٢٠).

فقيل زائدة للضرورة؛ لأن ابن أوبر عَلَم على نوع من الكمأة.(١).

والذي تراه الباحثة أن اللام الداخلة على بنات الأوبر في حكم اللام الدالة على الجنس؛ فهي بذلك مختلفة عن اللام التي تدخل على بعض الأعلام؛ فبنات الأوبر بعد دخول اللام عليها لم تكتسب شيئًا من المعرفة؛ فكأنها وهي كذلك على حالها قبل دخول اللام عليها: "بنات أوبر".

- قال عند حديثه عن لام الابتداء "دخول لام الابتداء في نحو: (إنّ زيدًا لقد قام) وذلك لأن الأصل دخولها على الاسم نحو: (إنّ زيدًا لقائم)، وإنما دخلت على المضارع لشبهه بالاسم نحو: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾(٢)، فإذا قرب الماضي من الحال أشبه المضارع الذي هو شبيه بالاسم، فجاز دخولها عليه"(٣).
- قال عند حديثه عن الخبر والصفة والحال: "" فمن قدّر الفعل وهم الأكثرون فلأنه الأصل في العمل، ومن قدّر الوصف فلأن الأصل في الخبر والحال والنعت الإفراد، ولأن الفعل في ذلك لا بد من تقديره بالوصف، قالوا: ولأن تقليل المقدر أولى وليس بشيء؛ لأن الحق أنا لم نحذف الضمير، بل نقلناه إلى الظرف فالمحذوف فعل أو وصف وكلاهما مفرد"(٤).
- وقال "يجوز في المرفوع من نحو:﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ﴾(٥) و(ما في الدار زيد) الابتدائية والفاعلية، وهي أرجح؛ لأن الأصل عدم التقديم والتأخير"(٦).

وقف ابن هشام عند علة الأصل بما يوضحها في الاستعمالات والمواطن التي ذكرها. وهي وقفة تحتاج إلى تأمل؛ إذ إن تاريخ العربية ماثل في حاضرها، وليست اللهجات العربية

---

(١) مغني اللبيب: ٥٢/١.

(٢) النحل: ١٢٤.

(٣) مغني اللبيب: ١٧٤/١.

(٤) السابق: ٤٤٧/٢.

(٥) إبراهيم: ١٠.

(٦) مغني اللبيب: ٤٤٧/٢.

الفصيحة إلا صورة من صور هذا التاريخ. فعندما يقول ابن هشام إنّ أصل (مُذ) هو (منذ) فكلامه يتضمن أن العرب لم يستعملوا أول مرة مُذ ومنذ معًا في وقت واحد، فلا بد أن تكون إحداهما أصلاً للأخرى، وأيهما هي الأصل؟ بحسب رأيه (منذ) هي الأصل؛ لأن العرب يرجحون الأصل الذي هو الضم عند وصل (مذ) بما بعدها فيقولون: مذُ اليوم، ولو كانت (مُذ) هي الأصل لكسروا الذال لالتقاء الساكنين، هذا استنباط يجعل الاستعمالات اللغوية حكمًا في الوصول إلى نتيجته، وهذه درجة عالية في التفكير النحوي؛ لأنها تجعل الأحتكام إلى ما هو أصل أصلاً وهو باقٍ على أصله في الاستعمال.

لكن الباحثة ترى ضرورة تسمية (علة الأصل): علة الإلحاق بالاصل؛ فالأصل لا يُسأل عن علته، وإنما يُسأل عن علة ما ألحق بالأصل.

❖ علة التخفيف

أكثر العرب من التخفيف في كلامهم، فكان منهم الذين يميلون إلى السرعة في الكلام والاقتصاد في المجهود العضلي عند النطق؛ لذلك يلجؤون إلى التخفيف الذي يوفر لهم ذلك.

وعلل ابن هشام بالتخفيف في (مغني اللبيب)، في أثناء ذكره الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة، فقال: "التخفيف كـ (ضاربُ زَيدٍ، وضاربَا عَمْرو، وضاربُو بكرٍ) إذا أردت الحال أو الاستقبال، فإن الأصل فيهن أن يعملنَ النصبَ، ولكن الخفض أخف منه؛ إذ لا تنوين معه ولا نون"[١].

تتمشى علة التخفيف مع قانون أساسي من قوانين التواصل، وهو "سهولة التوصيل تتم بسهولة الأداء". ومن هنا كان التخفيف من العلل الأساسية في اللسان العربي، ومن ثم في بناء النحو العربي. وتركيز ابن هشام عليه يعني أن مضمون هذا القانون كان قائمًا في ذهنه وهو يصنف المغني. وتتمشى علة التخفيف مع قانون آخر من قوانين التطور اللغوي، وهو أن التطور نحو الأيسر هو أحد وجوه التطور اللغوي. وبهذا نعرف أن ابن هشام كان ذا تفكير نحوي عميق.

(١) مغني اللبيب: ٢/٥١١.

❖ علة أمن اللبس

هي من العلل التي توخاها العرب في كلامهم، إذ كانوا بدافع الحرص على الإبانة والوضوح يتحاشون الخلط بين المعاني، فأَمْنُ اللبس من أهم العِلل التي تميز اللسان العربي؛ فَبِهِ نستطيع أن نبلغ إلى عقل المخاطب، وليس من المبالغة أن نقول إنّ أمن اللبس أصل من أصول التفكير اللغوي عند الناس جميعًا بغضّ النظر عن أجناسهم وألسنتهم، وإنّ وقوف ابن هشام عنده يعني أنه استطاع أن يتوفر على حظ كبير من التفكير اللغوي الذي يصلح أن يطبق على سائر اللغات

أَمْنُ اللبس هو أساس صحة التلقّي. ولما كانت آلية البناء اللغوي في العربية متعددة الوجود كثيرة الاحتمالات، بسبب سَعة التفكير اللغوي عند العرب، كانت مظنة الوقوع في اللبس أمرًا واردًا. ومن هنا كانت وظيفة النحوي أن يميط اللثام عن حقيقة كل استعمال، فيكون واضحًا يفهم به المخاطَب مُرادَ المتكلم. وفي كل ما تحدث به ابن هشام في العلل وغيرها تظهر قدرته الفائقة على إقامة الحدود بين الاستعمالات اللغوية، فنحن لسنا أمام عالم نحوي فقط، ولكننا أمام لغوي عزّ أن يكون له نظير. فأمن اللبس عنده لا يتوقف عند إعطاء الفاعل إعراب المفعول وعكسه إذا كان المراد مفهومًا كقولهم: خرق الثوبُ المسمارَ. إنه أبعد من ذلك بكثير؛ فكل ما جاد به تفكيره يدل دلالة واضحة على حرصه على إزالة اللبس، والحرص على إزالة الإبهام فيكون الكلام مفهومًا. فهو إذن ينظر للتفكير اللغوي وهو يتحدث عن مسائل النحو فيوضحها ويزيل عنها كل لبس وغموض.

❖ **علة النظير:**

علل ابن هشام بالنظير في عدة مواضع، منها:

- **عند حديثه عن تكرار أما التفصيلية** قال: "قد يترك تكرار أما التفصيلية استغناء بذكر أحد القسمين عن الآخر، أو بكلام يذكر بعدها في موضع ذلك القسم، فالأول نحو: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُم بُرْهَٰنٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَٱعْتَصَمُوا۟ بِهِۦ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِى رَحْمَةٍ مِّنْهُ وَفَضْلٍ ﴾[1][2] أي وأما الذين كفروا بالله فلهم كذ وكذا، والثاني نحو: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ ﴾[3][4] أي وأما غيرهم فيؤمنون به ويوكلون معناه إلى ربهم، ويدل على ذلك ﴿ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ﴾[5][6] أي كل من المتشابه والمحكم من عند الله، والإيمان بهما واجب، وكأنه قيل: وأما الراسخون في العلم فيقولون، وهذه الآية في أما المفتوحة نظير قولك في إما المكسورة "**إما أن تنطق بخير وإلا فاسكت**"[7].
- أنكر على ابن مالك رأيه في جواز أن تكون (حيثُ) اسمًا لِ (إنّ) في قول الشاعر:

إنَّ حَيْثُ اسْتَقَرَّ مَنْ أَنْتَ راعيـــ ـــهِ حِمًى فيـــهِ عِـزَّةٌ وأمَـــانُ[8]

([1]) النساء: ١٧٤ – ١٧٥.

([2]) مغني اللبيب: ٥٧/١

([3]) آل عمران: ٧.

([4]) مغني اللبيب: ٥٧/١.

([5]) آل عمران: ٧.

([6]) مغني اللبيب: ٥٧/١.

([7]) السابق: ٥٧/١.

([8]) الشاهد لذي الرمة في: **معجم شواهد النحو الشعرية**: رقم (١٧٤٢)، وليس في ديوانه.

لجواز تقدير حيث خبرًا، وحمّى اسمًا فإن قيل: يؤدي إلى جعل المكان حالاً في المكان، قلنا: هو نظير قولك: "إنّ في مكّةَ دارَ زيدٍ" ونظيره في الزمان "إنّ في يوم الجمعة ساعةَ الإجابة"[1].

لكن الباحثة ترى خلاف الذي ذهب إليه ابن هشام؛ فليس صحيحًا أنّ ما في البيت هو نظير "إنّ في مكة دار زيد". فالتقديم والتأخير في هذه الجملة مختلفان عما في البيت الذي أصله هكذا: إنّ مَنْ أنتَ راعيه – حيث استقرَّ – في مُستقرِّهُ عزة وأمان. وبذلك تكون (مَنْ) اسم (إنّ)، وجملة أنت راعيه صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، وحيث ظرف، واستقرّ فعل فاعله ضمير مستتر، وحيث استقر جملة معترضة لا محل لها من الإعراب، وعزة مبتدأ، وفيه خبر مقدم. وجملة (فيه عزة وأمان) خبر إنّ.

– عند حديثه عن اللام الداخلة على أداة الشرط قال: ".... وأغرب ما دخلت عليه (إذ)، وذلك لشبهها بـ (إنْ)، وأنشد أبو الفتح[2] [الكامل]:

غَضِبَتْ عليَّ لأن شَرِبْتُ بجَزّةٍ ... فلإذْ غَضِبْتِ لأَشْـربَنْ بخـرُوفِ[3]

وهو نظير دخول الفاء في ﴿ فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا۟ بِٱلشُّهَدَآءِ فَأُو۟لَٰٓئِكَ عِندَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْكَٰذِبُونَ ﴾[4] شبهت إذ بإنْ فدخلت الفاء بعدها كما تدخل في جواب الشرط"[5].

لا ترى الباحثة رأي ابن هشام في ما ذهب إليه من كون الفاء داخلة على (أولئك) وكأنه جواب شرط بسبب تشبيه (إذْ) بـ (إنْ). فالشرط بـ (إن) للمستقبل، وما تتحدث عنه الآية حدث في الماضي، وبذلك لا مجال لتشبيه ما مضى بالمستقبل؛ إذ يحول المعنى بمثل هذا التشبيه. والذي تراه الباحثة أن الآية تتحدث عن سبب ونتيجة؛ والفاء في الآية لربط النتيجة بسببها. أما السبب فهو أنهم لم يأتوا بالشهداء، وأما النتيجة فهي إنهم كاذبون.

([1]) مغني اللبيب: ١٣٢/١.

([2]) مغني اللبيب: ٢٣٥/١ و ٢٣٦.

([3]) الشاهد بلا نسبة في معجم شواهد النحو: (١٧٤٢).

([4]) النور: ١٣.

([5]) مغني اللبيب: ٣٣٥/١.

- قال عند حديثه عن الفرق بين عطف البيان والبدل: "ما افترق فيه عطف البيان والبـدل: وذلك ثمانية أمور: أحدها: أن العطف لا يكون مضمرًا ولا تابعًا لمضمر؛ لأنه في الجوامد نظير النعت في المشتق"(١).

والذي تراه الباحثة أن البدل وعطف البيان باب واحد، وأن الخلاف ضئيل بينهما، بحيث لا يكفي ذلك مسوغًا أن يكونا بابين مختلفين. فهما صورتان من الاستعمال في باب واحد.

- وقال عند حديثه عن "حذف الصلة: يجوز قليلا لدلالة صلة أخرى، كقوله[الرجز]:

بَعْـدَ اللَّتَيَّـا واللُّتَيَّـا وَالَّتـي
إذا عَلَتْهـا أنفُـسٌ تَـرَدَّتِ(٢)

فقيل: يقدر مع اللتيا فيهما نظير الجملة الشرطية المذكورة، وقيل: يقدر اللَّتيا دقت واللُّتيا دقت؛ لأن التصغير يقتضي ذلك، وصلة الثالثة الجملة الشرطية، وقيل: يقدر مع اللتيا فيهما عظمت لا دقت، وإنه تصغير تعظيم"(٣).

ترى الباحثة أن الأسماء الموصولة الثلاثة في رجز العجاج قد خرجت تـداوليًا عـن وظيفتها النحوية (الوصل)؛ لتؤدي وظيفة الاسم الصريح؛ فكأنه قال: بعـد مـرة، ومـرتين، ومرتين، يعني بعد مرات متعددة. وعلى ذلك لا يكون الاسم الموصول في حاجة إلـى تقـدير جملة الوصل، ولو ظلت هذه الأسماء على وظيفة الوصل لما كان الكلام مفيدًا، تمامًا لو قلنـا جاء اللذان، واكتفينا بذلك لما كان الكلام مفيدًا، وعندما يكون الكلام كذلك فلا يكـون تأويلـه مُجديًا.

---

(١) **مغني اللبيب**: ٢/٤٥٥.

(٢) الشاهد للعجاج في ديوانه في: **مجموع أشعار العرب**، اعتنى بتصحيحها وترتيبها وليم بن الورد، طبع في مدينة ليبسيغ في سنة ١٩٠٣، ٢/ ٦ .

(٣) **مغني اللبيب**: ٢/٦٢٥ و ٦٢٦.

يقوم التفكير اللغوي على مرتكزات أساسية منها الجمع بين النظائر لاشتراكها في وجه أو أكثر من الوجوه. ومن شأن هذا الجمع أن يجعل النحويّ قادرًا على تفسير مسألة ما باعتبار ما أخذته هذه المسألة من نظير لها في وجه من وجوه الإعراب، ووقوف النحاة عنده دليل على أن النحو العربي يقوم على أسس متينة من التفكير العميق. وكون ابن هشام يأخذ به مستفيضاً في تفسير النظائر يعني أن تفكيره النحوي على قدر كبير من العمق في التفسير والتعليل.

لكنّ ابن هشام وإن كان يتأسّى بالأسس والقواعد العامة للتفكير النحوي العربي فإنّ له منهجًا خاصًا في استقراء النصوص والشواهد. يظهر هذا جليًا واضحًا في استقراء شواهده في علة النظير.

الجمع بين النظائر والتعليل بها في الدرس اللساني الحديث هو أحد الأسس العامة التي يجتمع عليها أكثر المنظّرين المعاصرين في الغرب. وإن تركيز ابن هشام عليها يدل على عدة أمور أظهرُها أنّ ابن هشام وإن كان يطبق علة النظير على نحو العربية فإنّ له بُعدًا عالميًا يتجاوز نطاق العربية، وهو بذلك – كسائر النحاة العرب – يضع لبنة أساسية للتفكير اللساني العالمي. ومن هذه الأمور أن احتفاءه بعلة النظير يعني أن اللغة ليست أنماطًا متفرقة لا رابط بينها؛ ففي اللغة مجموعة النظائر التي وإن كان لكل واحدة منها قاعدتها الخاصة فإنّ في كل واحدة منها أيضًا ما يجمعها مع غيرها. وبذلك يكون تركيز ابن هشام على التعليل بالنظير السبقُ على النظريات اللسانية الغربية الحديثة.

❖ علة العوض

تظهر علة العوض في حال حذف حرف أو كلمة أو جملة أو حركة، ووضع شيء آخر كالحرف أو الحركة عوضا منها. وعلل ابن هشام بالعوض في مواضع، منها:

- عند حديثه عن حرف النداء قال: "فإن قلت: وكذلك حرف النداء عوض من فعل النداء. قلت: إنما هو كالعوض ولو كان عوضًا ألبتَّة لم يجز حذفه، ثم إنه ليس بلفظ المحذوف فلم ينزل منزلته من كل وجه"[١].
- وقال عند حديثه عن (ما) "أما غير الكافة نوعان: عوض وغير عوض؛ فالعوض في موضعين:

أحدهما في نحو قولهم: "أما أنت منطلقا انطلقت" والأصل: انطلقت لأن كنت منطلقا، فقدم المفعول له للاختصاص، وحذف الجار، وكان للاختصار، وجيء بـ ما للتعويض، وأدغمت النون للتقارب، والعمل عند الفارسي وابن جني لما، لا لكان. **والثاني** في نحو قولهم: "افْعَلْ هَذَا إِمَّا لا" وأصله: إنْ كُنْت لا تفعل غيره"[٢].

- وقال عند حديثه عن أنواع التنوين ودلالته "وتنوين المقابلة: وهو اللاحق لنحو: مسلمات جعل في مقابلة النون في (مسلمين)، وقيل: هو عوض عن الفتحة نصبًا، ولو كان كذلك لم يوجد في الرفع والجر، ثم الفتحة قد عوض عنها الكسرة، فما هذا العوض الثاني؟ وقيل: هو تنوين التمكين، ويرده ثبوته مع التسمية به كعرفات، كما تبقى نون مسلمين مسمى به، وتنوين التمكين لا يجامع العلتين، ولهذا لو سمي بمسلمة أو عرفة زال تنوينهما"[٣].

---

(١) **مغني اللبيب**: ٢١٩/١.
(٢) **السابق**: ٣١٢/١.
(٣) **السابق**: ٣٤١/٢.

لا تجد الباحثة سببًا مقنعاً لاعتبار تنوين جمع المؤنث السالم لمقابلة النون في جمع المذكر السالم، فمثل هذا التصور ناجم عن افتراض مؤدّاه تشابه وظيفة التنوين بوظيفة النون، وهذا غير قاطع؛ لأن التنوين يزول عند تعريف جمع الإناث بلام التعريف فتقول: المسلماتُ، ولا تزول النون عند تعريف جمع الذكور بلام التعريف، فتقول: المسلمون والمسلمين. ولذلك لا مجال لاعتبار تنوين جمع المؤنث السالم تنوين مقابلة.

العوض سنة من سنن التفكير النحوي، وهو يرتبط بما يسمّونه في الدراسات اللسانية المعاصرة قانون الإحلال. وقد أخذ النحاة العربية بعلة العوض في تفسير ما يسقط من الجملة فيعوض عنه بغيره. وهو توجه سليم في تعليل المتعاوضات وتفسير ما أبهم منها. وقد أجاد ابن هشام في بناء تفكيره النحوي معتمدًا على علة العوض، كما اعتمد على العلل الأخرى. صحيح أنّ علة العوض وسائر العلل ليست من صنع ابن هشام، ولكنّ تركيزه عليها، وإظهاره لها يدل على أنه قد وقف على أهمية علة العوض وضرورة التعويض في سلامة التركيب ومن ثم سلامة فهمه. بذلك له السبق في إقامة المنهج الوصفي التحليلي؛ ذلك أن العوض من اللبنات الاساسية في هذا المنهج. فالعوض يقتضي التقدير، ولا يكون التقدير بغير تحليل.

❖ علة الجوار

إذا جاور الشيءُ الشيءَ دخل في كثير من أحكامه لأجل المجاورة[(١)]، ولأهمية هذه العلة أفرد لها ابن جني بابًا في كتابه الخصائص[(٢)]. أما ابن هشام فقد أفرد لها بابًا في مغني اللبيب، ذكر فيه: "أن الشيء يعطى حكم الشيء إذا جاوره" [(٣)] و"من ذلك قولهم: (هَنَأني ومَرَأني)، والأصل: أمرأني، وقولهم: (هو رِجْسٌ نِجْسٌ) بكسر النون وسكون الجيم، والأصلُ نَجِس بفتحة فكسرة، كذا قالوا، وإنما يتم هذا أن لو كانوا لايقولون هذا نَجِسٌ بفتحة فكسرة، وحينئذ يكون محل الاستشهاد إنما هو الالتزام للتناسب. وأما إذا لم يلتزم فهذا جائز بدون تقدم رجس ؛ إذ يقال (فِعْلٌ) بكسرة فسكون في كل (فَعِل) بفتحة فكسرة، نحو: (كَتِف) و(لَبِن)، و(نَبِق)، وقولهم: (أَخَذَهُ ماقَدُم وما حَدُث) بضم دال (حَدُث)، وفي الحديث: "**ارْجِعْنَ مأزوراتٍ غَيْرَ مأجوراتٍ**"[(٤)]؛ والأصل موزورات، ولكن قال: مَأْزُورات للازدواج بِمأجورات؛ إذ أريد التآخي، كذلك قولهم: "إنه لا يأتينا بالغدايا والعشايا"[(٥)].

وقوله[الوافر]:

أحُبُّ المؤقِدينَ إلَيَّ مؤسى وَجَعْدَةُ إذ أضاءَهُما الوُقودُ [(٦)]

---

(١) ينظر: **المنصف**، شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني لكتاب التصريف للإمام أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط١، دار إحياء التراث القديم، وزارة المعارف، إدارة الثقافة العامة، ١٩٥٤، ٢/٢.

(٢) ينظر: **الخصائص**: ٣/٢١٨-٢٣١.

(٣) **مغني اللبيب**: ٢/٦٨٢.

(٤) **النهاية في غريب الحديث والأثر**، أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى ومحمود محمد الطناحي، بيروت، المكتبة العلمية، ١٩٧٩، ٥/٢٩٣.

(٥) **التبيان في إعراب القرآن**، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، بيروت، دار الجيل، ١٩٨٧، ١/٤٢٣.

(٦) الشاهد لجرير بن عطية: **ديوان جرير**، تحقيق: نعمان محمد أمين طه، ط٣، دار المعارف، ٢/٢٨٨؛ والشاهد في الديوان:

لَحُبُّ الواقِدانِ إلَيَّ موسى وَجَعْدَةُ لَو أضاءَهُما الوُقودُ

بهمز (المؤقدين) و(مؤسى) على إعطاء الواو المجاورة للضمة حكم الواو المضمومة فهمزت كما قيل في وجوه: أُجُوه، وفي وُقِّتَت: أُقِّتَت، ومن ذلك قولهم في صُوَّم: صُيَّم، حَملاً على قولهم في عُصُوّ عِصِيّ، وكان أبو علي ينشد في مثل ذلك[الرجز]:

قَدْ يُؤخَذُ الجارُ بجُرم الجارِ"(١)

وقد ذكر ابن جني نوعين من الحمل على الجوار في (باب في الجوار): "وذلك في كلامهم على ضربين **أحدهما** تجاور الألفاظ، **والآخر** تجاور الأحوال"(٢)؛ إذ ينقسم الجوار في كلام العرب إلى نوعين: تجاور ألفاظ وتجاور أحوال. وينقسم تجاور الألفاظ عندهم إلى: تجاور متصل، وتجاور منفصل.

والذي تراه الباحثة أن (المؤقدين) و (مؤسى) ربما نطقهما أحد الرواة بالهمز، وهذا لا يجعل البيت شاهدًا على الهمز في الكلمتين، وإنما ذهبت الباحثة إلى هذا الاحتمال لأن رواية الديوان لا همز فيها. والأفضل اعتماد رواية الديوان وعدم الاستشهاد برواية الهمز.

والإتباع كما عرّفه ابن فارس هو: "أن تتبع الكلمة الكلمة على وزنها أو رَوِيِّها إشباعًا وتأكيدًا، وروي أن بعض العرب سُئل عن ذلك فقال: "هو شيء نتدبر به كلامنا" أي نثبته، وذلك قولهم: ساغِبٌ لاغِب، وهو خَبٌّ ضَبٌّ، وخَرابٌ يبَاب"(٣).

ومن مجاورة الإتباع ما ذكره ابن هشام ومثّل له بقولهم: "هنأني ومرأني" والأصل أمرأني، وقولهم: "هو رِجْس نِجْس" بكسر النون وسكون الجيم، والأصل نَجِسٌ بفتح فكسر(٤).

---

(١) **مغني اللبيب**: ٦٨٥/٢

(٢) **الخصائص**: ٢١٨/٣.

(٣) **الصاحبي في فقه اللغة**: أبو الحسين أحمد بن فارس الرازي، تحقيق: أحمد حسن بسج، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٧، ص٢٦٣.

(٤) **مغني اللبيب**: ٦٨٤/٢.

وأتبعوا الجر الجر، فقد أتبعوا الكسر الكسر أيضا، وذلك نحو: قراءة الحسن البصري[1]: ﴿الحَمْدِلِلهِ﴾[2].

اقتصر وجود علة الحمل على الجوار عند ابن هشام على أبواب معينة وأشهر هذه الأبواب:

- النعت: يُعد هذا الباب من أكثر أبواب الحمل على الجوار شيوعًا في الشواهد القرآنية والشعرية وأقوال العرب المأثورة؛ إذ أقرّ بها جمهور النحاة باستثناء ابن جني وأبي سعيد السيرافي اللذين تأوّلاها على حذف المضاف أو استتار الضمير[3].
- التوكيد: ذكر جمهور النحاة أن الحمل على الجوار في التوكيد نادر، قال ابن هشام: "إن الذي عليه المحققون أن خفض الجوار يكون في النعت قليلا، وفي التوكيد نادرًا"[4]، كقوله [البسيط]:

يا صاحِ بَلِّغْ ذَوي الزَّوْجَاتِ كُلِّهِمُ   أنْ لَيْسَ وَصْلٌ إذا انحلَّتْ عُرًا الذَّنَبِ[5]

لقد روي (كلّهم) بالخفض، وكان الواجب نصبها؛ لأنها توكيد لذوي، ولكنه جرها حملا لها على الزوجات للمجاورة، قال الفراء: "فأتبع (كلّ) خفض الزوجات وهو منصوب لأنه نعت لذوي"[6].

---

(1) ينظر: **إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر**، أحمد بن محمد البنا، تحقيق وتقديم: شعبان محمد إسماعيل، بيروت، عالم الكتب، والقاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٩٨٧، ٣٦٣/١.

(2) الفاتحة، ٢.

(3) ينظر: مغني اللبيب: ٦٨٣/٢ و ٦٨٤.

(4) السابق: ٦٨٣/٢.

(5) البيت منسوب لأبي الغريب، "وهو أعرابي له شعر قليل، أدرك الدولة العباسية"، في: **معجم شواهد النحو الشعرية**: رقم (٣٨٧).

(6) **معاني القرآن**، أبو زكريا الفراء، يحيى بن زياد، ط٣، بيروت، عالم الكتب، ١٩٨٣، ٧٥/٢، ينظر: **مغني اللبيب**: ٦٨٣/٢.

قال الفراء: "أنشدَنيه أبو الجراح العقيلي بخفض (كلهم) فقلت له: هلا قلت كلَّهم ـ يعني النصب – فقال: هو خير من الذي قلته أنا، ثم استنشدته إياه، فأنشد فيه بالخفض"[1][2].

ويبدو أن ابن هشام اعتمد على استقراء ما وراء النص في فهم النصوص وتفسيرها عن طريق التعليل؛ لتحصل الفائدة، ولمساعدة المتلقي في فهم النص. فابن هشام يستدعي فهم المتكلم والمخاطب في مستوى التعليل والتوجيه للكلام العربي.

علة الجوار من علل التغيير في بناء التركيب العربي وإعراب ألفاظه. وهذه العلة مرتبطة بما يسمونه المماثلة في الدراسات اللسانية المعاصرة؛ إلا أن الفرق بين هذه وتلك أن الجوار في الدرس النحوي العربي متصل بتغير حركة إعرابية لكلمة ما؛ لمماثلة حركة إعرابية لكلمة أخرى تجاورها. ولذلك لنا أن نسميها مماثلة نحوية. أما المماثلة في الدرس اللساني المعاصر فهي مماثلة صوتية محضة. وإنّ أخذ ابن هشام بالمماثلة النحوية وتفسير بعض التراكيب على أساسها دليل على أن تفكيره النحوي كان قادرًا على وضع حلول لبعض المشكلات النحوية.

(1) معاني القرآن: ٢/٧٥.

(2) مغني اللبيب: ٢/ ٦٨٣.

علة الجواز

علّل ابن هشام بها أحكاما منها قوله: "ونحو ﴿تَأْمُرُوٓنِّيٓ﴾[1] يجوز فيه الفك والإدغام والنطق بنون واحدة، وقد قرئ بهن في السبع، وعلى الأخيرة فقيل: النون الباقية نون الرفع، وقيل: نون الوقاية، وهو الصحيح"[2].

يقوم التفكير النحوي في مجمله على الوجوب، والجواز، والمنع. وليس في الوجوب مشكلة تستدعي الوقوف عندها طويلاً؛ لأنها الأساس الذي يتمثل فيه السلوك اللغوي عند العرب، وهو الذي بمقتضاه يكون الكلام صحيحًا. وليس في ما امتنعَ الأخذُ به مشكلة؛ لأنه خلاف السلوك اللغوي الذي يفترض أن يتحاشاه أبناء اللغة. أما الجواز فإنه مسألة أخرى من حيث إنه يجيز لأبناء اللغة ما لا يخالف تفكيرهم اللغوي والنحوي، ولكنه ليس ضمن دائرة ما التزموا به التزامَ وجوب مطّرد.

ذكر أصحاب العلل علة الجواز، وأخذ بها ابن هشام في تفسير كثير من المسائل النحوية. وأكثر ما تظهر به هذه العلة في ذكر وجوه متعددة للمسألة الواحدة. وقد توسع ابن هشام في ذكر الوجوه الجائزة لمسائل كثيرة، مما يدل على أن التفكير النحوي عنده ليس قائماً على المنع والتضييق، وإنما على السعة والإجازة. وهذه من السمات الأساسية لمغني اللبيب.

(1) الزمر: ٦٤. قرأ نافع وابن عامر بنون واحدة، غير أن نافعًا فتح الياء، ينظر: **السبعة في القرءات**: ص٢٦١.

(2) **مغني اللبيب**: ٣٤٤/٢.

ثانيا: التأويل

التأويل لغة:

مصدر من أوّل يؤوّل، وثلاثيه: آل يؤول[1]، وفي اشتقاقه قولان:

الأول: أن يكون من (الأوْل) أي الرجوع، فيقال: آل الشيء، يؤول أوْلا ومآلا: رجع، وأوّلَ الشيء: رَجْعه، أُلت عن الشيء: ارتددت.

الثاني: أن يكون مشتقًا من(الإيالة) وهي السياسة. قال ابن منظور(ت ٧١١هـ): وأُلْت الشيء أَولاً وإيالاً: أصلحته وسُسْتُه ..... والإيالة السياسة: وآل عليهم أَوْلاً وإيالاً وإيالة: ولَي[2].

ويتبين أن التأول هو تفسير الكلام وشرحه، ويُقدر حتى يستوي الكلام، ويحمله على معانيه المرادة.

التاويل اصطلاحاً

واستعمل اللغويون التأويل بمعنى التفسير؛ فقال أبو عبيدة: "التأويل التفسير"[3].

وأشار ابن منظور إلى معنى التأويل بقوله: "التأويل: نقل ظاهر اللفظ عن وضعه الأصلي إلى ما يحتاج إلى دليل، لولاه ما تُرك ظاهر اللفظ"[4].

وعرّفه الشريف الجرجاني بقوله: "صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنًى يحتمله"[5].

---

(١) ينظر: **تهذيب اللغة**: مادة(أول)؛ و**معجم مقاييس اللغة**: مادة(أول).

(٢) ينظر: **لسان العرب**: مادة(أول).

(٣) **ينظر: مجاز القرآن**، أبو عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق: محمد فواد سزگين، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ٨٦/١.

(٤) ينظر: **لسان العرب**: مادة(أول).

(٥) **التعريفات**: ١/ ٥٢.

أمّا التأويل النحوي فهو ممارسة النحاة لتخريج النصوص وتأويلها؛ كي تتلاءم مع قواعدهم، قال أحمد عبد الغفار: "التأويل هو حمل الظواهر اللغوية على غير الظاهر للتوفيق بين أساليب اللغة وقواعد النحو"[1].

عرّف ابن هشام التأويل النحوي عندما قال: "النقل من فصيح الكلام مخالفًا للأقيسة والقواعد المستنبطة من النصوص الصحيحة، والعمل على تخريجها، وتوجيهها لتوافق بالملاطفة والرفق هذه الأقيسة والقواعد، على ألا يؤدي هذا التوجيه إلى تغيير القواعد أو زعزعة صحتها واطّرادها"[2].

أوردت الباحثة تعريفات التأويل السالفة الذكر لتصل إلى تعريف يتجنب بعض النواقص الموجودة فيها. التأويل في رأي الباحثة هو: "تفسير ما خفي عن مقتضى ظاهره أو خالفه".

كان النحاة يُؤوّلون عندما تدعو الحاجة والصناعة النحوية إلى ذلك، فقد بيّن ابن هشام أن: "الحذف الذي يلزم النحوي النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة، وذلك بأن يجد خبرًا بدون مبتدأ أو العكس، أو شرطًا بدون جزاء، أو العكس، أو معطوفًا بدون معطوف عليه أو معمولا بدون عامل...."[3].

هذا الذي ذكره ابن هشام يبيّن بعض المجالات التي يقع فيها التأويل في النحو العربي.

ووصف علي أبو المكارم التأويل النحوي بأنه: "الوسيلة الوحيدة التي لجأ إليها النحاة للتوفيق بين القواعد وبين النصوص المخالفة لها"[4].

---

(1) **ظاهرة التأويل وصلتها باللغة**، أحمد عبد الغفار، دار الرشيد، الرياض، ١٩٨٠، ص٥٦.

(2) ينظر: **معني اللبيب**: ٢/٥٧٠.

(3) **اللغة والنحو بين القديم والحديث**، حسن عباس، دار المعارف، مصر، ١٩٦٦، ص٢١٥.

(4) **أصول التفكير النحوي**، علي أبو المكارم، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر، ٢٠٠٦، ص٢٦١.

وذهب محمد عيد إلى أن التأويل النحوي هو: "صرف الكلام عن ظاهره إلى وجوه خفية تحتاج لتقدير وتدبر"[1]. حاجة المؤول إلى تقدير وتدبّر أمر لا مجال لإنكاره، ومن المهم أيضًا أن يكون التاويل بعيدًا عن التكلف.

وأشار أبو حيان النحوي (ت ٧٤٥هـ) إلى الضابط الذي يسوغ التأويل فقال في ما نقله عنه السيوطي (ت ٩١١هـ): "إنما يسوغ إذا كانت المادة على شيء ثم جاء شيء يخالف الجادة فيُتَأول، أما إذا كان لغة طائفة من العرب لم تتكلم إلا بها فلا تأويل".

فالتأويل النحوي يعني النظر في النصوص والأساليب التي ورد ظاهرها مخالفًا للأحكام والأقيسة التي استنبطها النحاة، واعتمدوها مع محاولة توجيهها وجهة تجعلها متفقة مع الأصل، وهذه الأحكام والأقيسة غير مخالفة لها.

- **التأويل عند ابن هشام**

ينقسم التأويل عند ابن هشام إلى الأنواع الآتية:

١- تأويل المحذوف

الحذف لغة: إسقاط الشيء، "وحَذَفَهُ يَحْذِفُهُ حَذْفاً: أسقطه"[2]. وقال ابن منظور: "حذف الشيء يحذفه حذفاً، قطعه من طرفه"[3].

وكلا المعنيين واردٌ في الدرس النحوي ضمن موضوعين فيه، أما الأول وهو الإسقاط، فقد استعمله ابن هشام في مواضع مرادفًا للفظ الحذف بمعناه اللغوي حينًا، وبالمعنى

---

(1) **أصول النحو العربي: نظرة النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث**، محمد عيد، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٧٣، ص١٨٥.

(2) **الصحاح "تاج اللغة وصحاح العربية"**، أبو نصر إسماعيل بن حمادة الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٧٩، مادة (حذف).

(3) **لسان العرب**: مادة (حذف).

الاصطلاحي الذي يدخل في باب التأويل غالبًا، ونعني به إضمار ما ينبغي إظهاره في تركيب الجملة مما يمكن تقديره. أما الثاني فهو قطع الشيء من طرفه.

استخدم ابن هشام مصطلح (الإضمار) مرادفا لمصطلح الحذف في باب الفاعل بمعنى الحذف، يتبين ذلك من قوله في قراءة أبي بكر عاصم بن أبي النجود لقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ۚ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾[١]، بتخفيف (إن) وتشديد (لمّا)[٢]، "إن (كلاً) مفعول بإضمار أرى"[٣].

وخصص ابن هشام حديثًا مستقلاً لأهمية الحذف النحوي [٤] في (مغني اللبيب)، بعد أن عرض لمسائل منه، ناقش خلالها النحويين، فرأى أنه موضوع يستحق البيان والإيضاح الزائد قال في بدء حديثه هذا: "وإذ قد انجرَّ بنا القول إلى ذكر الحذف فلنوجه القول إليه؛ فإنه من المهمات"[٥].

ذكر ابن هشام أيضا شروط الحذف وأدلته، وبيّن ما يُظن أنه من الحذف وليس منه، وحدّد مكان المحذوف المقدر، ومقداره وكيفية التقدير، والأولى في المحذوف إذا دار بين شيئين، وختم دراسته بذكر أماكن من الحذف يتمرن عليها المعرب، نبّه فيها على موضوعات من أبواب نحوية متفرقة، وقدّر المحذوف في جمل تتعلق بها.

---

(١) هود: ١١١.
(٢) البحر المحيط: ٥/٢٦٦.
(٣) مغني اللبيب: ١/٢٨٢.
(٤) السابق: ٢/٦٠٣.
(٥) السابق: ٢/٦٠٣.

أما شروط الحذف عنده فثمانية هي[1]:

"**الشرط الأول:** وجود دليل حاليّ كقولك لمن رفع سوطًا: زيدًا بإضمار (اضربْ)، ومنه قول الله تعالى: ﴿قَالُوا سَلَامًا﴾[2][3]، أي: سلمنا سلامًا، أو مَقَاليٍّ كقولك لمن قال: مَن أضرب؟: (زيدًا)، ومنه قول الله تعالى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾[4]. وإنما يحتاج إلى ذلك إذا كان المحذوف الجملة بأسرها، كما مرّ أو أحد ركنيها، نحو: ﴿قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ﴾[5]؛ أي: سلام عليكم أنتم قوم منكرون، فحذف خبر الأولى ومبتدأ الثانية، أو لفظًا يفيد معنى فيها هي مبنية عليه[6].

يحسن أن نشير هنا إلى الوجه البلاغي للجملة الفعلية: نسلّم سلامًا المفهومة من (سلامًا)، عند مقابلتها بالجملة الاسمية (عليكم سلام) المتضمنة في (سلام). لقد سلّم الملائكة على إبراهيم بما مضمونه الجملة الفعلية؛ فردّ عليهم بما مضمونه جملة اسمية. والجملة الاسمية أكثر دلالة على الاستمرار والثبوت من الجملة الفعلية؛ فيكون إبراهيم عليه السلام قد ردّ التحية بما هو أحسن منها.

وأما إذا كان المحذوف فَضْلة فلا يشترط لحذفه وجدانُ الدليل، ولكن يشترط ألاّ يكون في حذفه ضرر معنوي كما في قولك: (ما ضربتُ إلا زيدًا) أو صناعي كما في قولك: (زيدٌ ضربته)، وقولك (ضربني وضربته زيدًا) [7].

---

(1) ينظر: مغني اللبيب: ٦٠٣/٢.
(2) الفرقان: ٦٣.
(3) مغني اللبيب: ٦٠٣/٢.
(4) النحل: ٣٠.
(5) الذاريات: ٢٥.
(6) مغني اللبيب: ٦٠٣/٢.
(7) السابق: ٦٠٣/٢ و ٦٠٤.

ولاشتراط الدليل في ما تقدم نبّه ابن هشام على طائفة من المسائل امتنع فيها الحذف لعدم الدليل، وأخرى أجاز فيها لتوفره. من ذلك امتناع حذف الموصوف في نحو: رأيت رجلاً أبيض، بخلاف نحو: رأيت رجلاً كاتبًا[1].

ويختم الشرط الأول بذكر تنبيهين:

أحدهما: أنّ دليل الحذف نوعان: غير صناعي، وينقسم إلى حاليّ ومقاليّ، والثاني صناعي، (وهذا يختص بمعرفته النحويون؛ لأنه إنما عرف من جهة الصناعة)[2]، وذلك في قوله تعالى: ﴿ لأقسم بِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ ﴾[3]، إنّ التقدير: لأنا أقسم، وذلك لأن فعل الحال لا يقسم عليه في قول البصريين"[4].

والتنبيه **الثاني**: شرط الدليل اللفظي أن يكون طبق المحذوف، فلا يجوز (زيدٌ ضاربٌ وعمروٌ)؛ أي: ضارب، وتريد بـ(ضارب) المحذوف معنى يخالف المذكور: بأن يقدر أحدهما بمعنى السفر، من قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾[5]، والآخر بمعنى الإيلام المعروف، ومن ثم أجمعوا على جواز (زيدٌ قائمٌ وعمرو، وإنّ زيدًا قائم وعمرو)، وعلى منع (ليت زيدًا قائمٌ وعمروٌ)[6].

الشرط الثاني: ألاَّ يكون ما يحذف كالجزء؛ فلا يحذف الفاعل، ولا نائبه، ولا مشبهه.

([1]) **مغني اللبيب**: ٢/٦٠٤.

([2]) **السابق**: ٢/٦٠٥.

([3]) القيامة:١. وهي قراءة الحسن، ينظر: **معاني القرآن** للفراء: ٣/٢٠٧.

([4]) **مغني اللبيب**: ٢/٦٠٥

([5]) النساء: ١٠١.

([6]) **مغني اللبيب**: ٢/٦٠٥.

قال: "ولا خلاف في جواز حذف الفاعل مع فعله نحو: "قالوا خيرًا"[1]، يعني في قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾[2]؛ أي: أنزل ربنا خيرًا.

الشرط الثالث: ألاّ يكون مؤكدا، قال: (وهذا الشرط أول من ذكره الأخفش منع في نحو: (الذي رأيت زيد)، أن يُؤكد العائد المحذوف بقولك (نفسه)؛ لأن المؤكد مريد للطول، والحاذف مريد للاختصار"[3].

واستثنى من ذلك حذف الشيء لدليل وتوكيده؛ لأن المحذوف لدليل كالثابت[4].

الشرط الرابع: ألاّ يؤدي حذفه إلى اختصار المختصر؛ فلا يحذف اسم الفعل دون معموله؛ لأنه اختصار للفعل[5]. وما وجد خلاف ذلك يقدر بما يناسب الشرط، قال ابن هشام: (وأما قول سيبويه في (زيدًا فاقتله) وفي (شأنك والحج) أن التقدير: عليك زيدًا، وعليك الحج[6]....؛ فقالوا: إنما أراد تفسير المعنى لا الإعراب، وإنما التقدير: إلزم زيدًا)[7]. ولذلك لا يجوز تقدير العامل المحذوف اسم فعل؛ لأن اسم الفعل لا يعمل محذوفًا، بل العامل فعل محذوف من معنى اسم الفعل المتأخر.

الشرط الخامس: ألاّ يكون عاملاً ضعيفًا؛ فلا يحذف الجار والجازم والناصب للفعل إلا في مواضع قويت فيها الدلالة وكثر فيها استعمال تلك العوامل، ولا يجوز القياس عليها[8].

---

(1) **مغني اللبيب**:: ٦٠٨/٢.

(2) النحل: ٣٠.

(3) **مغني اللبيب**: ٦٠٨/٢.

(4) **السابق**: ٦٠٩/٢.

(5) **السابق**: ٦٠٩/٢.

(6) لم أقف عليه في الكتاب، وينظر: **مغني اللبيب**: ٦٠٩/٢.

(7) **مغني اللبيب**: ٦٠٩/٢.

(8) **السابق**: ٦٠٩/٢.

الشرط السادس: ألاّ يكون عوضًا عن شيء، فلا تحذف (ما) في (أما أنت منطلقًا انطلقتُ)، ولا كلمة (لا) من قولهم (افعل هذا إمّا لا)، ولا التاء من (عِدة وإقامة واستقامة). فأما قوله تعالى: ﴿وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ﴾[1] فمما يجب الوقوف عنده. ومن هنا لم يحذف خبر (كان) لأنه عوض أو كالعوض من مصدرها، ومن ثم لا يجتمعان[2].

الشرطان السابع والثامن: ألاّ يؤدي حذفه إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه، ولا إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القوي، وللأمر الأول منع البصريون حذف المفعول الثاني من نحو: (ضربني وضربته زيد)، لئلا يتسلط على زيد ثم يقطع عنه برفعه بالفعل الأول. ولاجتماع الأمرين عند البصريين حذف المفعول في نحو: (زيد ضربته)؛ لأن في حذفه تسليط (ضرب) على العمل في (زيد) مع قطعه عنه"[3].

وعقّب على الشرطين منبّها على مسائل تخالفهما أو تخالف أحدهما مع الآخر في ضرورة أو قليل من الكلام.

وحين أنهى حديثه عن شروط الحذف وأدلته عقب بالتنبيه على ما قد يظنّ أنه من الحذف وليس منه، قال فيه: "جرت عادة النحويين أن يقولوا: يحذف المفعول اختصارًا واقتصارًا، ويريدون بالاختصار الحذف لدليل، وبالاقتصار الحذف لغير دليل، ويمثلونه بنحو: ﴿كُلُواْ وَٱشْرَبُواْ﴾[4]؛ أي: أوقعوا هذين الفعلين"[5].

---

(1) النور: ٣٧.

(2) **مغني اللبيب:** ٢/٦٠٩ و ٦١٠.

(3) **السابق:** ٢/٦١٠.

(4) البقرة: ٦٠.

(5) **مغني اللبيب:** ٢/٦١١ و ٦١٢.

أخذ الحديثُ عن الحذف وكيفية تقدير المحذوف حيزاً واسعاً من التفصيل في مغني اللبيب؛ فقد تحدث عن حذف الأسماء كالمبتدأ والخبر، والمواطن التي يحذفان فيها، واسم كان أو هي واسمها، والمفعول به، والحال، والتمييز، والاستثناء، والمضاف إليه، وغيرها من الأسماء.

وفصَّل القول في حذف الفعل، وفي الجمل المحذوفة وكيفية تقدير كل ذلك وتاويله. وقد اكتفت الباحثة بالحديث عن شروط الحذف عنده؛ لأنّ الهدف هو الوقوف على تفكير ابن هشام في الحذوف وتأويلها، وفي القدر الذي أوردناه ما يكفي.

يقوم تقدير المحذوف عند ابن هشام على مجموعة من الأسس التي كان على وَعْي تام بها، وهي ما يأتي:

أولاً: الأصل عدم الحذف. إنّ كون عدم الحذف أصلاً يعني أحد أمرين؛ فإما ان يكون الأصل التاريخي للتركيب عدم الحذف، وأن تطورًا قد طرأ عليه فدخل عليه الحذف. وهذا يجري في العربية وفي سائر اللغات؛ لأنّ اللغة في تطور دائم مستمر، فإذا كان الأمر كذلك فإن لجوء العربية إلى الحذف الذي فصل فيه ابن هشام القول يعني أنها كانت تواكب حاجة الإنسان في أن يُبَلِّغ المضمونَ الذي يريده بأقل قدر من الكلام، كما أنها تُواكب حاجة الإنسان المستمرة في التقاط المعنى الذي يريده المتكلم بما يمكن فهمه من غير ذكر المحذوف.

وفي هذا احترام لعقل المخاطب، كما أنَّ فيه تقليلاً من الجهد الذهني الذي يبذله المتكلم بغير حذف ما يمكن حذفه.

وقد يكون المقصود بالأصل هو أنّ الأصل الذهني للتركيب يُبرز الكلام المحذوف؛ بمعنى أنّ طبيعة النظام اللغوي في بناء الجملة يقتضي وجود المحذوف. وهذا واضح في مواطن متعددة في الجملة العربية، وفي ما عَرَض له ابن هشام من تفصيلات في المحذوفات

وتقدير أصولها في بناء الجملة العربية. ومن أمثلة هذا ما ذكره ابن هشام في حذف المبتدأ أو الخبر، فالنظام النحوي في العربية يقتضي أن تكون الجملة الاسمية مكونة من مبتدأ وخبر، فهما ركنا الإسناد، ولا تكون الجملة الاسمية جملة حتى يجتمع هذان الركنان؛ فإذا وُجد أحدهما فقط فمعنى ذلك أن الآخر محذوف.

ومن أمثلة ذلك ما وضحه ابن هشام عند الحديث عن تقدير الجملة المحذوفة؛ فالنظام النحوي العربي يقتضي أن تكون جملة الشرط مثلاً مكونة من فعل الشرط وجوابه؛ فإذا وُجد فعل الشرط فقط، فمعنى ذلك أنّ جوابه محذوف وأنه لا بدّ من تقديره.

ثانيًا: تقدير المحذوف صورة افتراضية لوجوده. هذا المبدأ يعني أمرين أولهما أنّ الصورة المنطوقة للتركيب لا بُدّ أن تطابق الصورة الذهنية له. وثانيهما أنه عند تقدير الحذف لا بدّ أن يُقدر المحذوف من منطوق الكلام بما يطابق صورته الذهنية. وبذلك التقدير يصبح التركيب مُتّسقًا مع وجوده المطابق لتصوره.

ثالثاً: تقدير المحذوف صورة راقية من صور الحدس اللغوي: يحدث هذا الحدس على مستويين أولهما في أذهان أبناء اللغة أنفسهم. فعند حذف المفعول به يدرك العربي حذفه؛ فإذا قال أحدهم: أكلتُ، فإن السامع يعرف أن المتكلم يقصد شيئًا مما يؤكل من طعام أو فاكهة أو غير ذلك. وإذا سأل أحدهم شخصًا آخر: هل سمعت ما قال زيد؟ فأجابه "سمعت" فإنه يعرف ببديهة الحدس أنّ المقصود ما قاله زيد. وثانيهما ما يقدّره النحويّ باستقراء كلام العرب. وينبغي أن يكون هذا التقدير مطابقًا للحدس اللغوي عند العرب الفصحاء أنفسهم. وقد بلغ ابن هشام ذروة الحدس في تقدير المحذوفات في العربية. وإنّ تقدير المحذوف أصل كبير من أصول التفكير النحوي في منهجه.

رابعاً: المحذوف موجود بالقوة. وكونه موجوداً بالقوة يعني أنه لا بد من تصور وجوده بالفعل؛ فوجوده كامن في الجملة، ولما كان الأمر كذلك فقد وجب تأويل هذا الوجود، وهذا ما كان النحاة العرب يفعلونه. أما ابن هشام فقد توسّع في تقدير المحذوفات كما لم يفعل كثيرون من النحاة. وهذا دليل آخر على أنّ تقدير المحذوف من خصائص التفكير النحوي الأساسية في منهجه.

خامساً: تأويل المحذوف قائم على استقراء عينة من المحذوفات، وبمقدار ما يكون الاستقراء دقيقاً يكون تقدير المحذوف دقيقاً. وهذا هو الذي نجده في مجمل تأويلات ابن هشام للمحذوفات؛ فهي قائمة على استقراء دقيق وفهم عميق للعلاقة بين الجملة التي حذف منها أحد مكوناتها، والموضوع الذي استقرئت فيه نظائر هذه الجملة.

❖ **تأويل الزيادة**

تعد الزيادة من ظواهر اللغة العربية؛ فتدخل ألفاظ مضافة إلى بنية الجملة التامة لتحدث تقوية للمعنى وتوكيده، فلو حذفت هذه الألفاظ المزيدة لبقيت الجملة في الغالب قائمة على أصولها، تامة في تركيبها.

فرّق ابن هشام في المزيد بين كونه في المعنى، وكونه في الإعراب، وهذا معنى ما قاله في (ربّ) "بأنها زائدة في الإعراب دون المعنى؛ فمحلّها مجرور في نحو: (ربَّ رجلٍ صالحٍ عندي) رفع على الابتدائية، وفي نحوه (ربَّ رجلٍ صالحٍ لقيته) رفع أو نصب"[١]

وتنوعت أشكال المزيد عند ابن هشام، فكانت على النحو الآتي:

١. تقدير المزيد من الحروف

قال ابن هشام بالزيادة في الحروف، ومن أقواله في ذلك الآتي:

- ما ذكره في معاني (الباء) قال: "التوكيد، وهي الزائدة، وزيادتها في ستة مواضع: **أحدها**: الفاعل، وزيادتها فيه: واجبة، وغالبة، وضرورة. فالواجبة في نحو: (أَحْسِنْ

(١) المغني اللبيب: ١/١٣٦.

بزيد) في قول الجمهور: إنّ الأصل أحْسَنَ زيدٌ، بمعنى صار ذا حُسْنٍ، ثم غيرت صيغةُ الخبر إلى الطلب، وزيدت الباء؛ إصلاحا للفظ، وأما إذا قيل بأنه أمر لفظًا ومعنىً، وأنّ فيه ضمير المخاطب مستترًا، فالباء معدّية مثلها في (امْرُرْ بزيدٍ) [1].

والثاني: ممّا تزداد فيه الباء: المفعول نحو: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾[2].... وكثرت زيادتها في مفعول (عرفت) ونحوه[3]....

ترى الباحثة أن الفعل (تلقوا) يتعدى بنفسه وبحرف الجرّ، وخير دليل على تعدّيه بحرف الجر هذه الآية الكريمة، ولا حاجة إلى تقدير الباء زائدة.

والثالث: المبتدأ، وذلك في قولهم: (بحسبك درهم) [4]....

والرابع: الخبر، وهو ضربان: غير موجب، فيقاس نحو: (ليس زيدٌ بقائمٍ).... وموجب فيتوقف على السماع، وهو قول الأخفش ومَنْ تابعه[5].

الخامس: الحال المنفي عاملها[6] كقوله[الوافر]:

فما رَجَعَتْ بخائبةٍ ركابٌ حكيمُ بنُ المسيَّبِ منتَهاها[7]

والسادس: التوكيد بالنفس والعين، وجعل منه بعضهم قوله تعالى﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾[8]، وفيه نظر"[9].

([1]) **مغني اللبيب:** ١٠٦/١.

([2]) البقرة: ١٩٥.

([3]) مغني اللبيب: ١٠٨/٢ و ١٠٩.

([4]) السابق: ٢/ ١٠٩.

([5]) السابق: ١١٠/٢.

([6]) السابق: ٢/ ١١٠.

([7]) الشاهد للقحيف العقيلي في: **شعر القحيف العقيلي**، صنعة: حاتم صالح الضامن، جامعة بغداد، ص٢٥٢.

([8]) البقرة: ٢٢٨.

([9]) **مغني اللبيب:** ١١١/١.

تؤيد الباحثة ابن هشام في تحفظه على كون الباء زائدة في الآية؛ فليس المقصود من الآية: يتربّصن أنفسهن فتكون الباء زائدة. وإنما المقصود يمسكن أنفسهن.

- عند حديث عن (من) قال: زيادة (مِنْ): "التنصيص على العموم وهي الزائدة في نحو: (ما جاءني مِنْ رَجُلٍ) فإنه قبل دخولها يحتمل نفي الجنس ونفي الوحدة؛ ولهذا يصح أن يقال (بل رجلان) ويمتنع ذلك بعد دخول (من) توكيد العموم وهي الزائدة في نحو: (ما جاءني من أحد أو من ديَّار) فإن (أحدًا وديارًا) صيغتا عموم"[1].

ثم ذكر أن شروط زيادتها في المعنيين السابقين ثلاثة أمور:

"**أحدها:** تقدم نفي أو نهي أو استفهام بـــ(هل) نحو: ﴿ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا ﴾[2]، ﴿ مَا تَرَىٰ فِي خَلْقِ الرَّحْمَٰنِ مِن تَفَاوُتٍ ﴾[3]،﴿ فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ ﴾[4]، وتقول: (لا يقم من أحد) [5]....

ترى الباحثة أن زيادة (من) في مثل (من ورقة) هي لاستغراق الجنس؛ فلما كانت (ورقة) اسم جنس، كانت (من) دالةً على استغراقه؛ فيزول بذلك كل وهم من أن تكون أي ورقة غير مشمولة بذلك. ومثل هذا يقال في (من تفاوت، وفي (فطور).

الثاني: تنكير مجرورها[6].

والثالث: كونه فاعلا، أو مفعولا به، أو مبتدأ"[7].

- قال عند حديثه عن زيادة (إنْ) "وأكثر ما تزاد[8] بعد (ما) النافية إذا دخلت على جملة فعلية كما في قول النابغة الذبياني[البسيط]:

---

(1) مغني اللبيب: ٣٢٢/١.

(2) الأنعام: ٥٩.

(3) الملك: ٣.

(4) الملك: ٣.

(5) مغني اللبيب: ٣٢٢/١

(6) السابق: ٣٢٣/١.

(7) السابق: ٣٢٣/١.

(8) السابق: ٢٥/١.

ما إنْ أتيتُ بشيءٍ أنتَ تكرَهُهُ   إذاً فلا رَفَعَتْ سوطِي إليَّ يــدي[1]

لا ترى الباحثة أنّ (إنْ) في بيت النابغة زائدة، وأنّ (ما) نافية؛ إذ لو كان الأمر كذلك لكان المعنى: ما أتيت بشيء تكرهه، ولذلك أدعو ألاّ تتمكن يدي من رفع سوطي، وهذا المعنى غير صحيح لأنه نقيض المراد. والصحيح هو أنّ (ما) مصدرية، وأنّ (إنْ) شرطية. وبذلك يكون المعنى على هذا النحو: إذا أتيت بشيء تكرهه فلا رفعت سوطي إليّ يدي. ويستقيم المعنى بهذا التأويل.

أو اسمية[2] كما في قول فروة بن مسيك[الوافر]:

فمـــا إن طبّنـــا جُـبْنٌ ولكـــن   منايانـــا ودولَـــةُ آخرينـــا[3]

ترى الباحثة أنّ (إنْ) في بيت فروة زائدة وأنّ (ما) نافية، وأنّ هذا خلاف (إنْ ما أتيت) في بيت النابغة.

- عند حديثه عن زيادة (أنْ) المفتوحة الهمزة، قال "وذلك في أربعة مواضع"[4]:

أحدها: وهو الأكثر، أن تقع بعد (لما) التوقيتية نحو قوله تعالى ﴿ وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ﴾[5][6].

ترى الباحثة أنّ زيادة (أنْ) في الآية قد دلّت على أنه بمجرّد وصول الملائكة لوطاً عليه السلام سيء بهم.

([1]) **ديوان النابغة الذبياني**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، القاهرة، دار المعارف، ص٢٥. ورواية الديوان: **ما قلت من سيء مما أتيت به...... إذاً فلا رَفَعَتْ سوطِي إليَّ يدي**

([2]) مغني اللبيب: ٢٥/١.

([3]) الشاهد في: **معجم شواهد النحو الشعرية**: رقم (٢٨٨٠). ورواية الديوان

وما أنْ طُبنا جُبْنٌ ولكنْ..... منايانا ودولَةُ آخرينا

([4]) **مغني اللبيب**: ٣٣/١.

([5]) العنكبوت، ٣٣.

([6]) مغني اللبيب: ٣٣/١

والثاني: أن تقع بين (لو) وفعل القسم مذكورًا كقول المسيّب بن عَلَس[الطويل]:

فأقسمُ أنْ لــو التقينــا وأنــتُمُ   لكان لكم يــومٌ مــن الــشرِّ مظلــمُ[1]

والذي تراه الباحثة أنّ زيادة (أنْ) في البيت قد أدّت وظيفة وصل ما بعدها بما قبلها.

والثالث والرابع: تكون الزيادة فيه غير مطردة.

٢. تقدير الزيادة في الأفعال

عند الحديث عن تقدير زيادة الأفعال قصر ابن هشام حديثه على زيادة (كان)؛ والسبب في ذلك أنّ الفعل عامل لفظي وعمدة في الوقت نفسه، والحكم بزيادته يحدث إرباكا في النص فيبعد المعنى، ووظيفة اللغة تقريب المعنى للمتلقي.

بيّن ابن هشام أن هذه الزيادة نادرة وقبيحة في تقدير السيرافي (ت ٣٨٥هـ)، فقد قدَّر ضمير الشأن اسما لـ(كان)، في قول الفرزدق [الطّويل]:

أسكرانُ كان ابنُ المراغةِ إذ هجا   تميمًا بجَوِّ الشام أم متــساكر[2]

على رواية رفع (سكرانُ) و(ابنُ المراغة) فيكون (ابن) مبتدأ؛ و (سكران) خبرًا، وغلطه ابن هشام ثم قال: والصواب أنّ (كان) زائدة"[3].

وبنى حكمه هذا على أنّ ضمير الشأن يعود "على ما بعده لزوما، إذ لا يجوز للجملة المفسِّرة له أن تتقدم هي ولا شيء منها عليه"[4].

ولما كان أحد ركني الجملة وهو (سكران) متقدما انتفى تقدير ضمير الشأن في (كان)، المتوسطة بين المبتدأ والخبر.

---

(1) الشاهد في: **معجم شواهد النحو الشعرية**: رقم (٢٥٠٥).

(2) لم أجد البيت في ديوان الفرزدق. يروى برفع (سكران) و(ابن المراغة) وبنصب (سكران) ورفع (ابن المراغة) وبالعكس. ينظر: **مغني اللبيب**: ٢/٤٩٠.

(3) **مغني اللبيب**: ٢/٤٩٠.

(4) **السابق**: ٢/٤٩٠.

ترى الباحثة أنه على الرغم من أنّ (كان) "تزاد بين الشيئين المتلازمين، كالعامل والمعمول، والصلة والموصول، فإنّ الأرجح أنّ (كان) في البيت ليست زائدة، فالمقصود هو: هل كان سكران حين هجا تميمًا؟ لأنّ الهجاء كان في الماضي، والسؤال عن حين وقوعه. وهذا واضح من قول الشاعر: أسكران كان ابن المراغة إذ هجا؟

٣. تقدير الزيادة في الأسماء

لا يقرّ ابن هشام القول بزيادة الاسم، ورَدّ مذهب القائلين بزيادة ألفاظ في نصوص فصيحة. وقد كان مما ذهب إليه رفْضُ القول بزيادة الاسم، ورفض قول من ذهب إلى زيادة (مثل) في قوله تعالى﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾[١]، قال: "وقيل: الكاف في الآية غير زائدة، ثم اختلف؛ فقيل: الزائد (مثل)، كما زيدت في ﴿ فَإِنْ ءَامَنُواْ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ ﴾[٢]؛ قالوا: وإنما زيدت هنا لتفصل الكاف من الضمير، والقول بزيادة الحرف أولى من القول بزيادة الاسم، بل زيادة الاسم لم تثبت. وأما﴿ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ ﴾ فقد يشهد للقائل بزيادة (مثل) فيها قراءةُ ابن عباس ﴿بما آمنتم به﴾، وقد تأولت قراءة الجماعة على زيادة الباء في [المفعول] المطلق، أي إيمانا مثل إيمانكم به أي بالله سبحانه أو بمحمد صلى الله عليه وسلم أو بالقرآن"[٣].

يرى ابن هشام أنه لم تثبت زيادة الأسماء في الكلام، ويناقش المجيزين وأقوالهم ويؤوّلها بعيدًا عن الزيادة. من ذلك رده قول الكسائي في زيادة (مَن) في قول كعب بن مالك [الكامل]:

فكفى بنا فضلاً على مَن غيرنا حبُّ النبـيّ محمّـدٍ إيّانـا[٤]

بجرّ (غيرنا) [٥]

([١]) الشورى: ١١.

([٢]) البقرة: ١٣٧.

([٣]) مغني اللبيب: ١/١٧٩ و ١٨٠.

([٤]) ديون كعب بن مالك، دار الكتب المصرية، ١٩٥٠، ص٢٨٩.

([٥]) مغني اللبيب: ١/٣٢٩.

وقول عنترة بن شداد[الكامل]:

يا شاةَ مَنْ قَنَصٍ لمن حلّتْ له   حَرُمَتْ عليّ، وليتَها لَــمْ تَحْــرُمِ[1]

إذ زعم الكسائي أنّ (مَن) ترد زائدة كما في هذين الشاهدين، وردّ ابن هشام أنها فيهما نكرة موصوفة؛ أي على قوم غيرنا، ويا شاة: إنسان قنص. وهذا من الوصف بالمصدر للمبالغة"[2].

يتضح مما سبق أن ترجيح ابن هشام في قوله: "والقول بزيادة الحرف أولى من القول بزيادة الاسم بل زيادة الاسم لم تثبت" موافق لما قال به النحويون إلا الكسائي وأبا عبيدة.

يختلف التأويل في الزيادة عنه في الحذف؛ ولذلك ينبغي أن يكون تقدير كل واحد منهما غيره في تقدير الآخر. ومع ذلك فهما يلتقيان في كونهما خلاف الأصل. وإذا أردنا أن نحدّد أقربهما إلى الأصل قلنا إنّ الحذف أقرب لعدة أسباب، أظهرها أنّ الحذف خروج عن الأصل بما يتمشى مع ميل أهل اللغة إلى التخفيف. وأما الزيادة فهي نقيض ذلك تماماً. ومن هذه الأسباب أن الحذف يسهل تقديره من حيث كون المعنى حكمًا فيصلاً في التقدير.

وأما الزيادة فقد يؤدي تقديرها إلى إشكال؛ لأنّ القاعدة النحوية تقول: كل زيادة في المبنى تؤدي إلى زيادة في المعنى. فقد تقع الزيادة في اللفظ من غير أن تؤدي إلى زيادة في المعنى كقول الشاعر: فكفى بنا فضلاً على مَن غيرنا؛ فإن زيادة (مَن) لم تؤدّ إلى تغيير في المعنى لو كان القول هكذا: فكفى بنا فضلاً على غيرنا. ولذلك لابُدّ أن يبذل النحوي قدرًا كبيرًا من كدّ الذهن حتى يصل إلى تأويل مقبول، وهذا هو الذي فعله ابن هشام في تأويل الزيادة في هذا الشاهد وغيره.

وعندما يرفض ابن هشام مبدأ الزيادة في الأسماء فإن لرفضه ما يسوغه؛ إذ إن التأويل يصبح على قدر من التحكم الذي ربما أدّى إلى شيء من تشتت الرؤية واعتساف

---

(1) ديوان عنترة بن شداد، تحقيق ودراسة: محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، ١٩٦٤، ص٢١٣.
ورواية الديوان **يا شاةَ ما قنصٍ لِمنْ حَلّتْ لَهُ..... حَرُمَتْ عليّ، وليتَها لَمْ تَحْرُمِ**

(2) مغني اللبيب ٣٣٢/١.

الحكم. على كل حال كان ابن هشام على قدر كبير من الذكاء في تأويل الزيادة كما كان في غيرها. وإن تأويل الزيادة من مظاهر التفكير النحوي في منهجه.

٤. التأويل في التقديم والتأخير

يعد التقديم والتأخير أحد أساليب البلاغة، يؤتى به لدلالة على تمكنهم من الفصاحة وملكتهم في الكلام وانقياده لهم، وله في القلوب أحسن موقع وأعذب مذاق[١]. وأشار سيبويه إلى أن هناك أسبابًا لتقديم لفظ على آخر، يأتي في مقدمتها العناية والاهتمام[٢].

وذكر ابن هشام جملة من قواعد التقديم والتأخير: الجواز والوجوب والمنع. ومن أمثلة ذلك الآتي:

وجه ما يشبهه إعراب الوصف الرافع معموله غير المعتمد على نفي أو استفهام على أنه خبر مقدم لا مبتدأ، يقول الشاعر[الطويل]:

ألا عُمْر ولّىً مُستَطاعٌ رُجُوعُه .... [٣]

فقال: "ومستطاع رجوعه، اسمية قدم خبرها، والاسمية كالفعلية في الوصفية وموضعهما النصب"[٤].

ترى الباحثة أن عدم الوثوق بأيِّ شاهد شعري قائله مجهول للاستدلال به على المسائل النحوية أولى من الأخذ به؛ لأن عدم معرفة القائل يقدح بالثقة في الشاهد.

أقرَّ ابن هشام في ذكر المبتدأ والخبر أنه "يجب الحكم بابتدائية المقدم من الاسمين في ثلاث مسائل[٥]:

إحداها: أن يكونا معرفتين تساوت رتبتهما نحو: (الله ربنا) أو اختلفت نحو: زيد الفاضل، والفاضل زيد، هذا هو المشهور.

---

(١) **البرهان في علوم القرآن**، الزركشي بدر الدين بن محمد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر، ١٩٥٨، ٢٣٣/٣.

(٢) ينظر: **الكتاب**: ٣٤/١.

(٣) لم أقف على نسبته، والشاهد في: **معجم شواهد النحو الشعرية**: رقم (٤٢٩).

فَيَرْأَبَ ما أَثَأَتْ يَدُ الغَفَلاتِ.

(٤) **مغني اللبيب**: ٦٩/١.

(٥) السابق: ٤٥١/٢.

وقيل: يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبرا مطلقا.

وقيل: المشتق خبر وإن تقدم نحو: القائم زيد.

والتحقيق أنَّ المبتدأ ما كان أعرف كـ(زيد) في المثال، أو كان هو المعلوم عند المخاطب كأن يقول: من القائم؟ فتقول: زيد القائم؛ فإن علمهما وجهل النسبة فالمقدم المبتدأ.

الثانية: أن يكونا نكرتين صالحتين للابتداء بهما نحو: أفضل منك أفضل مني.

الثالثة: أن يكونا مختلفين تعريفًا وتنكيرًا، والأول هو المعرفة كـ(زيد قائم). وأما إن كان هو النكرة فإن لم يكن له ما يسوغ الابتداء به فهو خبر اتفاقًا ...."[1].

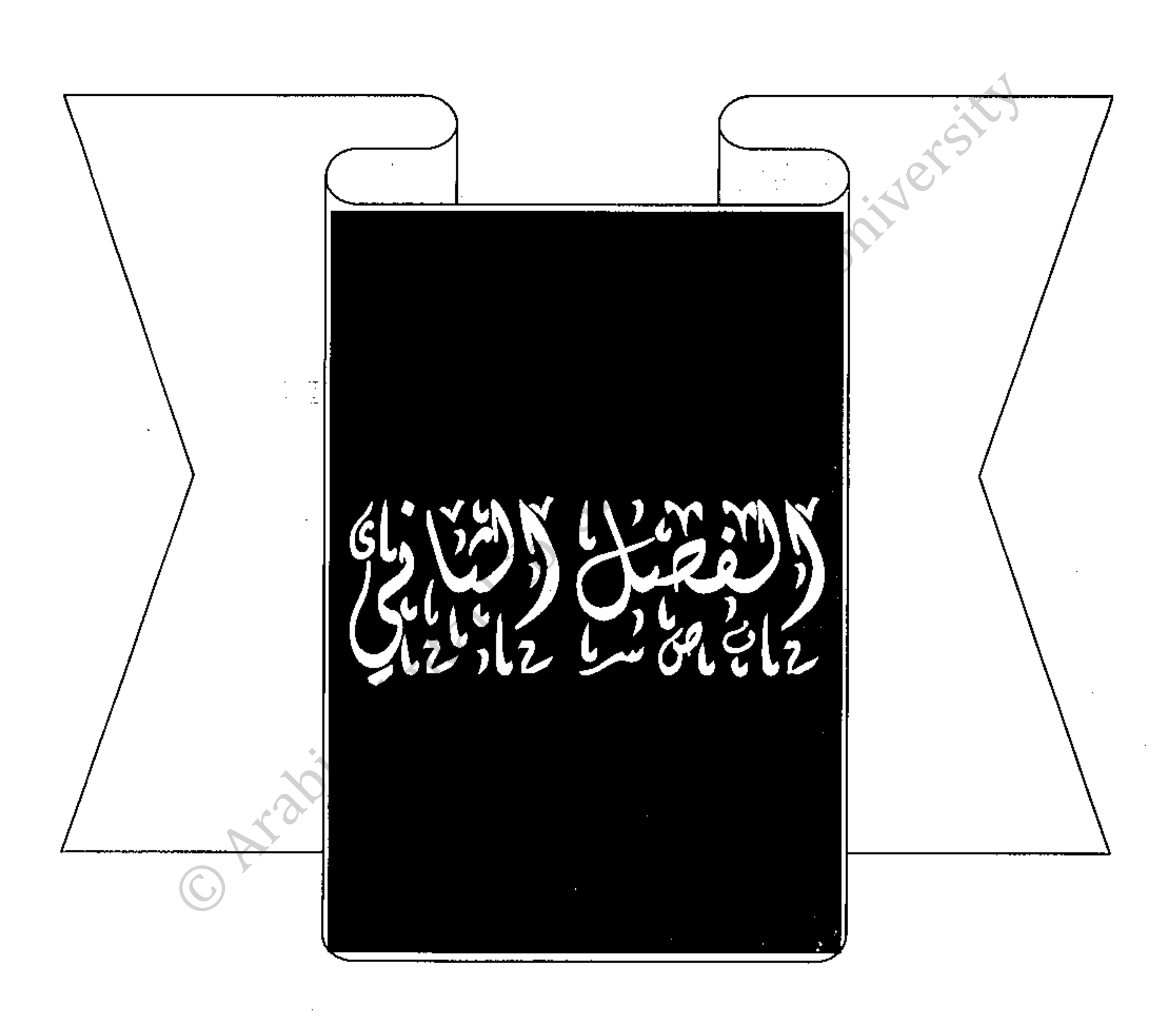
يعدّ التأويل عند ابن هشام وسيلة من وسائل توجيه النص، وفق الضوابط والأصول النحوية المعتمدة، وكان يلجأ إليه ليوازن بين ما وضعه النحويون من أصول معتمدة وبين النص المشكل الذي يخالف تلك الأصول، فإذا ما وجد التعارض لجأوا إلى التأويل.

فلابن هشام إحساس دقيق تجاه اللغة وقوتها التداولية، إذ لا تكاد تمر عليه لفظة أو تركيب إلا وضح تصوره لسياقه ومقامه، حتى يتسنى له تأويله وفق ما يقتضيه إنجازه في موضعه وسياقه ودلالته.

يرى الناظر في هذا الموضوع أنّ تأويل التقديم والتأخير عند ابن هشام يرتبط بما نسميه توليد الدلالات. ولنأخذ المسألة الأولى التي ذكرها، وهي ابتدائية المقدم من الاسمين إذا كانا معرفتين تساوت رتبتهما نحو: زيد الفاضل، فتقديم زيد يجعله مبتدأ؛ فإن قدّمنا الفاضل فقد ولّدنا دلالة جديدة بهذا التقديم. ولما كان رأيه في هذه المسألة هو وجوب أن يكون المتقدم مبتدأ، فمعنى ذلك أن توليد دلالة جديدة محكوم بتقديم (الفاضل).

لكنه ذكر رأيًا آخر، وهو جواز أن يكون كل منهما مبتدأ وخبراً. وهذا يعني توسعة الدلالة وزيادة احتمالاتها، وهذا يشبه ما يسمى في علم الدلالة: التوليد الدلالي المزدوج.

[1] مغني اللبيب: ٤٥١/٢.


الفصل الثاني

مصادر التفكير النحوي عند ابن هشام

المبحث الأول: الأصول

تتمثل مصادر التفكير النحوي عند ابن هشام في المصادر الآتية: السماع، والقياس، والإجماع، وهذا بيان ذلك:

أولاً: السماع

عرّفه ابن الأنباري بقوله: "هو الكلام العربيّ الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القلّة إلى حد الكثرة، فخرج عنه إذا ما جاء في كلام غير العرب من المولدين، وما شذ من كلامهم"[(١)].

ويشمل الكلام العربيّ الفصيح[(٢)]:

القرآن الكريم: هو "كل ما ورد أنَّه قُرِئ به جَازَ الاحْتِجاجُ به في العربيّة سواء كَانَ متواترًا أو آحادًا أم شاذًا"[(٣)]، أمَّا المتواتر هو كل ما قرَأ به كل من السبعة، والآحاد: ما رُوِيَ عن بعض السبعة، ولم يتواتر، والشاذ في القراءات هو الذي لم يبلغ حدّ التواتر وإن صحّ سنده[(٤)].

كلام نبيه صلى الله عليه وسلم: هو كل ما رُوِيَ عن النَّبِيّ صلى الله عليه وسلم مِنْ قول أو فعل أو تقرير أو صفة.

كلام العرب: كان النُحاة يبنون قواعدهم على الشِّعر وحْده أحيانا. ويُحتَجُّ منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم، حتّى ولو كانوا كفارًا.

---

(١) **الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو:** ص٨١.

(٢) ينظر: **الاقتراح:** ص٧٤.

(٣) **السابق:** ص٧٥.

(٤) **السابق:** ص٧٥.

وترى الباحثة أنّ اعتماد النحاة على أبيات مجهولة قائلوها فيه مجافاة للمنهج العلمي السليم، فلا التقعيد يصلح بذلك، ولا الاستشهاد يصلح به أيضًا؛ فكون القائل غير معروف يُدخل الشاهد الشعري في مظنة الانتحال والوضع، وهو أمر يخالف الموضوعية والأمانة العلمية والمنهج العلمي.

أولاً: السماع

يعد السماع الأصل الأول من الأصول التي اعتمد عليه النحاة؛ لذلك لجأ ابن هشام في الاستناد إليه والاستدلال به، ومن أمثلة ذلك: ما ذكره في (لَكِنْ) الساكنة النون، فقال في (ما قام زيد لكنْ عمرو): "وأجاز الكوفيون (لكن عمروٌ) على العطف، وليس بمسموع"[1].

ولا بُدَّ من التنبيه هنا إلى أنّ مثل هذا التركيب وإن لم يكن مسموعًا عن العرب لا يعني أنه خطأ، وإنما يعني أن القياس فقط يقبله، وبهذا يكون السماع والقياس متكاملين في بناء التراكيب اللغوية. ومع التسليم بقوة السماع فإن للقياس قوة كذلك.

وقال في أحد مواضع (أل): "والثانية نوعان كثيرة واقعة في الفصيح وغيرها، فالأولى: الداخلة على عَلَم منقول من مجرد صالح لها مَلْمُوحٍ أصلُه كحارث وعبّاس وضحّاك، تقول فيها: الحارث والعبّاس والضحّاك، ويتوقف هذا النوع على السماع، ألا ترى أنه لا يقال مثل ذلك في نحو: محمد ومعروف وأحمد؟. والثانية: نوعان واقعة في الشعر، وواقعة في شذوذ من النثر"[2].

وقال في حذف الاستثناء: "وذلك بعد إلا وغير المسبوقين بليس، يقال: قبضت عشرة ليس إلا أو ليس غير، ....، وأجاز بعضهم ذلك بعد لم يكن، وليس بمسموع"[3].

(1) المزهر في علوم اللغة، مكتبة دار التراث ٣٠٦/١.

(2) السابق: ٧٤/١.

(3) السابق: ٢٩١/٢.

وقال في أحد المواضع التي يعود الضمير فيها على ما تأخر لفظًا ورتبة: "أن يجر بربَّ مفسّرا بتمييز.... ولكنه يلزم أيضًا التذكير، فيقال: (ربَّهُ امرأة)، لا ربَّها .... أجاز الكوفيون مطابقته للتمييز في التأنيث والتثنية والجمع، وليس بمسموع"[١].

وقال في مبحث (أيّ): "أن تكون وصلة إلى نداء ما فيه أل، نحو: (يا أيُّها الرجلُ). وزعم الأخفش أن أيًّا لا تكون وصلة، وأن أيًّا هذه هي الموصولة حُذِف صَدْرُ صلتها وهو العائد، والمعنى: يا من هو الرجل، وردّ بأنه ليس لنا عائد يجب حذفه، ولا موصول التزم كونُ صلته جملة اسمية، وله أن يجيب عنهما بأن (ما) في قولهم: (لا سيّما زيدٌ) بالرفع كذلك. وزاد رأيًا آخر، وهو: أن تكون نكرة موصوفة نحو: (مررتُ بأيٍّ معجب لك) كما يقال: بمن مُعْجب لك، وهذا غير مسموع"[٢].

ذكر ابن هشام أن لغة تميم "ليس الطيب إلا المسك" بالرفع، ولغة الحجاز بالنصب، وذكر أن الفارسي خرّج ذلك على أوْجهُ: وتأويلات وضحها[٣]، ثم أصدر حكمه على ذلك بقوله: "وما تقدم من نقل أبي عمرو أن ذلك لغة تميم يردّ هذه التأويلات"[٤].

يرتكز ابن هشام على السماع في إبداء أحكامه أحيانًا، فقال عن سيبويه: إنه قد "شافه العرب وفهم مقاصدهم"[٥].

وأشار إلى ما هو مسموع؛ ومثال ذلك عندما عرض لحروف النداء أن "(آ) بالمد — حرف لنداء البعيد، وهو مسموع، لم يذكره سيبويه، وذكره غيره"[٦].

---

(١) المزهر في علوم اللغة: ١٥٠/٢-١٥١.

(٢) مغني اللبيب: ٧٨/١ و ٧٩

(٣) السابق: ٢٩٤/١ و ٢٩٥.

(٤) السابق: ٢٩٥/١.

(٥) السابق: ٣٥٣/٢.

(٦) السابق: ٢٠/١.

ويعتمد في الحكم على رأي النحاة بالصحة والفساد على مدى مطابقته لكلام العرب أو عدم مطابقته، كقوله: "وأما قول الزمخشري: إذا قلت (الله رحمن) أتصرفه أم لا، وقول ابن الحاجب: إنه اختلف في صرفه، فخارج عن كلام العرب"[1].

يتبين أن ابن هشام يعتمد على السماع في تثبيت القاعدة النحوية وتقويتها، والحكم على آراء النحاة بالقبول أو الرفض.

يُعدّ السماعُ الأصلَ الأول الذي يُبني عليه أهل اللغة لغتهم، فعن أسلافهم يأخذون اللغة، وبغير ذلك تنقطع لغتهم ولا يبقى لها وجود. صحيح أن اللسان يتطور في استعمالات اللاحقين بغير ما كان عليه عند الأسلاف، ولكن السمات الأساسية تظل محافظة على وجودها، أو هذا ما ينبغي أن يكون. وما يفعله النحوي هو أنه يحاول أن يتقيّد في التقعيد والتأويل بما كان يجري به لسان الأسلاف، لسبب أساسي هو أن السماع ركن من أركان العقد الاجتماعي للأمة. وعلى الرغم من أنّ مفهوم السماع عند النحاة كان ضيقًا إلى حدّ ما فإنه مع ذلك حفظ للعربية وجهًا تاريخيًا لا يمكن إنكاره، وعمل على ربط العربية الفصحى في العصور اللاحقة بمَا كان عليه عصر الرواية والاحتجاج، كما أنه جعلها لغة الحضارة العربية الإسلامية. وما فعله ابن هشام في الاعتداد بالسماع في مغني اللبيب وسائر كتبه، يُعَدّ مصدرًا أساسيًا من مصادر التفكير اللساني الذي يجعل اللغة نطقًا وسماعًا قبل أن تكون أي شيء آخر.

كان ابن هشام معنيًا بتوضيح مسألتين أساسيتين في السماع

أولاهما أنّ السماع مُقدّم على القياس، إذْ إننا نقيس على ما نسمع. وهكذا كان الأمر عند سائر النحاة، وإن كانوا يختلفون في تحديد مقدار المسموع حتى يُقدّم على القياس.

---

[1] مغني اللبيب: ٤٦١/٢.

وثانيتهما أنه عندما كان يقدم بعض الاستعمالات غير المسموعة مع إمكان قياسها كان يحرص على القول: وهو غير مسموع.

لقد حفظ السماع للعربية وجهها البليغ، من حيث كون السماع المصدر الأول للنحو العربي. وبذلك لم يعد النحو علمًا للتراكيب فقط، ولا لبيان الإعراب وحسب، ولكنه أصبح إلى جانب ذلك كله حصنًا للبلاغة العربية بمعناها الواسع. ويظهر أثر ابن هشام في ذلك كله باعتباره إمامًا من أئمة النحو في عصره وفي العصور اللاحقة. وهو بذلك يتقدم على اللسانيين المعاصرين الذين يجعلون النحو بلاغة والبلاغة نحواً.

ثانيًا: القياس

القياس لغة: "قاسَ الشيء يَقيسُه قَيْسًا وقِياسًا واقْتاسه وقَيَّسه إذا قدَّره على مثاله، والمِقياس: المِقدار. والمِقْياس: ما قِيسَ به. ويقال: هذه خَشَبَةٌ قِيسُ إصْبَع أي قدر إصبع. ويقال: قَايَسْت بين شيئين إذا قادَرْت بينهما"[١].

وأما القياس في الاصطلاح، فهو: "حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع"[٢]. وقال فيه الجرجاني: "قول مؤلف مِنْ قضايا إذا سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر.... وهو إبانة مثل حكم المذكورين بمثل علته في الآخر واختيار لفظ الإبانة دون الإثبات"[٣].

وعلى هذا فأركان القياس أربعة هي[٤]:

- **المقيس عليه:** هو البنية اللغوية- المثال- أو الباب الذي يتصف بحكم معين.
- **المقيس:** هو الفرع[٥]؛ أي البينة اللغوية- المثال- أو الباب الذي تريد أن تعطيه حكمًا من أحكام المقيس عليه.
- **العلة:** هي الشبه أو العلة التي تتحقق في المقيس والمقيس عليه[٦].
- **الحكم:** هو إسناد أمر إلى آخر إيجابا أو سلبًا[٧].

---

(١) **لسان العرب:** مادة (قيس).

(٢) **الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة في أصول النحو:** ص٩٣.

(٣) **التعريفات:** ص١٩٠.

(٤) ينظر: **الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة في أصول النحو:** ص٩٣.

(٥) **القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة: محمد عاشور سويح.** الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، مصراتا، ١٩٨٦، ص٨٧.

(٦) **القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة:** ص٨٧.

(٧) **الكليات:** ص٣٨٠.

يعد القياس من أهم أدلة الصناعة؛ إذ يأتي بعد السماع من حيث صحة الاستدلال به. وعدّ ابن الأنباري القياس دليلاً مِنْ أدلة النَّحْو وطريقًا مِنْ طرقه، بل زاد على ذلك فقال: "النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمَنْ أنكر القياس فَقَد أنكر النحو، ولا نعلم أحدًا مِنَ العلماء أنكره؛ لثبوته بالدلائل القاطعة والبراهين الساطعة، وذلك أنَّ أئمة الأمة مِنَ السلف والخلف أجمعوا قاطبة – على أنَّه شرط في رتبة الاجتهاد..."[1].

أقسام القياس:

يرى السيوطي أنَّ القياس في العربيّة على أربعة أقسام:

١. حَمْلُ فرعٍ على أصل.

٢. حَمْلُ أصلٍ على فرعٍ.

٣. حَمْلُ نظيرٍ على نظيرٍ.

٤. حَمْلُ ضدّ على ضدٍّ.

والأول والثالث: مِنْها يُسَمَّى قياس المُساوي، أمَّا الثاني: فهو قياس الأوْلَى، والرابع قياس الأدون[2].

وأورد ابن الأنباري أنَّ القياس ينقسم إلى ثلاثة أقسام[3]:

- **قياس العلة:** "أنْ يحمل الفرع على الأصل، بالعلة الَّتي علق عليها الحكم في الأصل.... ويستدل على صحة العلة بشيئين: التأثير وشهادة الأصول"[4]، وقياس العلة معمول به بالإجماع عند كل العلماء.

---

(1) **الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة في أصول النحو**: ص٩٥.

(٢) ينظر: **الاقتراح**: ص٢٢٠.

(3) ينظر: **الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة في أصول النحو**: ص١٠٥.

(4) **السابق**: ص١٠٥-١٠٦.

- **قياس الشبه:** "أنْ يحمل الأصل على الفرع بضرب مِنَ الشّبه غيْر العلة الّتي عُلق عليها الحكم في الأصل. وذلك مثل أنْ يدل على إعراب الفعل المضارع بِأنّه يتخصص بعد شيوعه، كما أنَّ الاسم يتخصص بعد شيوعه، فكَان معربا كالاسم[1]. وقياس الشبه معمول به عند أكثر العلماء.

- **قياس الطرد:** "هو الّذي يوجد معه الحكم وتفقد الإحالة في العلة....؛ لأن الطرد لا يوجب غلبة الظن. ألا ترى أنك لو عللت بِنَاءَ ليس بعدم التصرف لاطراد البناء في كل فعلٍ غيْر متصرف، وإعراب ما لا ينصرف بعدم الانصراف لاطراد الإعراب في كل اسم غيْر منصرف. ....وإذا ثبت بطلان هذه العلة مع اطرادها، علم أن مجرد الطرد لا يكتفى به"[2]. وقياس الطرد معمول به عند أكثر العلماء.

وتندرج أقسام القياس الّتي أوردها السيوطي تحت قسم قياس العلة الّتي أوردها ابن الأنباري.

(1) ينظر: **الإغراب في جدل الإعراب**: ص١٠٧.

(2) السابق: ص١١٠.

فالمتأمل في (مغني اللبيب) يجد جملة من العبارات التي تشير إلى اعتماد ابن هشام على القياس، ومن ذلك قوله:

١. "مذهب البصريين أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس"[١].

والذي ترجّحه الباحثة أنّ حروف الجر ينوب بعضها عن بعض بالقياس، ما دام المعنى الذي تؤولُ إليه النيابة مستقيمًا. والقياس باب من ابواب توسعه العربية، لا يحسن أن نعطله.

٢. في أثناء الحديث عن (أن) المفسرة ذهب إلى أن "عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات، فكما أن الضمير لا ينعت كذلك لا يعطف عليه عطف بيان، ووهم الزمخشري فأجاز ذلك ذهولا عن هذه النكتة، وممن نص عليها من المتأخرين أبو محمد ابن السيد وابن مالك، والقياس معهما في ذلك"[٢].

٣. قال عن قراءة الرفع في مبحث (ما) في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ﴾[٣]: إن الأكثرين "على أن ما موصولة، أي الذي هو بعوضة، وذلك عند البصريين والكوفيين على حذف العائد مع عدم طول الصلة، وهو شاذ عند البصريين، قياس عند الكوفيين"[٤].

وترجح الباحثة راي الكوفيين في هذه المسالة استناداً إلى ما جاء في هذه الآية الكريمة.

---

(١) مغني اللبيب: ١/١١١.

(٢) السابق: ١/٣٢.

(٣) البقرة: ٢٦.

(٤) مغني اللبيب: ١/٣١٤.

٤. ناقش الاختلاف في الكلام على ما تقع فيه الجملة مفعولاً في نحو: (عرفت زيدًا من هو) فقيل: جملة الاستفهام حال، ويحكى ردّه، وقيل: بأنها مفعول ثان، ويحكى ردّه بأن التضمين لا ينقاس، وهذا التركيب مقيس[1].

والذي تميل إليه الباحثة أن التوجيهين صحيحان من حيث كونهما محتملين؛ فإذا كان المعنى عرفت زيداً مسؤولاً عنه، كانت الجملة حالاً، ولا موجب لردّها. وإذا كان المقصود: عرفت زيدًا المسؤول عنه، كانت جملة الاستفهام مفعولاً ثانيًا، ولا موجب لردها. أما القول إن التضمين لا ينقاس ففيه تضييق للقياس وهو باب من أبواب توسعة العربية.

٥. ذكر قول الخليل في حذف (أل) في "ما يحسن بالرجل خير منك أن يفعل كذا": هو على نية ال في خير، ويردّ هذا الرأي، ثم يورد رأى الأخفش في أن اللام زائدة، ولكنه يعقب عليه بقوله: "ليس هذا بقياس، والتركيب قياسي"[2].

وجمع ابن هشام السماع والقياس معًا في المسألة الواحدة، في المواطن الآتية:

❖ قال عن تنوين التنكير: بأنه "يقع في باب اسم الفعل بالسماع كَصَهٍ، ومَهٍ وإيهٍ؛ وفى العلم المختوم بوَيْهِ بقياس، نحو: (جاءني سِيَبويْهِ وسيبويهٍ آخر)"[3].

ترى الباحثة أن الجمع بين السماع والقياس في المسألة الواحدة من شأنه أن يجعلها في درجة عالية من الموثوقية؛ لأنها تجمع بين الأصل الذي هو السماع، وما يقتضيه ذلك من توسعه اللغة.

❖ قال عند الكلام على الأمور التي يتعدى بها القاصر: "إن المتعدى إلى اثنين لا يتم نقله بالهمزة إلى التعدي إلى ثلاثة إلا في رأى وعلم، وقاسه الأخفش في

---

(١) مغني اللبيب: ٤١٨/٢.

(٢) السابق: ٦٤٥/٢.

(٣) السابق: ٣٤٠/٢.

أخواتها القلبية الأخرى. ثم يحكى بصيغة التضعيف الرأي القائل بأن النقل كله سماعي، والرأي القائل بأنه قياسي في القاصر والمتعدى لواحد. ويحكم في آخر المطاف بأن الحق أنه قياسي في القاصر سماعي في غيره"(١).

❖ قال عن (خلا): "إنها على وجهين أحدهما: أن تكون حرفًا جارا للمستثنى، والثاني: أن تكون فعلاً متعديًا ناصبًا له... تقول: (قامُوا خَلاَ زَيْدًا)، وإن شئت خفضت إلا في نحو قول لبيد[الطويل]:

ألا كل شيء ما خلا الله باطلُ (٢)

وذلك لأن (ما) هنا مصدرية فدخولها يُعينَ الفعلية..."(٣).

ثم ضعف رأى الجرمي وموافقيه في قولهم: إنه قد يجوز الجر على تقدير (ما) زائدة، ويستدل على بطلان رأيهم بالقياس والسماع؛ فهم إن قالوا هذا بالقياس ففاسد؛ لأنَّ (ما) لا تزاد قبل الجار والمجرور، بل بعده، مثل قوله تعالى: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾(٤)، وإن جنحوا إلى السماع فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه(٥).

تميل الباحثة إلى أنَّ (ما خلا) تنصب، وإن (خلا) وحدها يجوز أن تَجُرّ وتنصب، فتقول: ما خلا زيدًا بوجه واحد، وخلا زيدًا وزيدٍ بوجهين.

---

(١) **مغني اللبيب**: ٥٢٣/٢.

(٢) ينظر: **ديوان لبيد بن ربيعة**، شرح: الطوسي، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: حنا نصر الحتي، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٩٩٣، ص ١٤٥، وتمامه: **وكل نعيم لا محالة زائل.**

(٣) **مغني اللبيب**: ١٣٣/١.

(٤) المؤمنون: ٤٠.

(٥) **مغني اللبيب**: ١٣٤/١.

❖ قال: "العرب لم تبدل مضمرًا من مظهر، لا يقولون: (قام زيد هو)، وإنما جوز ذلك بعض النحويين بالقياس"[1].

وتميل الباحثة إلى جواز ذلك؛ لأنَّ الضمير مُستَكنٌّ في التركيب وهو مضمر؛ أي أنه موجود بالقوة، ووجوده بالفعل تبعًا لذلك ترجمة عملية لوجوده بالقوة.

❖ قال بشأن المسألة الزنبورية: "وأما سؤال الكسائي، فجوابه ما قال سيبويه، وهو فإذا هُوَ هِيَ".

وأما "فإذا هو إياها" إن ثبت فخارج عن القياس واستعمال الفصحاء"[2].

عُني ابن هشام بالقياس مقتفيًا أثر المتقدمين من النحويين، ومنهم ابن جني الذي كان ابن هشام متأثرًا به. ومن مظاهر هذا التأثر أن ابن جني ذهب إلى جواز القياس وإن لم يرد به السماع [3]. فتبعه في هذا ابن هشام بقوله في حديثه عن التصغير: "ذكر أن "تصغير ليلة على لُيَيْلَة، وإنما صغرتها العرب لُيَيْلِيَة بزيادة الياء على غير قياس"[4]. وهكذا يكون ابن هشام قد اتخذ من القياس أداة منهجية في التحليل وإصدار الحكم النحوي.

يظهر القياس في التفكير النحوي عند ابن هشام بما يتفق مع التفكير اللساني المعاصر الذي يربط بقاء اللغة وديمومتها بوجود القياس فيها على المسموع منها. وهذا واضح في منهجه في تأويل بعض المحذوفات، وبعض الزيادات، والتقديم والتأخير. بل إنه يظهر حتى في التعليل وتطبيقاته للعلل كعلة النظير مثلاً؛ فإنها إحدى العلل القائمة على القياس، وكذلك علة الشبه؛ فإنها قائمة على القياس، بل هي ترجمة له.

---

(١) مغني اللبيب: ٤٤٦/١.

(٢) السابق: ٩١/٢.

(٣) ينظر: الخصائص: ٣٩٣/١.

(٤) مغني اللبيب: ٤٨/١.

ثالثا: الإجماع

عقد ابن جني بابًا وسمه بـــ "باب القول على إجماع أهل العربية متى يكون حُجَّة"، وتحدث في هذا الباب عن الإجماع، فقال: "اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألاّ يخالف المنصوص، والمقيس على المنصوص، فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليهم. وذلك أنه لم يرد ممّن يطاع أمره في قرآن ولا سنة؛ لأنهم لا يجتمعون على الخطأ؛ كما جاء النص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله " **أمّتي لا تجتمع على ضلالة**" وإنما هو علم ينتزع من استقراء هذه اللغة، فكل من فُرِقَ له عن علة صحيحة، وطريقٍ نَهْجةٍ كان خليل نفسه، وأبا عمرو فكره[1].

يبدو أن ابن جني لا يترك المجال لمخالفة الإجماع من دون دليل علمي يثبت فساده ويفتح المجال للاجتهاد.

وكذلك فعل ابن هشام فقد عدّ الانفراد برأي مخالف لما أجمع عليه النحاة خروجًا عن هذا الإجماع، ومما يدل على ذلك قوله: "إن الألف المفردة (الهمزة) تأتي على وجهين أحدهما: أن تكون حرفًا ينادى به القريب..." ثم قال: "ونقل ابن الخباز عن شيخه أنه للمتوسّط، وأن الذي للقريب (يا)، وهذا خرق لإجماعهم[2]؛ أي أن إجماع النحاة على عكس ذلك، وهذا خروج على هذا الإجماع.

ويعتد بإجماع البصريين ويستند إليه في بعض أحكامه، من ذلك مثلاً ما فعله عندما نقل قول ابن الحاجب في الآية الكريمة: ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا ٱئْتُوا بِـَٔابَآئِنَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾[3]، وهو "إن إذا هذه غير شرطية، فلا تحتاج إلى جواب، وإن عاملها ما بعد (ما النافية)

---

(1) **الخصائص: ١/١٨٩-١٩٠.**

(2) **ينظر: مغني اللبيب: ١/١٣.**

(3) الجاثية: ٢٥.

كما عمل ما بعد(لا) في يوم من قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ يَرَوْنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ ﴾[1]، وإن ذلك من التوسع في الظرف، مردود بثلاثة أمور: .... أن (ما) لا تقاس على (لا)؛ فإن (ما) لها الصدر مطلقًا بإجماع البصريين"[2].

ويذكر أيضًا من الأمثلة على الأجماع أن "(ما) الكافة التي مع إنّ نافية وأن ذلك سبب إفادتها للحصر، قالوا: لأنَّ إنَّ للإثبات وما للنفي، فلا يجوز أن يتوجها معا إلى شيء واحد؛ لأنه تناقض، ولا أن يحكم بتوجه النفي للمذكور بعدها؛ لأنه خلاف الواقع باتفاق، فتعين صرفه لغير المذكور وصرف الإثبات للمذكور، فجاء الحصر. وهذا البحث مبنى على مقدمتين باطلتين بإجماع النحويين[3].

يتعامل ابن هشام مع الإجماع باعتباره مسألة نسبية، ولذلك فإنه مع تقديره للإجماع وحرصه عليه لا يتنكر لرأي عالم يذهب إلى خلاف ما عليه الجمهور؛ فالرأي مُقدّر عنده، ولكنّ ما عليه الجمهور مُقدّم عليه. وهذا لا يدل على تقليده لما أجمعوا عليه، وإنما يدل على أنه قد ثبتت له صحة إجماعهم، لكنّ الصحة هذه لا تغلق باب الاجتهاد، ولا تسدّ أبواب النظر. وهذه ميزة تحسب لابن هشام، وتعدّ من أصول التفكير النحوي في منهجه.

وتتمثل نسبية الإجماع أيضًا في كونه إجماعًا للبصريين فقط، والنحو ليس كله بصريًا. ولما كان الأمر على هذا النحو كان ابن هشام يقدّم الإجماع ويقدّر الاجتهاد وإن تخالفا؛ فإن للعالم أن يجتهد وإن ابتعد عن الإجماع، وأن يطلق عنان تفكيره وإن اقترب أو أخذ بما أجمعوا عليه. وهذا يدل على أن التقليد عند ابن هشام كان بعيدًا عن منهجه، فهو منهج اتّباع لا تقليد، ومنهج ابتداع لا منهج خروج عن الإجماع. هذا هو المنهج الوسط في التفكير النحوي عند ابن هشام.

---

(١) الفرقان: ٢٢ .

(٢) مغني اللبيب: ٩٨/١.

(٣) السابق: ٣٠٨/١.

المبحث الثاني: الشواهد

الشاهد لغةً

الشاهد لُغَةً: هو اللّسان، من قولهم: لفلان شاهد حَسَنٌ؛ أي: لسان مُبين، وتعبير حسن، وعبارة جميلة، والشهادة: خبر قاطع. واستشهدَهُ: سألهُ أنْ يشهد[1].

الشاهد اصطلاحاً

الشاهد في الاصطلاح هو: الجزء الذي يؤتى به من أجل تثبيت القاعدة النحويّة[2]؛ أو "هو ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وهو القرآنُ الكريم، وكلام نبيّه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده، إلى أن فَسَدَت الألسنةُ بكثرة المولَّدين، نَظمًا ونثرًا، عن مسلم أو كافرٍ"[3].

وأما الشاهد النحويّ فقد عرفه عبد الجبار النايلة: بأنه كلُّ ما جيء به من كلام العرب شاهدًا لعامل نحوي أو أثرًا إعرابيًا أو علامة بناء أصليه كانت أو فرعية[4].

تميز (مغني اللبيب) بكثرة الشواهد خدمة للقواعد النحويّة، بل اعتمد ابن هشام على الشواهد أحيانًا في توضيح بعض القواعد وإزالة الإبهام عنها.

---

(1) ينظر: **لسان العرب**: مادة (شهد).

(2) كشاف **اصطلاحات الفنون**، ٢/١٤٤٧ .

(3) **الاقتراح**: ص٧٤.

(4) ينظر: **الشواهد والاستشهاد في النحو**: عبد الجبار علوان النايلة، ط١، بغداد، مطبعة الزهراء، ١٩٦٧، ص٢١.

أولا: الشواهد القرآنية

أكثر ابن هشام من إيراد الشواهد القرآنية في (مغني اللبيب)؛ وتجد الآية الواحدة مستفادًا بها في مواطن كثيرة من الكتاب. وقد بلغ عدد الآيات أو الجزء من الآية الواردة فيه زهاء ألفي آية، منها آيات كثيرة تواردت أكثر من مرة، واستشهد بها في مواطن متعددة. وبذلك يكون عدد هذه الشواهد القرآنية قريباً من ثلاثة آلاف شاهد، وهو قدر لا نجده في كتاب نحويّ في مثل حجمه، وربما لا نجده في كتاب آخر في أضعاف حجمه، وهذا يوائم ما هو معروف من اتجاه ابن هشام وهدفه من تأليف كتابه[1].

وقد أكثر ابن هشام من الاستشهاد بآيات الكتاب الكريم في القسم الخاص بالأدوات وفي المسائل النحوية. ولعل السر في هذا هو أن الكلام في معاني الأدوات، وتعددها، وتنوعها، وحلول بعضها محل بعض، هو في كثير من جوانبه أمر سماعي لا يسعفه فيه إلا القرآن الكريم والشعر وغيره من النصوص المسموعة[2].

اهتم ابن هشام الأنصاري بالشاهد القرآني اهتمامًا كبيرًا؛ فهو يقدس الشاهد القرآني كثيرًا ويرفض حمله على الشذوذ . فقال في ذلك: "القرآن لايُخَرَّج على الشاذ" [3]، ومما استشهد به من القرآن ما جاء في الموضوعات النحوية الآتية:

---

(1) منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني، ص٣١٥.

(2) السابق: ص٣١٥.

(3) مغني اللبيب: ١/١٩٩.

١. قال: في حذف أداة النداء في مثل ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَـٰذَا ﴾[1]"[2]؛ أي حذفت أداة النداء منه.

٢. وقال: "في مبحث إذا الفجائية"[3] ولم يقع الخبر معها في التنزيل إلا مصرحًا به نحو: ﴿ فَأَلْقَىٰهَا فَإِذَا هِىَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ ﴾[4] ﴿ فَإِذَا هِىَ شَـٰخِصَةٌ ﴾[5].

ومعنى هذا أنّ إذا الفجائية يجوز أن يذكر الخبر بعدها وأن يحذف، ولا مسوّغ للقول بوجوب حذفه.

٣. قال: "وجاء في التنزيل موضع صرح فيه بهذا الخبر وحذف المبتدأ.... وهو قوله تعالى: ﴿كَمَنْ هُوَ خَـٰلِدٌ فِى ٱلنَّارِ ﴾[6]؛ أي أمَنْ هو خالد في الجنة يُسقَى من هذه الأنهار كمن هو خالد في النار"[7].

٤. قال في حذف همزة الاستفهام[8]: وحمل عليه قوله تعالى: ﴿ هَـٰذَا رَبِّى ﴾[9].

ترى الباحثة أنه لا مجال للقول بكون التركيب استفهاميًا، في ﴿ هَـٰذَا رَبِّى ﴾ وأن الهمزة قد حذفت، هذا التركيب إخباري؛ لأن السياق كله سياق تقرير وإخبار: حتى قولــه ﴿ هَـٰذَا رَبِّى هَـٰذَآ أَكْبَرُ ﴾. والتقدير لا يعني أن إبراهيم عليه السلام كان يقرر ربوبية كوكب، أو ربوبية الشمس والقمر، ولكنه كان يجادل قومه؛ ليعرفوا أن تقرير الربوبية لما يغيب تقرير باطل.

---

(1) يوسف: ٢٩.
(2) مغني اللبيب: ٣٧٣/١.
(3) السابق: ٨٧/١.
(4) طه: ٢٠.
(5) الأنبياء: ٩٧.
(6) محمد: ١٥.
(7) مغني اللبيب: ١٤/١.
(8) السابق: ١٥/١.
(9) الأنعام : ٧٦.

ويقتصر ابن هشام أحيانًا على ذكر موطن الشاهد من الآية القرآنية، ويدل ذلك على تمام عملية التواصل بين المرسل والمستقبل، أي أن المستقبل يستطيع أن يعرف سياق الكلمة أو الكلمتين في كل آية تمرّ به، ومن ذلك :

❖ تمثيله لنون التوكيد خفيفة وثقيلة[1] بقوله تعالى: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا﴾[2].

❖ تمثيله لتوكيد المضارع بالنون بعد إمّا[3] بقوله سبحانه: ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ﴾[4].

والآية فيها شاهد آخر وهو كون (ما) زائدة.

ووجه ابن هشام قوله تعالى ﴿فَإِذَا نُقِرَ فِي ٱلنَّاقُورِ فَذَٰلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ﴾[5]، على حذف الجواب مدلولا عليه بــ(عسير) أي: عسر الأمر[6].

فترجيح التوجيه معتمد عنده على القراءة.

واستشهد على النيابة بالشواهد القرآنية؛ كقوله تعالى ﴿وَٱقْتَرَبَ ٱلْوَعْدُ ٱلْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يَٰوَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا بَلْ كُنَّا ظَٰلِمِينَ﴾[7].

فرأى أن (من) في هذه الآية مرادفة لــ(عن)، قال في ذكره لمعاني (من):

مرادفة (عن) [8]. نحو: قوله تعالى﴿فَوَيْلٌ لِّلْقَٰسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾[9]،﴿ يَٰوَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا﴾[10].

(١) مغني اللبيب: ٣٤١/٢.
(٢) يوسف: ٣٢.
(٣) مغني اللبيب: ٣٤١/٢.
(٤) الأعراف: ٢٠٠.
(٥) المدثر: ٨-٩.
(٦) مغني اللبيب: ٩٧/١.
(٧) الأنبياء:٩٧.
(٨) مغني اللبيب: ٣٢١/١.
(٩) الزمر: ٢٢.
(١٠) الأنبياء:٩٧.

وقيل: هي في هذه الآية للابتداء؛ لتفيد أن ما بعد ذلك من العذاب أشد، وكأن هذا القائل يعلق معناها بـ(ويل) مثل: ﴿ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنَ ٱلنَّارِ ﴾[1]، ولا يصح كونه تعليقا صناعيا للفصل بالخبر، وقيل: هي فيهما للابتداء، أو هي في الأول للتعليل؛ أي: من أجل ذكر الله؛ لأنه إذا ذكر قست قلوبهم"[2].

وترى الباحثة أنّ (من) في هذه الآية ظرفية؛ فالمعنى: ويلٌ لهم في النار.

أما ما يتعلق بالآية الأولى: وقوله تعالى﴿ فَوَيْلٌ لِّلْقَٰسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ ٱللَّهِ ﴾، فقد وجهها الزمخشري على التعليل قال: "(من ذكر الله) من أجل ذكره؛ أي: إذا ذكر الله عندهم أو آياته اشمأزوا وازدادت قلوبهم قساوة"[3].

وقال الفراء: "وقوله تعالى﴿ فَوَيْلٌ لِّلْقَٰسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ ٱللَّهِ ﴾، و(عن ذكر الله)[4]، كلٌّ صواب. تقول: اتخمتُ من طعامٍ أكلته، وعن طعامٍ أكلته، سواء في المعنى. وكأن قوله: قست من ذكره، أنهم جعلوهُ كذبا فأقسى قلوبهم: زادها قسوة. وكأن من قال: قست عنه يريد: أعرضت عنه"[5].

ويتبين أن ترجيح ابن هشام يعتمد على قاعدة من قواعد التأويل لديه وهي وجود القراءة الثانية: عن ذكر الله.

---

(1) ص: ٢٧.

(2) **مغني اللبيب**: ٣٢١/١.

(3) **الكشاف**: ٢٩٩/٥.

(4) وهي قراءة ذكرها الزمخشري ولم ينسبها. ينظر: **الكشاف**: ٢٩٩/٥.

(5) **معاني القرآن**: ٤١٨/٢.

ترى الباحثة أن معنى (مِن) في هذه الآية يدل على الظرفية الزمانية؛ فيكون المعنى: فويل للقاسية قلوبهم عند ذكر الله، أي عندما يذكر الله؛ وهذا المعنى لم يذكره أحد من النحاة والمفسرين بحسب علم الباحثة.

وقال في معاني (عن) "مرادفة (من) نحو: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ وَيَعْفُواْ عَنِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ﴾[1]، الشاهد في الأولى[2]:

﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُواْ ﴾[3] بدليل[4]:

﴿ فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ ٱلْأَخَرِ ﴾[5]، ﴿ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ ﴾[6].

فالفعل (يقبل) يتعدى بــ(من) وقد ورد في النصوص القرآنية كما مثّل ابن هشام، فإذا تعدى بحرف آخر، وجه ذلك الحرف على النيابة وهذا ما قال به[7].

ترى الباحثة أن ثمة فرقًا هائلاً بين قبوله تعالى التوبة عن عباده، ومن عباده. فأما قبوله إياها عن عباده فحين تُرفع إليه جلّ علاه توبتهم. وأما قبوله إياها منهم فالمعنى ظاهر ولا يحتاج إلى تأويل.

وفي قوله تعالى على لسان فرعون ﴿ قَالَ ءَامَنتُمْ لَهُۥ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ إِنَّهُۥ لَكَبِيرُكُمُ ٱلَّذِى عَلَّمَكُمُ ٱلسِّحْرَ فَلَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُم مِّنْ خِلَٰفٍ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَىٰ ﴾[8]،

---

(1) الشورى: ٢٥.

(2) مغني اللبيب: ١٤٨/١

(3) الأحقاف: ١٦. وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو ينظر: **النشر في القراءات العشر**، الحافظ أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي ابن الجزري، أشرف على تصحيحه ومراجعته: علي محمد الصباغ، بيروت، دار الكتب العلمية، ٣٧٣/٢.

(4) مغني اللبيب: ١٤٨/١.

(5) المائدة: ٢٧.

(6) البقرة: ١٢٧.

(7) مغني اللبيب: ١٤٨/١.

(8) طــه: ٧١.

وهذه الآية احتج بها الكوفيون في نيابة الحروف بعضها عن بعض[١] وحملوا (في) في الآية على معنى (على) واحتجوا بقول سويد بن أبي كاهل اليشكري[الطّويل]:

هُمُ صَلَبُوا العَبْدِيّ في جذْعِ نَخْلَةٍ .... [٢]

قال الفراء بعد ذكر الآية: "يصلح (على) في موضع (في) وإنما صلحت (في)؛ لأنه يرفع في الخشبة في طولها فصلحت (في) وصلحت (على)؛ لأنه يرفع فيها فيصير عليها"[٣].

وترى الباحثة أنّ (في) الواردة في الآية "في جذوع النخل" تدل على الظرفية؛ فعندما يُصلبون تكون جذوع النخل المكان الذي يحتويهم؛ فهي كالأمكنة التي يكونون فيها.

وبهذا قال أبو عبيدة[٤] واحتج بقول سويد بن أبي كاهل اليشكري، السابق ذكره.

وقال الزجاج في جواز مرادفة (في) معنى (على): "لأن الجذع يشتمل على المصلوب، لأنه قد أخذه من أقطاره. ولو قلت: زيد على الجبل، وفي الجبل؛ يصلح لأن الجبل قد اشتمل على (زيد)"[٥].

ويرى الزمخشري -وهو بصري- أن (في) في الآية للظرفية فهي عنده باقية على أصل معناها، وأول الآية على هذا المعنى فقال: "شبه تمكن المصلوب في الجذع بتمكن الشيء الموعى في وعائه، فلذلك قيل في جذوع النخل"[٦][٧].

---

(١) ينظر: **المقتضب**، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، ١٩٩٤، ٣١٩/٢ و**الخصائص**: ٣٠٧/٢.

(٢) **ديوان سويد بن أبي كاهل اليشكري**، تمامه: **فَلاَ عَطَسَتْ شَيْبَانُ إلاَّ بأَجْدَعَا** مراجعة: جمع وتحقيق: شاكر العاشور، ط١، العراق، وزارة الإعلام، ١٩٧٢، ص٤٥.

(٣) **معاني القرآن**: ١٨٦/٢.

(٤) ينظر: **مجاز القرآن**: ٢٣/٢-٢٤.

(٥) **معاني القرآن وإعرابه**: ٤١٧/١.

(٦) **الكشاف**: ٩٧/٤.

(٧) مغني اللبيب: ١١١/١.

ورجح ابن هشام ما ذهب إليه قسم من النحويين في مرادفة (في) معنى (على) في (مغني اللبيب)، فذكر ما ذهب إليه الكوفيون والبصريون في مسألة نيابة الحروف، فقال بعد ذكر مذهب الكوفيين: "ومذهبهم أقل تعسفًا"[1].

لكنه كان يردّ أحياناً بعض التوجيهات المعتمدة على النيابة، ويفضل بقاء الحرف على أصالته وحقيقته دون تأويل، مستشهدا بالشواهد القرآنية؛ فمن الأمثلة التي ردها ابن هشام قولهم: إن (عن) في قوله تعالى ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴾[2]، بمعنى (الباء)؛ فقال: "والظاهر أنها على حقيقتها، وأن المعنى: وما يصدر قوله عن هوى"[3].

وتأتي (من) مرادفة للباء كما في قوله تعالى ﴿وَتَرَىٰهُمْ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا خَٰشِعِينَ مِنَ ٱلذُّلِّ يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِىٍّ ﴾[4]، قال ابن هشام في معاني (من): مرادفة (الباء) نحو: ﴿يَنْظُرونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾، قاله يونس، والظاهر أنها للابتداء"[5]. وهو بهذا يقر (من) في الآية على معناها الأصلي، وهو ابتداء الغاية، ويرد على من أخرجها من معناها الأصلي.

ترى الباحثة أنّ (من) في الآية لبيان نوع النظر وجنسه، فيكون المعنى هكذا: ﴿يَنْظُرونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾. وهذا المعنى لم يشر إليه أحد من النحاة والمفسرين.

ورد ابن هشام قول الفراء في نيابة (من) ومرادفتها (في) في قوله تعالى ﴿ أَرُونِى مَاذَا خَلَقُوا۟ مِنَ ٱلْأَرْضِ ﴾[6]، قال الفراء: "أي: أنهم لم يخلقوا في الأرض شيئا"[7].

---

(1) مغني اللبيب: ١/١١١.
(2) النجم:٣.
(3) مغني اللبيب: ١/١٤٨.
(4) الشورى: ٤٥.
(5) مغني اللبيب: ١/٣٢١.
(6) فاطر: ٤٠.
(7) معاني القرآن: ٢/٣٧٠.

فهي عند ابن هشام لبيان الجنس، قال: "والظاهر أنها لبيان الجنس مثلها ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ ﴾[1]"[2].

وهو قول الزمخشري: "كأنه قال: أخبروني عن هؤلاء الشركاء وعما استحقوا الألهية والشركة، أروني أي جزء من أجزاء الأرض استبدوا بخلقه دون الله"[3].

يتبين أن ابن هشام وقف موقفًا وسطًا بين الفريقين من قال بالنيابة، ومن ردها، فوجه قسما من الشواهد على النيابة ورد الآخر.

اهتم العلماء بمسألة الاستشهاد بالقراءات القرآنية، متواترة وآحاداً وشاذة، وردّ بعضهم ما ردّوا من القراءات متواترة وآحاداً وشاذة..

أما موقف ابن هشام من القراءات فقد تميز بأنه موقف القبول لها على اختلاف الوجوه التي رويت بها؛ إذ كان يمتنع عن رد القراءة، بل إن غاية مايراه في القراءة المخالفة لظاهرة الفصاحة أن يحكم عليها بالشذوذ، أما إذا كانت القراءة مخالفة للقياس ولقواعد الكلام الفصيح فكان يتوقف عندها ولايتجاوز، متجنبًا تلحين القارئ[4]؛ لأن القراءة عنده "سُنة متبعة"[5] لايجوز مخالفتها.

وقد استشهد ابن هشام الأنصاري بالقراءات القرآنية المتواترة في عدة مواضع، منها:

---

(١) البقرة: ١٠٦.
(٢) **مغني اللبيب**: ٣٢١/١.
(٣) **الكشاف**: ١٦١/٥.
(٤) ينظر: **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ابن هشام الأنصاريّ جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد، تحقيق: مُحمّد محيي الدين عبد الحميد، ط٥، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٩٦٦، ٣٨٤/٤.
(٥) **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، ابن هشام الأنصاريّ جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد، تحقيق بركات يوسف هبود، ط٢، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر، ١٩٩٨، ص٣٤٧.

❖ قراءة الحرميين (نافع وابن كثير) ﴿ أَمَنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ ﴾[1] على أن الهمزة للنداء[2]، وقراءتهما ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ ﴾[3] على أنّ (إن) مخففة من الثقيلة[4].

❖ قراءة بعض السبعة: ﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾[5] على (إن) النافية[6].

❖ استشهاده على إهمال (إنّ) بقراءة حفص ﴿ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾[7]، وكذلك قراءة ابن كثير مع تشديد نون هذان[8].

لا بُدّ من وقفة عند كثرة استشهاد ابن هشام بالقراءات المتواترة لنبيّن ما يأتي:

أولاً: إذا نظرنا إلى المسألة باعتبارها منهجاً لغويًا أو كونها جزءًا من منهج لغوي فإن القراءات القرآنية المتواترة تقع في أعلى درجة من درجات التحقق والتثبت؛ فكل واحدة من هذه القراءات ثابتة على وجه اليقين والقطع، فلا مجال للشك في نقلها. وتضفي قدسية النص الحكيم على القراءة المتواترة الحذر من التغيير والتبديل والحرص على أدائه كما أنزل من لدن حكيم خبير. وهذا يعني في النهاية أن القضية النحوية التي تحملها القراءة المتواترة لا مجال للشك في أنها تمثل ما كان يجري على ألسنة العرب. والنحوي محكوم بأمرين أولهما: أنّ التقعيد لمسائل النحو لا بُد ان يقوم على استقراء دقيق لما كان يجري على ألسنة العرب، وأنّ القراءات القرآنية المتواترة تهيّئ له هذا الاستقراء. وهذا

---

(١) الزمر: ٩.

(٢) مغني اللبيب: ١٣/١.

(٣) هود: ١١١.

(٤) مغني اللبيب: ٣٧/١.

(٥) الطارق: ٤.

(٦) مغني اللبيب: ٢٣/١.

(٧) طه: ٦٣.

(٨) مغني اللبيب: ٢٤/١.

يفسّر لنا لماذا كان أكثر النحاة قراءً، وأكثر القراء نحاة، بخاصة في القرون الثلاثة الأولى؛ فهذه القراءات هي مجال النحو وميدانه الفسيح.

ثانيهما أنّ ضبط القراءات القرآنية ضبط أدائي في المقام الأول. وهذا يعني في النهاية أن النحوي يُسلّم بما جاء في القراءات المتواترة، وكأنه يستمع إلى أفصح فصحاء العرب قبل أن يمتد اللحن إلى الألسنة. أي أنه سيكون على ثقة تامة بأن منهجه صحيح قويم علمياً. وإن إكثار ابن هشام من الاستشهاد بالقراءات المتواترة يدل على أن منهجه النحوي قائم على أمرين هما ضرورة الاعتماد على هذه القراءات، والطمأنينة لسلامة هذا المنهج.

ثانياً: في القراءات القرآنية المتواترة قدر كبير من الظواهر النحوية التي تيسّر عمل النحوي في جمع المادة، وتصنيفها، واستنتاج القاعدة منها. ومن هنا كان اعتماد النحو على هذه القراءات عاملاً من العوامل التي أسهمت في اشتمال النحو على كليات النحو في اللسان العربي وتفصيلات أكثرها. وإذا أضفنا إلى ذلك أن هذه القراءات تشمل الأصوات والصرف والنحو تبيّن لنا سبب رئيسي من الأسباب التي جعلت النحاة يخوضون في مسائل الأصوات، فأصبحت وكأن الخوض فيها أمر ضروري عند بحث مسائل الصرف. وهم بذلك يسبقون المنظرين الغربيين الذين يرون في الأصوات بابًا واسعًا لتفسير مسائل الصرف.

وكذلك استشهد ابن هشام بالقراءات الشاذة في عدة مواضع، منها:

١. عرض قول جماعة من النحويين: إذا وقعت إذن بعد الواو أو الفاء جاز فيها الوجهان (الرفع والنصب) نحو: ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾[١]،﴿لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا﴾[٢] _ فذكر أنه قرئ شاذًا بالنصب فيهما[٣].

---

(١) الإسراء: ٧٦.

(٢) النساء: ٥٣.

(٣) مغني اللبيب: ٢٢/١.

٢. قراءة ﴿إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾[١]، ويتمثل بها ابن هشام لدخول اللام الزائدة في خبر (أنّ)[٢]. فقد قرئت (أنهم) بفتح الهمزة، وهي قراءة سعيد بن جبير.

لا ترى الباحثة أنّ اللام زائدة، بل هي للتأكيد، وخير دليل على ذلك أن السياق سياق تأكيد، ورَدَ فيه الحصر و (أنّ).

والذي تراه الباحثة أن شأن اللام وحكمها في هذه القراءة هو حكمها في قراءة الجمهور، فكما تدخل اللام على خبر (إنّ) المكسورة همزتها فإنها تدخل على خبر (أنّ) المفتوحة دون أن تكون هذه اللام زائدة، مع التسليم بأنّ هذا خلاف الشائع.

٣. قراءة بعضهم: ﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾[٣] ببناء زين للمفعول، ورفع القتل والشركاء[٤].

هذه القراءة هي قراءة عبد الله بن عامر اليحصبيّ أحد القراء السبعة، ولا يجوز أن تعدّ القراءة السبعية المتواترة شاذة. وقد وردت نقاشات كثيرة في كتب النحو والتفسير حول هذه المسألة، حتى تطاول بعضهم وحكم عليها بالخطأ. والقراءة ليس فيها مشكلة إذا تدبّرنا الآية على النحو الآتي:

الآية فيها تركيبان أساسيان أولهما: ﴿زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَٰدِهِمْ﴾، وثانيهما (شركاؤهم) وهذا مبتدأ خبره محذوف تقديره (زيّنوا). هذا التأويل أقرب إلى فهم قراءة عبد الله بن عامر من أي تأويل آخر.

---

(١) الفرقان: ٢٠.

(٢) مغني اللبيب: ٢٣٣/١.

(٣) الأنعام: ١٣٧.

(٤) مغني اللبيب: ٦٢٠/٢.

٤. قراءة ابن مسعود: ﴿ إن تُعَذِّبْهُمْ فعبادُكَ ﴾[١] للتمثيل لحذف المبتدأ بعد فاء الجواب[٢].

لا بدّ من الوقوف عند استشهاد ابن هشام ببعض القراءات الشاذة فنقول: إن القراءة الشاذة هي التي فقدت شرطاً أو أكثر من شروط تواتر القراءة؛ وفي الأغلب تكون قد فقدت شرط تواتر النقل، أو مخالفة خط المصحف، أما مخالفة الشرط الثالث وهو أن يكون لها وجه في العربية فقليل. وفي حال فقدانها شرط تواتر النقل أو مخالفة خط المصحف فهذا لا يكفي لردّها وعدم الأخذ بها في اللغة؛ لأن النقل بالتواتر ليس شرطاً من شروط جمع المادة النحوية التي يكون على أساسها التقعيد، فلماذا تردُّ القراءة التي فقدت شرط التواتر ويكون الشاهد الشعري الذي لا دليل على تواتره مقبولاً؟

إن منهج ابن هشام في الأخذ بالقراءات الشاذة منهج علمي قائم على رفض التضييق، وعلى اعتبار هذه القراءات ممثلة للسان العربي. على أنَّ هناك أمرًا ينبغي أن ننتبه إليه وهو أن ذكر ابن هشام لبعض القراءات الشاذة لا يعني الالتزام بها بالضرورة؛ فقد كان يذكر بعض هذه القراءات على اعتبار أنها كانت موجودة في اللسان العربي لهجاتٍ في ألسنة بعض القبائل.

(١) المائدة: ١١٨.

(٢) مغني اللبيب: ١٦٣/٢ و ١٦٤.

ثانيا: شواهد الحديث النبوي الشريف:

الحديث "اسم من التحديث وهو الاخبار ثم سمي به قول أو فعل أو تقرير نسب إلى النبي ــ عليه الصلاة والسلام ــ"[١] . وهناك لفظ آخر يطلق على الحديث النبوي هو (الأثر) ويعني: ما أضيف إلى الرسول ــ صلى الله عليه وآله وسلم ــ أو الصحابة أو التابعين[٢] .

ومما لاشك فيه أن الرسول الكريم محمدًا صلى الله عليه وآله وسلم هو أفصح العرب، وكلامه أفصح الكلام بعد كلام الله تعالى، إلا أن الحديث النبوي الشريف لم ينل المكانة التي يستحقها في الدراسات الصّرفية والنحوية عند علماء العربية، فعلماء العربية منقسمون في استشهادهم بالحديث النبوي على ثلاثة مذاهب[٣]:

١- مذهب يمنع الاستشهاد به مطلقًا، وعلى رأسهم ابن الضائع (ت ٦٨٠هـ) وأبو حيان (ت٧٤٥هـ).
٢- مذهب يجوز الاستشهاد به مطلقًا، وعلى رأسهم ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) وابن هشام.
٣- مذهب يجوز الاستشهاد بالحديث المروي لفظا لا معنى، وعلى رأسهم الشاطبي (ت ٧٩٠هـ).

ووصفت خديجة الحديثي موقف ابن هشام من الحديث النبوي فقالت: إن ابن هشام الأنصاري أكثر من الاستشهاد بالحديث النبوي كثرة فاقت استشهاد ابن مالك[٤]. فقد بلغ عدد شواهد الحديث في هذا الكتاب (٦٣) حديثًا منها (١٢) حديثًا مستفادًا بها في الكتاب أكثر من مرة، وبهذا يصل مجموع شواهد الحديث فيه إلى (٧٨) شاهدًا[٥]. فمن مواضع استشهاده بالحديث الآتي:

---

(١) **الكليات:** ص٣٧٠.

(٢) ينظر: **الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية**، محمد ضاري حمادي، ط١، بغداد، اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر الهجري، ١٩٨٢، ص٢٠.

(٣) ينظر: **أصول التفكير النحوي:** ص٤٨.

(٤) ينظر: **موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف**، خديجة الحديثي، بغداد، دار الرشيد للنشر، ١٩٨١، ص٢٢.

(٥) يُنظَر: **منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني**، ص٣٣٢.

- جعل الغاية من معاني (حتى) "الحديث "**كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهوّدانه أو ينصّرانه**"[1]، يقول "إذ زمن الميلاد لا يتطاول فتكون حتى فيه للغاية، ولا كونه يولد على الفطرة علته اليهودية والنصرانية فتكون فيه للتعليل. ولك أن تخرجه على أن فيه حذفا أي يولد على الفطرة ويستمر على ذلك حتى يكون[2]؛ فابن هشام يستعمل لفظ التخريج بمعنى التأويل.
- أن من أوجه (عن) البدل نحو الحديث (**صومي عن أمك**)[3][4].
- أن من أوجه (كذا) أن تكون كلمة واحدة مركبة من كلمتين، مكنيًا بها عن غير عدد، كما جاء في الحديث **أنه يقال للعبد يوم القيامة: أتذكر يوم كذا وكذا؟ فعلت فيه كذا وكذا**[5] [6]
- أن من معاني (اللام الجارة) موافقة (بعد) نحو الحديث (**صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته**)[7][8].

يذكر ابن هشام الحديث من غير أن يقدم به بقوله: قال الرسول صلى الله عليه، وسلم أو ما يشبه ذلك، بل يشير إلى أنه حديث فقط.

وهذا احتياط جيد من ابن هشام؛ لأنه لا ينبغي أن يقول ذلك إلا وهو على يقين أو على غلبة ظن بأن الرسول قال ذلك. ثم إنه ليس في مورد تحديد رتبة الحديث حتى يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ونضيف إلى ذلك أنه من الثابت أن بعض الأحاديث التي

(1) **صحيح مسلم**، أبو الحسن هشام بن الحجاج القشيري النيسابوري، وفي طبعته: غاية الابتهاج لمقتفي أسانيد كتاب مسلم بن الحجاج، محمد بن محمد مرتضى الزبيدي، انظر: محمد الفارياني، الرياض، دار طيبة، ١٤٢٦هـ، ٢/١٢٢٦.

(2) **مغني اللبيب**: ١/١٢٥.

(3) **السنن الصغرى**، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، ط١، كراتشي ــ باكستان، جامعة الدراسات الإسلامية، ١٩٨٩، ٢/ ١٣٦؛ ونص الحديث: أخبرنا أبو الحسن محمد بن الحسين العلوي، أنا أحمد بن محمد بن الحسن الحافظ، أنا عبد الرحمن بن بشر، أنا مروان بن معاوية، حدثني عبد الله بن عطاء المدني، حدثني عبد الله بن بريدة الأسلمي، عن أبيه، قال: كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم ، فأتت امرأة فقالت: يا رسول الله، إني كنت تصدقت بوليدة على أمي فماتت أمي وبقيت الوليدة؟ قال: " قد وجب أجرك ورجعتإليك في الميراث " قالت : فإنها ماتت وعليها صوم شهر ؟ قال : " صومي عن أمك " قالت : فإنها ماتت ولم تحج قال: " فحجي عن أمك".

(4) **مغني اللبيب**: ١/١٤٧.

(٥) **السابق**: ١/١٨٧.

(٦) **لم أجده في كتب الحديث.**

(7) **صحيح البخاري"الجامع الصحيح"**، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، القاهرة، دار الشعب، ١٩٨٧، ٣/٣٤، ونص الحديث: حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زِيَادٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم، أَوْ قَالَ: قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ صلى الله عليه وسلم صُومُوا لِرُؤْيَتِهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَتِهِ فَإِنْ غُبِّيَ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلاَثِينَ.

(8) **مغني اللبيب**: ١/٢١٣.

استشهد بها موضوعة ولم يكن يعلم بذلك طبعًا، فأحسنَ أنه لم يقل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم. وقد اشتهد بالحديث: أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أني من قريش، وليس لهذا الحديث أصل فهو حديث موضوع. ومع ذلك فإن جلّ ما استشهد به ابن هشام من الأحاديث يدخل ضمن الأحاديث الصحيحة.

وأحيانًا يقدم للحديث بما يشبه ذلك كأن يقول (صحيح البخاري، أو صحيح مسلم)[١]، فقال: ويشكل عليهم أن بلى لا يجاب بها [عن] الإيجاب، وذلك متفق عليه، ولكن وقع في كتب الحديث ما يقتضي أنها يجاب بها الاستفهامُ [المجرَّدُ]؛ ففي صحيح البخاري في كتاب الإيمان أنه عليه الصلاة والسلام قال لأصحابه: "**أتَرْضَوْنَ أن تكونوا رُبُعَ أهل الجنة؟" قالوا: بلى**[٢]، وفي صحيح مسلم في كتاب الهبة: "**أيسرك أن يكونوا لك في البر سواء؟**"، قال: **بلى**، قال: "**فلا إذَن**"[٣]. وفيه أيضًا أنه قال: "**أنت الذي لقيتني بمكة؟**" فقال له المجيب: **بلى**[٤]، وليس لهؤلاء أن

---

(١) **مغني اللبيب**: ١/١١٤.

(٢) **صحيح البخاري"الجامع الصحيح"**، ٨/١٦٣، ونص الحديث: حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ عُثْمَانَ، حَدَّثَنَا شُرَيْحُ بْنُ مَسْلَمَةَ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ سَمِعْتُ عَمْرَو بْنَ مَيْمُونٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْعُودٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ بَيْنَمَا رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم مُضِيفٌ ظَهْرَهُ إِلَى قُبَّةٍ مِنْ أَدَمٍ يَمَانٍ إِذْ قَالَ لأَصْحَابِهِ أَتَرْضَوْنَ أَنْ تَكُونُوا رُبُعَ أَهْلِ الْجَنَّةِ؟ قَالُوا: بَلَى. قَالَ: أَفَلَمْ تَرْضَوْا أَنْ تَكُونُوا ثُلُثَ أَهْلِ الْجَنَّةِ؟ قَالُوا: بَلَى، قَالَ: فَوَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ إِنِّي لأَرْجُو أَنْ تَكُونُوا نِصْفَ أَهْلِ الْجَنَّةِ.

(٣) **صحيح مسلم"الجامع الصحيح"**، أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، بيروت، دار الجيل ودار الأفاق الجديدة، ٥/٦٦، ونص الحديث: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ وَعَبْدُ الأَعْلَى وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَيَعْقُوبُ الدَّوْرَقِىُّ جَمِيعًا عَنِ ابْنِ عُلَيَّةَ - وَاللَّفْظُ لِيَعْقُوبَ - قَالَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ انْطَلَقَ بِى أَبِى يَحْمِلُنِى إِلَى رَسُولِ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم- فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ اشْهَدْ أَنِّى قَدْ نَحَلْتُ النُّعْمَانَ كَذَا وَكَذَا مِنْ مَالِى. فَقَالَ « أَكُلَّ بَنِيكَ قَدْ نَحَلْتَ مِثْلَ مَا نَحَلْتَ النُّعْمَانَ ». قَالَ لاَ. قَالَ « فَأَشْهِدْ عَلَى هَذَا غَيْرِى - ثُمَّ قَالَ - أَيَسُرُّكَ أَنْ يَكُونُوا إِلَيْكَ فِى الْبِرِّ سَوَاءً ». قَالَ بَلَى. قَالَ « فَلاَ إِذًا ».

(٤) **صحيح مسلم"الجامع الصحيح"**، ٢/٢٠٨، ونص الحديث: حَدَّثَنِى أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرٍ الْمَعْقِرِىُّ حَدَّثَنَا النَّضْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا شَدَّادُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَبُو عَمَّارٍ وَيَحْيَى بْنُ أَبِى كَثِيرٍ عَنْ أَبِى أُمَامَةَ - قَالَ عِكْرِمَةُ وَلَقِىَ شَدَّادٌ أَبَا أُمَامَةَ وَوَاثِلَةَ وَصَحِبَ أَنَسًا إِلَى الشَّامِ وَأَثْنَى عَلَيْهِ فَضْلاً وَخَيْرًا - عَنْ أَبِى أُمَامَةَ قَالَ قَالَ عَمْرُو بْنُ عَبَسَةَ السُّلَمِىُّ كُنْتُ وَأَنَا فِى الْجَاهِلِيَّةِ أَظُنُّ أَنَّ النَّاسَ عَلَى ضَلاَلَةٍ وَأَنَّهُمْ لَيْسُوا عَلَى شَىْءٍ وَهُمْ يَعْبُدُونَ الأَوْثَانَ فَسَمِعْتُ بِرَجُلٍ بِمَكَّةَ يُخْبِرُ أَخْبَارًا فَقَعَدْتُ عَلَى رَاحِلَتِى فَقَدِمْتُ عَلَيْهِ فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- مُسْتَخْفِيًا جُرَءَاءُ عَلَيْهِ قَوْمُهُ فَتَلَطَّفْتُ حَتَّى دَخَلْتُ عَلَيْهِ بِمَكَّةَ فَقُلْتُ لَهُ مَا أَنْتَ قَالَ « أَنَا نَبِىٌّ ». فَقُلْتُ وَمَا نَبِىٌّ قَالَ « أَرْسَلَنِى اللَّهُ ». فَقُلْتُ وَبِأَىِّ شَىْءٍ أَرْسَلَكَ قَالَ « أَرْسَلَنِى بِصِلَةِ الأَرْحَامِ وَكَسْرِ الأَوْثَانِ وَأَنْ يُوَحَّدَ اللَّهُ لاَ يُشْرَكُ بِهِ شَىْءٌ ». قُلْتُ لَهُ فَمَنْ مَعَكَ عَلَى هَذَا قَالَ « حُرٌّ وَعَبْدٌ ». قَالَ وَمَعَهُ يَوْمَئِذٍ أَبُو بَكْرٍ وَبِلاَلٌ مِمَّنْ آمَنَ بِهِ. فَقُلْتُ إِنِّى مُتَّبِعُكَ. قَالَ « إِنَّكَ لاَ تَسْتَطِيعُ ذَلِكَ يَوْمَكَ هَذَا أَلاَ تَرَى حَالِى وَحَالَ النَّاسِ وَلَكِنِ ارْجِعْ إِلَى أَهْلِكَ فَإِذَا سَمِعْتَ بِى قَدْ ظَهَرْتُ فَأْتِنِى ». قَالَ فَذَهَبْتُ إِلَى أَهْلِى وَقَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- الْمَدِينَةَ وَكُنْتُ فِى أَهْلِى فَجَعَلْتُ أَتَخَبَّرُ الأَخْبَارَ وَأَسْأَلُ النَّاسَ حِينَ قَدِمَ الْمَدِينَةَ حَتَّى قَدِمَ عَلَىَّ نَفَرٌ مِنْ أَهْلِ يَثْرِبَ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ فَقُلْتُ مَا فَعَلَ هَذَا الرَّجُلُ الَّذِى قَدِمَ الْمَدِينَةَ فَقَالُوا النَّاسُ إِلَيْهِ سِرَاعٌ وَقَدْ أَرَادَ قَوْمُهُ قَتْلَهُ فَلَمْ يَسْتَطِيعُوا ذَلِكَ. فَقَدِمْتُ الْمَدِينَةَ فَدَخَلْتُ عَلَيْهِ فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتَعْرِفُنِى قَالَ « نَعَمْ أَنْتَ الَّذِى لَقِيتَنِى بِمَكَّةَ ». قَالَ فَقُلْتُ بَلَى. فَقُلْتُ يَا نَبِىَّ اللَّهِ أَخْبِرْنِى عَمَّا عَلَّمَكَ اللَّهُ وَأَجْهَلُهُ.

يحتجوا بذلك؛ لأنه قليل فلا يتخرج عليه التنزيل فيستدل بالحديث على أن (بلى) قد يجاب بها الاستفهام المجرد.

ما ذهب إليه ابن هشام مِنْ كونِ (بلى) لا يُجابُ عنها بالإيجاب يحتاج إلى شيء من التأمل والمراجعة. ذلك أنه إذا صحّ الحديث فدرجة موثوقيته أعلى من درجة موثوقية أي شاهد شعري، بخاصة إذا كان فيه إشكال أو كان قائله مجهولاً. أما أن ذلك قليل فلا يجوز أن يقال ذلك بحق أفصح العرب وأعلاهم بياناً صلوات الله وسلامه عليه.

ويتجه ابن هشام في استشهاده بالحديث أحياناً إلى الاكتفاء بموطن الشاهد من الحديث ومن أمثلة ذلك أنه ساق جزءاً من الحديث يحوى حذف الهمزة همزة الاستفهام فقال: " **وإنْ زَنَى وَإنْ سَرَقَ**"[1][2].

وأورد جزءاً من حديث اللُّقَطة في حذف الفاء من جواب الشرط، فقال: "**فإن جاءَ صاحبُهَا وإلا استَمْتعْ بها**"[3][4] .

ويلجأ أحياناً ابن هشام إلى الاستشهاد بالحديث كاملاً، مثل قوله عن الباء كما جاء في الحديث: (**لا يَزْني الزاني حينَ يَزْني وَهُوَ مُؤمِنٌ، ولا يَشرَبُ الخمرَ حين يشربُهَا وَهُوَ مُؤمِنٌ**)[5]؛ أي ولا يشرب هو، أي الشارب؛ إذ ليس المراد ولا يشرب الزاني[6].

([1]) **صحيح البخاري"الجامع الصحيح"**، ١٩٢/٧، ونص الحديث: حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ ، عَنِ الْحُسَيْنِ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ حَدَّثَهُ أَنَّ أَبَا الأَسْوَدِ الدِّيلِيَّ حَدَّثَهُ أَنَّ أَبَا ذَرٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، حَدَّثَهُ قَالَ أَتَيْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم، وَعَلَيْهِ ثَوْبٌ أَبْيَضُ وَهُوَ نَائِمٌ ثُمَّ أَتَيْتُهُ وَقَدِ اسْتَيْقَظَ فَقَالَ مَا مِنْ عَبْدٍ قَالَ : لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ ثُمَّ مَاتَ عَلَى ذَلِكَ إِلاَّ دَخَلَ الْجَنَّةَ قُلْتُ وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ قَالَ: وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ قُلْتُ وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ قَالَ وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ قُلْتُ وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ قَالَ وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ عَلَى رَغْمِ أَنْفِ أَبِي ذَرٍّ ، وَكَانَ أَبُو ذَرٍّ إِذَا حَدَّثَ بِهَذَا قَالَ وَإِنْ رَغِمَ أَنْفُ أَبِي ذَرٍّ. قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: هَذَا عِنْدَ الْمَوْتِ ، أَوْ قَبْلَهُ إِذَا تَابَ وَنَدِمَ وَقَالَ : لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ غُفِرَ لَهُ".

([2]) **مغني اللبيب**: ١٥/١.

([3]) **صحيح البخاري"الجامع الصحيح"**: ١٦٢/٧، ونص الحديث: حدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ سَلَمَةَ سَمِعْتُ سُوَيْدَ بْنَ غَفَلَةَ قَالَ لَقِيتُ أُبَيَّ بْنَ كَعْبٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ أَخَذْتُ صُرَّةً مِئَةَ دِينَارٍ فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ: عَرِّفْهَا حَوْلاً فَعَرَّفْتُهَا حَوْلَهَا فَلَمْ أَجِدْ مَنْ يَعْرِفُهَا ثُمَّ أَتَيْتُهُ فَقَالَ عَرِّفْهَا حَوْلاً فَعَرَّفْتُهَا فَلَمْ أَجِدْ ثُمَّ أَتَيْتُهُ ثَلاَثًا فَقَالَ احْفَظْ وِعَاءَهَا وَعَدَدَهَا وَوِكَاءَهَا فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلاَّ فَاسْتَمْتِعْ بِهَا فَاسْتَمْتَعْتُ فَلَقِيتُهُ بَعْدُ بِمَكَّةَ فَقَالَ: لاَ أَدْرِي ثَلاَثَةَ أَحْوَالٍ، أَوْ حَوْلاً وَاحِدًا.

([4]) **مغني اللبيب**: ١٦٥/١.

([5]) **صحيح البخاري"الجامع الصحيح"**: ١٦٢/٧، ونص الحديث: حدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُفَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ، حَدَّثَنَا عُقَيْلٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: لاَ يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهْوَ مُؤْمِنٌ، وَلاَ يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُ وَهْوَ مُؤْمِنٌ، وَلاَ يَسْرِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهْوَ مُؤْمِنٌ، وَلاَ يَنْتَهِبُ نُهْبَةً يَرْفَعُ النَّاسُ إِلَيْهِ فِيهَا أَبْصَارَهُمْ حِينَ يَنْتَهِبُهَا وَهْوَ مُؤْمِنٌ".

([6]) **مغني اللبيب**: ١٠٨/١.

ويعد أيضا الاستشهاد بالحديث من مقومات العملية التواصلية بين المرسل والمستقبل، وذلك عند الاستدلال على رأي نحوي، أو حكم نحوي، ومن ذلك:

- إن الصواب في (كل) المضافة إلى معرفة أن الضمير لا يعود إليها من خبرها إلا مفردًا مذكرًا على لفظها- يستدل بقول النبيّ عليه الصلاة والسلام[1]:

١. **(كل الناس يغدو فبائع نفسه فمعتقها أو موبقها)** [2].

٢. وقوله: **(كلكم راع، وكلكم مسؤول عن رعيته)** [3].

ترى الباحثة أنه إذا أريد بـ (كل) كلية ما تضاف إليه تقدمت فيقال: كل الناس، وإذا أريد بها توكيد الكلية تأخرت فيقال: الناس كلهم.

- استدل على أن (ما كسب)[4] مراد بها الولد كما جاء في الحديث "**أحقُّ ما أكلَ الرَّجُل مِنَ كَسْبه، وإنَّ وَلَدَهُ من كَسْبه)**[5] [6] .

ترى الباحثة معنى آخر غير الذي ذهب إليه ابن هشام. فالكسب ليس مقصوراً على تحصيل المال واقتنائه؛ فالجاه كسب، والصحة كسب، وطول العمر كسب، وبرّ أبناء المرء لأبيهم كسب، والانتماء إلى القبيلة كسب؛ فما أغنى عن أبي لهب مالُه، ولا أغنى عنه كل ما كسب من كل أولئك. ولذلك لا ينبغي أن يقال إن المراد هو الولد تعيينًا.

- استدل على إعمال (ما) أحيانًا حملاً على (إنْ) بقول الرسول الكريم: **(كَمَا تَكُونُوا يُوَلَّ عَلَيكم)** [7][8] .

---

(١) مغني اللبيب: ١/١٩٩.

(٢) **صحيح مسلم"الجامع الصحيح"**، ٢/٢٠٨، ونص الحديث: إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا حَبَّانُ بْنُ هِلاَلٍ حَدَّثَنَا أَبَانُ حَدَّثَنَا يَحْيَى أَنَّ زَيْدًا حَدَّثَهُ أَنَّ أَبَا سَلاَّمٍ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِى مَالِكٍ الأَشْعَرِىِّ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- «الطُّهُورُ شَطْرُ الإِيمَانِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ تَمْلأُ الْمِيزَانَ. وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ تَمْلآنِ - أَوْ تَمْلأُ - مَا بَيْنَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَالصَّلاَةُ نُورٌ وَالصَّدَقَةُ بُرْهَانٌ وَالصَّبْرُ ضِيَاءٌ وَالْقُرْآنُ حُجَّةٌ لَكَ أَوْ عَلَيْكَ كُلُّ النَّاسِ يَغْدُو فَبَائِعٌ نَفْسَهُ فَمُعْتِقُهَا أَوْ مُوبِقُهَا».

(٣) **صحيح البخاري"الجامع الصحيح"**: ٢/٦، ونص الحديث: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ قَالَ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ كُلُّكُمْ رَاعٍ وَزَادَ اللَّيْثُ قَالَ يُونُسُ كَتَبَ رُزَيْقُ بْنُ حُكَيْمٍ إِلَى ابْنِ شِهَابٍ - وَأَنَا مَعَهُ يَوْمَئِذٍ بِوَادِي الْقُرَى - هَلْ تَرَى أَنْ أُجَمِّعَ وَرُزَيْقٌ عَامِلٌ عَلَى أَرْضٍ يَعْمَلُهَا وَفِيهَا جَمَاعَةٌ مِنَ السُّودَانِ وَغَيْرِهِمْ وَرُزَيْقٌ يَوْمَئِذٍ عَلَى أَيْلَةَ فَكَتَبَ ابْنُ شِهَابٍ - وَأَنَا أَسْمَعُ - يَأْمُرُهُ أَنْ يُجَمِّعَ يُخْبِرُهُ أَنَّ سَالِمًا حَدَّثَهُ أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ عُمَرَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: كُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ الإِمَامُ رَاعٍ وَمَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ وَالرَّجُلُ رَاعٍ فِي أَهْلِهِ وَهْوَ مَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا وَمَسْؤُولَةٌ عَنْ رَعِيَّتِهَا وَالْخَادِمُ رَاعٍ فِي مَالِ سَيِّدِهِ وَمَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ- قَالَ وَحَسِبْتُ أَنْ قَدْ قَالَ - وَالرَّجُلُ رَاعٍ فِي مَالِ أَبِيهِ وَمَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ وَكُلُّكُمْ رَاعٍ وَمَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ.

(٤) في قوله تعالى:﴿ مَآ أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُۥ وَمَا كَسَبَ ﴾ المسد: ٢.

(٥) **سنن الدارمي**، عبدالله بن عبدالرحمن أبو محمد الدارمي، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، خالد السبع العلمي، ط١، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٤٠٧هـ، ٢/٣٢١.

(٦) **مغني اللبيب**: ١/٣١٥.

(٧) **النهاية في غريب الحديث والأثر**، ١/٢٩٤؛ ونص الحديث: كما تكونون يُولَّى عليكم .

(٨) **مغني اللبيب**: ٢/٦٩٧.

- استدل على إعطاء (إن) الشرطية حكم (لَوْ) في الإهمال بما روى في الحديث: (فإنْ لا تَرَاهُ فإنَّهُ يَرَاك)[1][2].

وقد تحققت الباحثة من رواية الحديث، فاللفظ الموجود في كتب السنة هو: "فإنك إن كنت لا تراه فهو يراك". وبذلك يسقط الاستشهاد باللفظ الذي أورده ابن هشام على إعطاء (إن) حكم (لو).

- استدل على إهمال متى حكمًا لها بحكم إذا، كقول أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها: (وأنه متَى يقُومُ مقَامَكَ لا يُسْمِعِ الناس)[3][4].

والذي تراه الباحثة أن (متى) في هذا الحديث ظرف زمان، وليس اسم شرط؛ فالمعنى هكذا: وأنه حين يقوم مقامك، وبذلك يكون هذا الاسم ذا وظائف متعددة؛ فهو يستعمل اسم شرط، واسم استفهام، وظرف زمان، ولا داعي للقول إنه قد أهمل.

---

(١) **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون، إشراف: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط١، مؤسسة الرسالة، ٢٠٠١، ٤٤٦/٢٩ ونص الحديث: حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ أَبِي حُسَيْنٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي شَهْرُ بْنُ حَوْشَبٍ، عَنْ عَامِرٍ أَوْ أَبِي عَامِرٍ أَبِي مَالِكٍ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَمَا هُوَ جَالِسٌ فِي مَجْلِسٍ فِيهِ أَصْحَابُهُ، جَاءَهُ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي غَيْرِ صُورَتِهِ، يَحْسِبُهُ رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَرَدَّ عَلَيْهِ السلام، ثُمَّ وَضَعَ جِبْرِيلُ يَدَهُ عَلَى رُكْبَتَيِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَالَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَا الإسلام ؟ قَالَ: " أَنْ تُسْلِمَ وَجْهَكَ لِلَّهِ، وَتَشْهَدَ أَنْ لا إِلَهَ إلا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ " قَالَ: فَإِذَا فَعَلْتُ ذَلِكَ فَقَدْ أَسْلَمْتُ ؟ قَالَ: نَعَمْ . ثُمَّ قَالَ: مَا الإِيمَانُ ؟ قَالَ: " أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ، وَالْيَوْمِ الآخِرِ، وَالْمَلَائِكَةِ، وَالْكِتَابِ، وَالنَّبِيِّينَ، وَالْمَوْتِ، وَالْحَيَاةِ بَعْدَ الْمَوْتِ، وَالْجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَالْحِسَابِ، وَالْمِيزَانِ، وَالْقَدَرِ كُلِّهِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ " قَالَ: فَإِذَا فَعَلْتُ ذَلِكَ فَقَدْ آمَنْتُ ؟ قَالَ: " نَعَمْ " . ثُمَّ قَالَ: مَا الإِحْسَانُ يَا رَسُولَ اللهِ ؟ قَالَ: " أَنْ تَعْبُدَ اللهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنَّكَ إِنْ كُنْتَ لا تَرَاهُ فَهُوَ يَرَاكَ " قَالَ: فَإِذَا فَعَلْتُ ذَلِكَ فَقَدْ أَحْسَنْتُ ؟ قَالَ: " نَعَمْ " . وَيَسْمَعُ رَجْعَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَيْهِ وَلا يَرَى الَّذِي يُكَلِّمُهُ، وَلا يَسْمَعُ كَلَامَهُ . قَالَ: فَمَتَى السَّاعَةُ يَا رَسُولَ اللهِ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "سُبْحَانَ اللهِ، خَمْسٌ مِنَ الْغَيْبِ لا يَعْلَمُهَا إلا اللهُ {إِنَّ اللهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ، وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ} [لقمان: ٣٤] " قَالَ السَّائِلُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنْ شِئْتَ حَدَّثْتُكَ بِعَلَامَتَيْنِ تَكُونَانِ قَبْلَهَا . فَقَالَ: " حَدِّثْنِي " فَقَالَ: " إِذَا رَأَيْتَ الأَمَةَ تَلِدُ رَبَّهَا (١) ، وَيَطُولُ أَهْلُ الْبُنْيَانِ بِالْبُنْيَانِ، وَكَانَ الْعَالَةُ الْحُفَاةُ رُءُوسَ النَّاسِ". قَالَ: وَمَنْ أُولَئِكَ يَا رَسُولَ اللهِ ؟ قَالَ: "الْعَرِيبُ " قَالَ: ثُمَّ وَلَّى، فَلَمْ يُرَ طَرِيقَهُ بَعْدُ، قَالَ: " سُبْحَانَ اللهِ – ثَلَاثًا – جَاءَ لِيُعَلِّمَ النَّاسَ دِينَهُمْ، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ مَا جَاءَ لِي قَطُّ إِلا وَأَنَا أَعْرِفُهُ، إِلا أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْمَرَّةُ ".

(٢) **مغني اللبيب**: ٦٩٨/٢.

(٣) **صحيح البخاري"الجامع الصحيح"**: ١٨٢/١، ونص الحديث: حدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنِ الأَعْمَشِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنِ الأَسْوَدِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ: لَمَّا ثَقُلَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم جَاءَ بِلَالٌ يُؤْذِنُهُ بِالصَّلَاةِ فَقَالَ مُرُوا أَبَا بَكْرٍ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ وَإِنَّهُ مَتَى مَا يَقُمْ مَقَامَكَ لَا يُسْمِعُ النَّاسَ فَلَوْ أَمَرْتَ عُمَرَ فَقَالَ مُرُوا أَبَا بَكْرٍ يُصَلِّي بِالنَّاسِ فَقُلْتُ لِحَفْصَةَ قُولِي لَهُ إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ وَإِنَّهُ مَتَى يَقُمْ مَقَامَكَ لَا يُسْمِعِ النَّاسَ فَلَوْ أَمَرْتَ عُمَرَ قَالَ إِنَّكُنَّ لَأَنْتُنَّ صَوَاحِبُ يُوسُفَ مُرُوا أَبَا بَكْرٍ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ فَلَمَّا دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ وَجَدَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم فِي نَفْسِهِ خِفَّةً فَقَامَ يُهَادَى بَيْنَ رَجُلَيْنِ وَرِجْلَاهُ يَخُطَّانِ فِي الأَرْضِ حَتَّى دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَلَمَّا سَمِعَ أَبُو بَكْرٍ حِسَّهُ ذَهَبَ أَبُو بَكْرٍ يَتَأَخَّرُ فَأَوْمَأَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم فَجَاءَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم حَتَّى جَلَسَ عَنْ يَسَارِ أَبِي بَكْرٍ فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يُصَلِّي قَائِمًا، وَكَانَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم يُصَلِّي قَاعِدًا يَقْتَدِي أَبُو بَكْرٍ بِصَلَاةِ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم وَالنَّاسُ مُقْتَدُونَ بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٤) **مغني اللبيب**: ٦٩٨/٢.

- استدل على موافقة (كأيّ) (كم) في الاستفهام بقول أُبيّ بن كعب لابن مسعود رضي الله عنهما : (كأيٍّ تقرأ سُورَةَ الأحْزابِ آية)[1]، فقال: ثلاثًا وسبعين.

- استدل على حذف التمييز فقال "وهو شاذ في باب (نِعْمَ)، نحو: (مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الجمعةِ فَبِها ونِعْمَت)[2]؛ أي فبالرخصة أخذ ونعمت رخصةً"[3].

ترى الباحثة خلاف ما ذهب إليه ابن هشام من أن حذف التمييز شاذ. إن التمييز وهو (رخصةً) مفهومٌ من مضمون الحديث، وما كان حذفه كذلك لا يقال عنه إنه شاذ.

لا بدّ هنا من وقفة عند الاستشهاد بالحديث الشريف فنقول: إنّ عدم الاستشهاد به كان نتيجة حتيمة للمنهج الذي اتبعه النحاة في تضييق السماع، فكان تضييقًا في الزمان وفي المكان، وها هو ذا يصبح تضييقاً في المجال، أي مجال المسموع، والمراد به الحديث الشريف. فالذين منعوا الاستشهاد به لم يستثنوا ما كان رواته قريبي عهد من الرسول صلى الله عليه وسلم، ومن هذا الصنف ما يسمى الأحاديث الثلاثية، كالتي رواها مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهي من أصحّ الأحاديث وأدقها رواية وضبطًا. وإن ردّ هذا النوع من الأحاديث فيه مجافاة للمنهج العلمي السليم.

أما الادعاء بأنه يخشى أن تكون الأحاديث قد رويت بالمعنى فادّعاء غير مقبول كذلك؛ لأنّ علماء الحديث كانوا حريصين على نقل الحديث بألفاظه. وهذا يكفي فيه غلبة الظن؛ والعلوم الإنسانية قائمة على غلبة الظن. وخير دليل على ذلك أن العلل التي أقام عليها النحاة منهجهم في التعليل ظنية وليست يقينية.

---

(١) مغني اللبيب: ١/١٨٦

(٢) سنن الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى، تحقيق: أحمد محمد شاكر، القاهرة، ١٩٣٧، ٢/٢٨٢.

(٣) مغني اللبيب: ٢/٦٣٤.

وأما الادعاء بأن بعض الرواة كانوا من الأعاجم فلا قيمة له علميًا؛ لأنّ هؤلاء الرواة كانوا يتكلمون العربية في مجتمع ناطق بها، والذين يروون الأحاديث الصحيحة هم من أهل العلم والضبط. والحديث الصحيح الذي يرويه أهل العلم والضبط يؤخذ به في الدين وهو أشد خطورة من اللغة فكيف يؤخذ به دينًا ولا يؤخذ به لغة؟

لقد أكثر ابن هشام من الاستشهاد بالحديث بالقياس إلى غيره. ولكن كان من الممكن أن يتوسع فيه أكثر، فيقبل الاستشهاد بكل حديث صحيح، ولو فعل لوقف على ثروة هائلة من لغة الحديث الشريف.

ثالثا: الشواهد الشعرية:

يعتمد ابن هشام على الشواهد الشعرية في تقوية رأيه أو تحليله للمسائل النحوية، والاستشهاد أو الاستدلال من مقتضيات الأحوال في العملية التواصلية.

كان ابن هشام يستشهد بالشعر لما قلَّ أو كان نادرًا، كاستشهاده بلغة عقيل في الجر بـ (لعلٍّ)، وعدّها بمنزلة الحرف الزائد، قال ابن هشام: "لأنها بمنزلة الحرف الزائد، ألا ترى أن مجرورها في موضع رفع على الابتداء بدليل ارتفاع ما بعده على الخبرية".

قال [الطويل]:

.... لَعَلَّ أبي المِغْوارِ مِنكَ قَرِيــب[1]

ولأنها لم تدخل لتوصيل عامل بل لإفادة معنى التوقع، كما دخلت ليت لإفادة معنى التمني، ثم إنهم جروا بها منبهة على أن الأصل في الحروف المختصة بالاسم أن تعمل الإعراب المختص به كحروف الجر"[2]. ولكن هذا التخريج الذي ذهب إليه ابن هشام غير مقنع.

وذكر في مبحث (حذف المفعول به): حذف عائد المُخبَر عنه كقوله[3] [المتقارب]:

.... فَثَوْبَاً نسيتُ وثــوبٌ أجــرّ[4] (46)

وقوله في حديثه عن النيابة: "وإما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف، كما ضمن بعضهم (شربن) في قوله[الطّويل]:

([1]) الشاهد لكعب بن سعد بن عمرو الغنوي في: **شعر كعب بن سعد الغنوي**، جمع وتحقيق ودراسة: عبد الرحمن محمد الوصيفي، القاهرة، مكتبة الأدب، ١٩٩٨، ص٨٣؛ وصدر الشاهد: فقلتُ: **ادْعُ أخْرَى وارْفَعِ الصوتَ دعوةً**.

([2]) **مغني اللبيب**: ٤٤١/٢.

([3]) **السابق**: ٤٧٢/٢.

([4]) الشاهد لامرئ القيس في: **ديوانه**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٥، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٥، ص١٥٩: ورواية الديوان **فأقبلت زحفا على الركبتين.... فَثَوْبَاً نسيتُ وثوبٌ أجرُّ**

شربن بماء البحر ثم تنـــصب ....[1]

معنى (روين)، و(أحسن) في قوله تعالى ﴿وَقَدۡ أَحۡسَنَ بِيٓ﴾[2]، معنى (لطف)، وإما على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى "[3].

ترى الباحثة أنّ الاستشهاد برواية (شربن) في هذا الشاهد تجعلها محل تساؤل عن صحة الاستشهاد بها على تضمين (شربن) معنى (روين)، فرواية الديوان ليس فيها شيء من التضمين، فهي بلفظ (روين). وتفضل الباحثة الأخذ برواية الديوان.

إن أغلب الشواهد الشعرية لدى ابن هشام مقصود به التمثيل لتوضيح القواعد، ومن ذلك أنه عند حديثه عن (رُبَّ) يقول: والدليل على صحة استقبال ما بعدها قوله[4][الوافر]:

فإنْ أهلك فرُبَّ فتىً سيبكي علىّ مهذّبٍ رخصِ البنانِ[5]

فالاستدلال في هذا صريح.

وعند حديثه في مبحث الفاء نفسها يقول: "إن كون الفاء للغاية بمنزلة (إلى) غريب، وقد يستأنس له بمجيئ عكسه في نحو قوله[الطويل]:

وأنتِ التي حبّبتِ شغبًا إلى بَدَا إليّ وأوطاني بلادٌ سواهُما[6]

إذ المعنى شغبًا فبدا، وهما موضعان، ويدل على إرادة الترتيب قوله بعده[الطويل]:

---

(1) الشاهد لأبي ذؤيب الهذلي في: **شرح أشعار الهذليين**، ١٢٩/١ ورواية البيت في الديوان:

تَرَوَّت بماء البحر ثم تنصبت على حبشياتٍ لهن نئيج

(2) يوسف: ١٠٠.

(3) **مغني اللبيب**: ١١١/١.

(4) **السابق**: ١٣٧/١.

(5) الشاهد لجحدر بن مالك في: **معجم شواهد النحو الشعرية**: رقم (٢٩٩٣).

(6) الشاهد لكثير عزّة في: **ديوانه**: جمعه وشرحه: إحسان عباس، بيروت، دار الثقافة، ١٩٧١، ص٣٦٣، ورواية البيت في الديوان:

لَعَمري، لقدْ حبّبتِ شغبًا إلى بَدَا إليّ، وأوطاني بلادٌ سواهُما

حَلَلتِ بهذا حلّةً ثم حلّةً   بهذا، فَطابَ الواديانِ كِلاهُما[1]

وهذا معنى غريب؛ لأني لم أرَ من ذكره"[2].

ترى الباحثة أنّ ورود (إلى) بمعنى الفاء في قوله (إلى بدا) إنْ دلّ على الفاء فهو غريب جدًا، وهو دليل على أنّ الشعراء قد يضطرون إلى استخدام تعبيرات لا يستعلمونها هم ولا غيرهم في لغة الحديث اليومي. ولذلك لا يُعَدّ هذا دليلاً على ما يجري على ألسنة العرب.

وعند الحديث عن الجهات التي تخالف (لا) فيها (ليس) يذكر أن ذكر خبر(لا) قليل، حتى إن الزجاج لم يظفر به، فادعى أنها تعمل في الاسم خاصة، ويرده قوله[الطويل] [3]:

تعزّ فلا شيءً على الأرض باقيا   ولا وَزَرٌ مما قضى الله واقيا[4]

ترى الباحثة أنّ عدم الاستشهاد بهذا الشاهد أفضل ما دام قائله مجهولاً.

ويذكر الشواهد مستدلاً بها ونجده أيضًا ينقل استدلال غيره، ومن ذلك ما ينقله عن السهيلي من أنها تأتي حرفًا بدليل قول زهير [الطويل]:

ومهما تكن عند امرىءٍ من خليقةٍ   وإن خالَها تخفَى على الناس تُعلَم [5]

قال: فهي هنا حرف بمنزلة إنْ، بدليل أنها لا محل لها، وتبعه ابن يسعون واستدل بقوله[6] [البسيط]:

---

(1) الشاهد لكثير عزّة في: **ديوانه**: ص٣٦٣. ورواية البيت في الديوان

وحلّتْ بهذا حلّةً ثمّ أصبَحَتْ بأخرى...... فَطابَ الواديانِ كِلاهُما

(2) **مغني اللبيب**: ١/١٦٢ و١٩٣

(3) **السابق**: ١/٢٣٩

(4) الشاهد بلا نسبة في: **معجم شواهد النحو الشعرية**: رقم (٣١٩٩) .

(5) الشاهد لزهير بن أبي سلمى في: **ديوانه**: شرحه وقدم له: علي حسن فاعور، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٨٨، ص١١١.

(6) **مغني اللبيب**: ١/٣٣٠.

قد أوبيتْ كلَّ ماء فهي ضاوية ٌ   مهما تصبْ أفقًا من بارقٍ تشمِ(١)

وينقل استدلال الكوفيين على أن اللام في المستغاث بقية اسم، وهو (آل) كما في قول الشاعر(٢)[الوافر]:

فخيرٌ نحن عند الناس منكم   إذا الداعي المثوِّب قال يالاَ(٣)

ومن نقله لاستدلال غيره أيضًا ما حكاه عن الجرمي من قوله: لا تفيد الفاء الترتيب في البقاع بدليل قوله[الطَّويل](٤):

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكرَى حَبِيــبٍ وَمَنْــزِلِ   بسقْط اللّوى بَيْنَ الدَّخول فَحَوْمَلِ(٥)

ترى الباحثة أن الفاء تدل على ترتيب الوقوف بين الدخول وحومل، من غير أن يكون هذان المكانان متجاورين بالضرورة.

ومنه أنه عند الكلام في (لوما) يقول: زعم المالَقي أنها لم تأتِ إلا للتحضيض(٦)، ويرده قول الشاعر[البسيط]:

لَوْمَا الإِصَاخَةُ للوُشَاةِ لَكَانَ لِي   مِنْ بَعْدِ سُخْطِكَ فِي رِضَاكَ رَجَاءُ(٧)

---

(١) الشاهد لساعدة بن جؤبة الهذلي في: شرح أشعار الهذليين: ١١٢٨/٢ . ورواية الديوان
قد أوبيتْ كلَّ ماء فهي طاويةٌ....... مهما تصبْ أفقًا من بارقٍ تشمِ

(٢) مغني اللبيب: ٢١٩/١.

(٣) الشاهد لزهير بن مسعود الضبي في: معجم شواهد النحو الشعرية: رقم (٢١٦٣).

(٤) مغني اللبيب: ١٦١/١.

(٥) الشاهد لامرئ القيس في: ديوانه: ص٨.

(٦) مغني اللبيب: ٢٧٦/١.

(٧) الشاهد بلا نسبة في: معجم شواهد النحو الشعرية: رقم (٨) .

تری الباحثة أنّ (لوما) في هذا الشاهد لها دلالتان أولاهما أنها بمعنى (لولا)، فيكون المعنى: لولا سماعُك للوشاة لكان لي رجاء في رضاك بعد أن سخطت عليّ. فهو هنا يقرّر أن السماع للوشاة قد وقع.

وثانيتهما وهي دلالة تحضيضية تداولية تشير إلى تنبيه المخاطب وتحذيره من الوشاة، بحيث لا يقع في أحابيلهم في المستقبل. ومع هذا فإن الباحثة لا تميل إلى الأخذ بشاهد قائله مجهول. وإنما وضحت الباحثة رأيها في ما رفضه المالقي وارتضاه ابن هشام من كون (لوما) تأتي لغير التحضيض. والتحضيض في هذا البيت ليس معنى مباشرًا ولكنه معنى تداولي.

في مبحث (لعل) يذهب إلى أنها تتصل بها (ما) الحرفية، فـ "تكفها عن العمل، لعدم اختصاصها حينئذ"[1]، ويستدل لذلك بقول الشاعر[الطويل]:

.... لعلّما أضاءت لك النارُ الحمارَ المقيدَا[2]

إنّ قوله: "لعدم اختصاصها حينئذٍ" يعني تداوليًا أنّ ثمة استعمالين لحرف الترجّي (لَعلَّ) أحدهما أن تكون غير متصلة بـ (ما) فتكون مختصة بنصب اسمها ورفع خبرها، فتكون (لعل) ذات وظيفتين تركيبية ودلالية، والآخر أن تتصل بـ (ما) فيفقدها الاتصال هذه الوظيفة، فيصبح الترجي ذا وظيفة دلالية فقط.

وفي مواضع تقدير الحرف المحذوف قال في حذف (أنْ) الناصبة: "(وقال به سيبويه[3] في قوله[الطويل]:

فلم أر مثلها خُباسة واجدٍ ونَهْنَهْتُ نفسي بعدما كِدْتُ أفعَلَه[4]

---

(1) مغني اللبيب: ١/٢٨٧.

(2) الشاهد للفرزدق في: ديوانه ١/١٦١، وهو بتمامه:

أعد نظرا يا عبد قيس لعلما أضاءت لك النار الحمار المقيدا

(3) أي: تقدير (أن) ناصبة للفعل (افعله) في بيت عامر بن جوين الطائي الآتي، ينظر: الكتاب: ١/٣٠٧.

(4) الشاهد لعامر بن جوين الطائي في: معجم شواهد النحو الشعرية: رقم (٢١٦٨)؛ وهو في: ديوان امرىء القيس، ص٤٧٢؛ الخباسة: الغنيمة، ونهنهت: كففت.

وقال المبرد: الأصل: أفعلها، ثم حذفت الألف ونقلت حركة الهاء إلى ما قبلها. وهذا أولى من قول سيبويه؛ لأنه أضمر (أن) في موضع حقها ألا تدخل فيه صريحا وهو خبر (كاد)، واعتد بها مع ذلك بإبقاء عملها"[١].

وإنما رجّح ابن هشام تأويل المبرد على تقدير سيبويه (أن) الناصبة للفعل (افعل) الواقع خبرًا للفعل (كاد) قائم على أساس أن اقتران خبر (كاد) بـ(إنْ) لا يجوز عنده إلا في شعر[٢].

والذي تراه الباحثة أن الشاعر اضطر إلى نصب الفعل بـ (أن) المضمرة، ولا حاجة إلى تأويل المبرّد. وأما ما قاله ابن هشام من أنّ إضمار (أنْ) لا يجوز إلا في الشعر فذلك كافٍ لردّ تأويل المبرد لنصب (أفعله). فهي ضرورة شعرية لا غير، وبذلك لا وجه لترجيح ابن هشام لتأويل المبرد.

ووَجَّه ابن هشام بعض الشواهد الشعرية على التضمين، كقول أبي كبير الهذلي[الكامل][٣]:

ممن حملن به وهنّ عَوَاقِدٌ حُبُكَ النطاق فشبّ غير مُهَبَّلِ[٤]

حملت به في ليلة مزءودة كرها، وعقد نطاقها لم يحلل[٥]

قال فيه: "والشاهد فيهما أنه ضمن (حمل) معنى (علق) ولولا ذلك لعدى بنفسه مثل ﴿حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ كُرْهًا﴾[٦]"[٧].

([١]) **مغني اللبيب**: ٦٤٠/٢.

([٢]) الكتاب: ١٢/٣، ١٦٠.

([٣]) **ديوان الهذليين**، دار الكتب المصرية، ١٩٦٥، ٩٢/٢.

([٤]) عواقد جمع عاقدة، وحبك النطاق: شدّه، والمهبل: الثقيل.

([٥]) مزءودة: مذعورة.

([٦]) الأحقاف: ١٥.

([٧]) **مغني اللبيب**: ٦٨٦/٢.

والذي تراه الباحثة أنّ الفعل (حملت) يتعدى بنفسه وبحرف الجرّ؛ يتعدى بنفسه عندما تكون دلالة الفعل على مطلق عملية الحمل، ويتعدى بحرف الجر عندما يكون الحمل في بدايته ولا حاجة إلى تأويل (حملت به) بأن الفعل (حملت) ضُمِّن معنى الفعل (علقت).

وقد استشهد ابن هشام بالعديد من الشواهد الشعرية على التضمين، فمن شواهده قول قيس بن زهير العبسي[الوافر]:

ألـــمْ يأتيــكَ والأنبــاءُ تنمـــي بما لاقَتْ لبونُ بنـــي زيـــاد[1]

وقول عمرو بن ملقط الباهلي [الرجز]:

مَهْمَا ليَ اللّيلـــةَ مهمـــا لِيَـــهْ أوْدَى بنعليَّ وســـرّ بَالِيَـــهْ[2]

رأى ابن هشام زيادة الباء في (بما) و(بنعليّ) للضرورة ثم قال: "وقال ابن الضائع في الأول إن الباء متعلقة بــ(تنمي) وأن فاعل (يأتي) مضمر، فالمسألة من باب الإعمال. وقال ابن الحاجب في الثاني: الباء معدية كما تقول (ذهب بنعليّ) ولم يتعرض لشرح الفاعل، وعلامَ يعود إذا قدر ضميراً في (أودى)؟

ويصح أن يكون التقدير أودى هو، أي مودٍ؛ أي: ذهب ذاهب"[3].

ودخول الباء مزيدة في خبر (أن) المفتوحة الهمزة هو من النادر.

واشترط ابن هشام شرطين لإقرار صحة الشاهد وحسنه عند الحكم بعطفه على التوهم فقال: وشرط جوازه صحة دخول ذلك العامل المتوهَّم، وشرط حسنه كثرة دخوله هناك؛ ولهذا حسن قول الشاعر [البسيط]:

---

(1) الشاهد في: **معجم شواهد النحو الشعرية: رقم (٧٥٥).**

(2) السابق (٣٢٠٥).

(3) **مغني اللبيب:** ١٠٨/١

مَا الحَازِمُ الشّهمُ مِقْدَامًا ولا بَطَـلٍ   إنْ لم يَكُنْ للهَوَى بالحَقِّ غَلابَـا[1]

ولم يحسن قول الآخر[2][السريع]:

ومـا كنـتُ ذا نيـربٍ فـيهمُ   ولا مُـنْمِشٍ فـيهمُ مُنْمِـلِ[3]

لقلة دخول الباء على خبر (كان)، بخلاف خبري (ليس وما)[4].

ترى الباحثة خلاف ما ذهب إليه ابن هشام؛ فسواء حَسُنَ الشاهد الأول في نظره أو لم يحسن، وسواء قبل الشاهد الثاني أو لم يقبله، فإن الاستشهاد بشاهد قائله مجهول لا يحسن أن يكون شاهدًا.

واستشهد لرفع ما أشكل من كلام العرب بما وجهّه من قول ابن المعتز[البسيط]:

هَلْ ترجِعَنَّ ليالٍ قد مضينَ لنـا   والعيشُ منقلب إذْ ذَاكَ أفنانـا؟[5]

وبيان ذلك أنّ العرب قد يحذفون شطر الجملة، ويضيفون ما بقي منها إلى (إذ)؛ فيظن من لا خبرة له بكلام العرب أنّ (إذْ) أضيفت إلى مفرد (ذاك)، والتقدير هو: إذ ذاك كذلك.

في استشهاد ابن هشام بالشواهد الشعرية ثلاثة أمور يحسن أن نقف عندها أولها: إنّ ابن هشام مسبوق باستشهاد النحاة بالشعر، ولكنه أكثر من الاستشهاد بالشعر على نحو ملحوظ. وربما كان له ما يؤيده في ذلك من حيث إنّ الشعر والكلام كانا يجريان على ألسنة العرب كسليقتهم اللغوية، فهما نوعان من هذه السليقة، وإن ما يجري من نظام لغوي عام في حديث الناس يجري مثله في الشعر تقريباً.

([1]) لم أعثر على قائله؛ والبيت من شواهد: **معجم شواهد النحو الشعرية**: رقم (٢٣٨).

([2]) لم أقف على قائله؛ والبيت من شواهد: **معجم شواهد النحو الشعرية**: رقم (٢٣٦٣).

([3]) النيرب: النميمة، والمنمل: المثير النميمة، والمنمش: المفسد ذات البين.

([4]) **مغني اللبيب**: ٤٧٧/٢.

([5]) الشاهد لابن المعتز في: **معجم شواهد النحو الشعرية**: رقم (٢٨٨٦)، ولا يوجد في شعره.

وثانيهما: أنه على الرغم من جريان الشعر على ألسنة الناس فإنّ حديث الناس شيء والشعر شيء آخر. صحيح أنّ التزامهما بالنظام العام للغة واحد، لكنَّ الشعر يُغالب اللغة في الحياة اليومية، ويحاول أن يخرج في بعض الجزئيات عن تفصيلات النظام اللغوي الذي يجري على ألسنة الناس في شؤون الحياة اليومية. ولذلك ترى الباحثة أنّ الإكثار من الشواهد الشعرية في تقعيد القواعد النحوية مرجوح ولكنه غير مردود.

وثالثها: أنّ ثمة شواهد شعرية مصنوعة، أو لم يعرف قائلها، والمنهج العلمي الصحيح يقتضي ألا يُقام لمثل هذه الشواهد وزن، وأن تُطرح فلا يؤخذ بها. فكون قائلها غير معروف ينزع منها الثقة، كيف لا وقد رُفض الاستشهاد بالحديث استناداً إلى أسباب منها عدم الوثوق بنسبته إلى الرسول صلى الله عليه وسلم؟

الفصل الثالث

المعنى في التفكير النحوي عند ابن هشام

اهتم ابن هشام في (مغني اللبيب) بالمعنى اهتمامًا بالغًا، فكان يلجأ إليه في أثناء تحليله لإثبات صحة آرائه والرد على مخالفيه، وإذا ما تعارض المعنى والقاعدة فإنه يقدم المعنى عليها.

المبحث الأول: وظيفة المعنى

إن للمعنى عند ابن هشام وظيفتين أساسيتين هما:

أولا: توجيه المعنى للإعراب

استند ابن هشام في توجيهاته على صحة المعنى ورفض كل ما يؤدي إلى فساده، ومثال ذلك الجهة الأولى من الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من قبلها، وقد جعلها مضمون الباب الخامس من كتابه، وهي مراعاة ما تقتضيه الصناعة وعدم مراعاة المعنى، وجعل ذلك سببًا تزلُّ به الأقدام في مواطن كثيرة[1].

ذكر ابن هشام أن أول واجب ينبغي للمعرب أن يفعله، هو فهمه معنى الإعراب، الذي يذهب إليه في الإفراد والتركيب[2]. ويضرب لذلك ما حكي له أن بعض مشايخ الإقراء أعرب لتلميذه قول الشاعر[السريع] [3]:

لا يُبْعِدِ اللهُ التَّلَبُّبَ والـــ ـــغَاراتِ إذْ قالَ الخميسُ: نَعَمْ[4]

فقال: نعم حرف جواب، ثم بيَّن معنى البيت، وطلب محل الشاهد في البيت، فلم يجد ما يدل على صحة هذا الإعراب، وإنما نعم هنا واحد الأنعام، وهو خبر لمحذوف، أي هذه نعم، وهو محل الشاهد[5].

---

(1) **مغني اللبيب**: ٥٢٧/٢.

(2) **السابق**: ٥٢٧/٢.

(3) **السابق**: ٥٢٨/٢.

(4) الشاهد للمرقش الأكبر في: **معجم شواهد النحو الشعرية**: رقم (٢٨٤٢).

(5) **مغني اللبيب**: ٥٢٨/٢.

وينقل في ذلك أيضًا "ما حكاه بعضهم من أنه سمع شيخًا يعرب لتلميذه (قيمًا) من قوله تعالى ﴿ٱلْكِتَٰبَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا﴾[1]، صفة لعوجًا، قال: فقلت له: يا هذا كيف العوج قيمًا؟ وترحّمتُ على مَنْ وقف من القُرّاء على ألف التنوين في (عوجًا) وَقْفَةً لطيفة دَفْعًا لهذا التوهم، وإنما(قيمًا) حال"[2]

اهتم ابن هشام بقضية التلازم بين المعنى والإعراب، ويدلل على ذلك بأمثلة اعتُبر فيها اللفظ وأبعد المعنى، فحصل الفساد، منها قوله في حكاية عن قوم شعيب: ﴿أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَآ أَوْ أَن نَّفْعَلَ فِيٓ أَمْوَٰلِنَا مَا نَشَٰٓؤُا۟﴾[3]: "فإنه يتبادر إلى الذهن عطف (أن نَّفعلَ) على (أن نتركَ)، وذلك باطل؛ لأنه لم يأمرهم أن يفعلوا في أموالهم ما يشاءون، وإنما هو عطف على (ما)؛ فهو مَعْمُول للتَّرك، والمعنى: أن نترك أن نفعل، نعم مَنْ قرأ تفعل وتشاء ــ بالتاء لا بالنون ــ فالعطف على (أن نترك) وموجب الوهم المذكور أنْ المعرب يرى أن والفعل مرَّتين، وبينهما حرف العطف"[4].

ويستشهد ابن هشام لذلك بقول الشاعر[الكامل]:

لَنْ ما رأيتُ أبا يزيدَ مُقَاتِلا   أدَعَ القِتَالَ وأَشْهَدَ الهَيْجَاء[5]

فإنه من لم ينظر في المعنى نظرة متأنية يظن "أن الفعلين متعاطفان، حين يرى فعلين مضارعين منصوبين....، وذلك خطأ، وأنَّ (أدع) منصوب بلَن، وأشهد معطوف على القتال"[6].

تفضل الباحثة ردّ أي شاهد شعري قائلُهُ مجهول. وهذا من ذلك القبيل.

---

(1) الكهف: ١.

(2) مغني اللبيب: ٥٣٤/٢.

(3) هود: ٨٧.

(4) مغني اللبيب: ٥٢٩/٢.

(5) الشاهد بلا نسبة في: معجم شواهد النحو الشعرية: رقم (٣١). ورواية الديوان

لَمَّا رأيتُ أبا يزيدَ مُقَاتِلا   أدَعَ القِتَالَ وأَشْهَدَ الهيجاء

(6) مغني اللبيب: ٥٣٠/٢.

وأورد مثالا آخر هو قوله عزّ شأنه: ﴿ ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ ﴾[1]، فإن المتبادر أن حيث ظرفُ مكانٍ؛ لأنه المعروف في استعمالها، "ويردُّهُ أن المراد أنّه تعالى يعلم نفسَ المكان المستحقِّ للرسالة، لا أن علمه في المكان؛ فهو مفعول به، لا مفعول فيه، وحينئذٍ لا ينتصب بأعلم إلا على قول بعضهم بشرط تأويله بعالم، والصواب: انتصابهُ بيعلم محذوفًا دلَّ عليه أعلم"[2].

لقد استدل بأنها لو بقيت على أصل وضعها ظرفًا لأدى ذلك إلى فساد المعنى؛ إذ يصير التقدير: الله أعلم في هذا المكان كذا وكذا ، والله عز وجل لا يوصف بأنّه أعلم في مواضع أو أوقات دون أخرى ؛ إذ لا يختلف علمه باختلاف المكان والزمان.

وذكر أبو حيان أنّ هذا التوجيه تأباه قواعد النحو؛ إذ نص النحاة على أن (حيث) من الظروف التي لا تتصرف؛ لذا فإن (حيث) عنده ظرف مجازًا على أن تتضمن (أعلم) معنى ما يتعدى إلى الظرف، فيكون التقدير: الله أنفذ علمًا حيث يجعل رسالته، والمعنى: أي هو نافذ العلم في الموضع الذي يجعل فيه رسالته[3].

ومن تلك الأمثلة أيضًا قوله جل شأنه: "﴿ يَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ ﴾[4]، "فإن المتبادر تعلق (من) بأغنياء لمجاورته له، ويفسِده أنهم متى ظَنَّهُمْ ظانٌّ قد استغنوا من تعففهم علم أنهم فقراء من المال، فلا يكون جاهلاً بحالهم، وإنما هي متعلقة بيحسب، وهي للتعليل"[5].

---

(1) الأنعام: ١٢٤.

(2) مغني اللبيب: ٥٣١/٢.

(3) البحر المحيط: ٢١٨/٤-٢١٩.

(4) البقرة: ٢٧٣.

(5) مغني اللبيب: ٥٣٢/٢.

والذي تراه الباحثة أنّ (مِنْ) يمكن أن تتعلق بـ (التعفف)، وبـ (يحسبهم)، دون أن يكون أحد المعنيين فاسدًا، بل يكون كل منهما صحيحًا. فإذا سأل سائل: لماذا يحسبهم الجاهل؟ فكان الجواب: يحسبهم من تعففهم أغنياء، كان التعلق بالفعل (يحسب). وأما ما قاله ابن هشام: "متى ظنّهم قد استغنوا من تعففهم علم أنهم فقراء فلا يكون جاهلاً بحالهم" فصحيح ولكنه لا يُبطل التقدير الذي قلناه؛ لأن الجاهل بحالهم إما أن يظل جاهلاً بحالهم، فيظل حسبانه مجرد حُسبان، وإما أن يتحقق من حالهم فيعلم أنهم فقراء، فيكون حسبانه ماضيًا، ويكون مسوغه أن الحسبان كان مبنيًا على جهل بحالهم، فلما رأى الأمر بخلاف ذلك، تحول الحسبان إلى علم ويقين.

أما إذا سأل السائل: لماذا يحسبهم الجاهل أغنياء؟ فكان الجواب: يحسبهم أغنياء من التعفف، فالتعلق بـ (التعفف)، دون أن يكون التقدير الذي ذهب إليه ابن هشام لدَرْء التناقض بين الحسبان واليقين قائمًا، بل لا حاجة إلى تقديره على الإطلاق.

ومن ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلْمَلَإِ مِنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ مِنۢ بَعْدِ مُوسَىٰٓ إِذْ قَالُوا۟ ﴾[1]، "فإن المتبادر تعلقُ (إذ) بفعل الرؤية، ويفسده أنه لم ينته علمه أو نظره إليهم في ذلك الوقت، وإنما العامل مضاف محذوف؛ أي ألم تر إلى قصتهم، أو خَبَرهم، إذ التعجب إنما هو من ذلك، لا من ذواتهم"[2].

لكنه كان يخالف هذه الأصول أحيانًا، من ذلك أنه قد حكم على المعرفتين مع تساوي رتبتهما في الجملة الاسمية بخلاف ما أصَّله معتمدا على التأويل، ومنه قوله: "ويجب الحكم بابتدائية المؤخر في نحو: أبو حنيفة أبو يوسف"[3] وقول الشاعر:

---

(1) البقرة: ٢٤٦.
(2) مغني اللبيب: ٥٣٣/٢.
(3) السابق: ٤٥١/٢ و ٤٥٢.

رَعْيًا للمعنى، ويضعف أن تقدر الأول مبتدأ بناء على أنه من التشبيه المعكوس للمبالغة؛ لأن ذلك نادر الوقوع، ومخالف للأصول، اللهم إلا أن يقتضيَ المقام المبالغة، والله أعلم"[2].

وقال أيضا في ذكره لمسائل المبتدأ[3]: "أن يكونا مختلفين تعريفًا وتنكيرًا، والأول هو المعرفة كـ (زيد قائم). وأما إن كان هو النكرة فإن لم يكن له، ما يُسَوِّغُ الابتداء به فهو خبر اتفاقًا نحو: (خزٌ ثوبُك) و(ذهبٌ خاتمُك)، وإن كان له مسوغ فكذلك عند الجمهور، وأما سيبويه فيجعله المبتدأ نحو: (كَمْ مَالُكَ) و(خيرٌ منك زيد) و(حسبنا الله). ووجهه أن الأصل عدم التقديم والتأخير، وأنهما شبيهان بمعرفتين تأخر الأخص منهما نحو: الفاضل أنت. ويتجه جواز الوجهين[4]"[5].

يقوم مذهب ابن هشام على بيان المعنى من غير تكلف أو تعسف، فالاهتمام من قواعد التخاطبية والتواصلية التي تعتمد على التصرف في الرتب، ومراعاة الأوضاع والمقاصد.

وتمثل تلك الأمثلة دليلاً على مدى اهتمامه بالمعنى، لأنه الأصلُ فيجب أن يكون سابقًا على الإعراب، فالمعنى هو شريان العبارة اللغوية، ومن أمثلة اهتمامه بالمعنى قوله:

- قول بعضهم في قوله سبحانه: ﴿ مَّلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوٓا۟ أُخِذُوا۟ ﴾[6] : "إن (مَلْعُونِينَ) حال من معمول (ثُقِفُوا) أو (أُخِذُوا)، ويردُّه أن الشرط له الصّدْر، والصواب: أنه منصوب على الذم"[7].

([1]) البيت للفرزدق في: ديوانه: ٢١٨، وتمامه: **بَنُوهنَّ أَبْنَاءُ الرِّجالِ الأَبَاعدِ**.

([2]) **مغني اللبيب**: ٢/٤٥١ و ٤٥٢

([3]) **السابق**: ٢/٤٥٢.

([4]) الوجهان هما التقديم وعدمه في توجيه: كم مالك، وخير منك زيد، وحسبنا الله.

([5]) **مغني اللبيب**: ٢/٤٥١، وينظر: **الكتاب**: ١/٥١.

([6]) الأحزاب: ٦١.

([7]) **مغني اللبيب**: ٢/٥٤٣.

ترى الباحثة أنّ تَصَدُّر الشرط ليس مسألة تركيبية فقط، وإنما هو مسألة دلالية كذلك؛ فإن الحَدَثين اللذين يكوّنان جملة الشرط، وهما فعل الشرط وجوابه، يرتبطان بأداة الشرط أصلاً، فلذلك كان تقدمها دليلاً تنفيذيًا على أهميتها.

- وقول بعضهم في قول المتنبي يخاطب الشيب[البسيط]:

ابْعَدْ، بَعِدتَ بَياضاً، لا بَياضَ لهُ   لأَنتَ أَسوَدُ في عَيني منَ الظُّلَمِ[1]

"إن (من) متعلقة بأسوَد، هذا يقتضي كونه اسم تفضيل، وهذا ممتنع في الألوان، والصحيح أن (من الظلم) صفة لأسود؛ أي أسود كائن من جملة الظلم"[2].

ويفهم من هذا أن ابن هشام يجعل اسم التفضيل في هذا الشاهد مؤديًا لوظيفة الصفة المشبهة، وهو فهم عظيم؛ فاسم التفضيل يؤدي في العربية يؤدي هذه الوظيفة.

- وقول بعضهم في قولهم (سَقْيًا لك): إن اللام متعلقة بسقيًا، وهو مردود؛ لأنه لو كان كذلك لقيل: (سقيًا إياك)، فإن (سَقَى) يتعدى بنفسه[3].

- وردّ قول الحوفي: إن الباء من قوله تعالى: ﴿ فَنَاظِرَةٌۢ بِمَ يَرۡجِعُ ٱلۡمُرۡسَلُونَ ﴾[4] متعلقة بناظرة، فقال: "وهو مردود بأن الاستفهام له الصدارة"[5].

والذي تراه الباحثة خلاف ذلك؛ فإن الباء لم تُعَطِّل صدارة الاستفهام؛ فقد أدّت الباء من ناحية التركيب وسلامة الدلالة ربط (ناظرة) بما بعدها. فلم يعد الجر وحده وظيفة الباء، بل أدّت وظيفة الربط كذلك. هذا إذا سلّمنا تسليماً مطلقاً بصدارة الاستفهام. لكنّ في القرآن ما

---

(1) ديوان المتنبي، بيروت، دار بيروت، ١٩٨٣، ص٣٦.

(2) مغني اللبيب: ٢/٥٤٣.

(3) السابق: ٢/٥٤٤.

(4) النمل: ٣٥.

(5) مغني اللبيب: ٢/٥٤٢.

يثبت خلاف ذلك، كما في قوله تعالى: ﴿ فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَاهَا ﴾ وقوله عزّ وجلّ: ﴿ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾. وهذا دليل على أن هذه القاعدة لم تُبْنَ على استقراء تام.

- ردّ قول الزمخشري في قوله عز شأنه: ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ مَنَامُكُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱبْتِغَآؤُكُم مِّن فَضْلِهِۦٓ ﴾[١]: إنه من اللف والنشر، وإن المعنى هو: منامكم وابتغاؤكم من فضله بالليل والنهار، فقال: "وهذا يقتضي أن يكون النهار معمولاً للابتغاء مع تقديمه عليه، وعطفه على معمول منامكم وهو بالليل، وهذا لا يجوز في الشعر فكيف به في أفصح الكلام"[٢].
- وقول بعضهم في قوله تعالى: ﴿ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِۦ مِنَ ٱلْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ ﴾[٣]: إن (هو) ضمير الشأن، وأن يُعمَّر مبتدأ، وبمزحزحه خبر، ولو كان هذا الإعراب صحيحًا ما دخلت الباء في الخبر[٤].
- ومثله قول القائل في حديث بدء الوحي (ما أنا بقارىء): إن (ما) استفهامية تقع مفعولاً لقارىء، ودخول الباء في الخبر يمنع هذا الإعراب[٥].
- قول الزمخشري في قوله سبحانه: ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ ﴾[٦] بقراءة الرفع في يدرك: إنه يجوز كون الشرط متصلاً بما قبله؛ أي ولا تظلمون فتيلاً أينما تكونوا، يعنى فيكون الجواب محذوفًا دل عليه ما قبله، ثم يبتدىء ﴿ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِى بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ ﴾ وهذا

---

(١) الروم: ٢٣.
(٢) مغني اللبيب: ٢/٥٤٥.
(٣) البقرة: ٩٦.
(٤) مغني اللبيب: ٢/٥٤٥.
(٥) السابق: ٢/٥٤٥.
(٦) النساء: ٧٨.

يرده قول سيبويه وغيره من الأئمة: إنه لا يحذف الجواب إلا وفعل الشرط ماض، تقول: (أنت ظالم إن فعلت) ولا تقول: (أنت ظالم إن تفعل) إلا في الشعر[1].

ترى الباحثة أن رفع الفعل (يدرككم) بتحريك الكاف الثانية لا علاقة له بكل ما قيل عن حذف الشرط، وإنما هي مسألة صوتية فقط؛ فاجتماع الكافين يجعل النطق ثقيلاً؛ لأن الكاف صوت خلفي (طبقي)؛ وهو صوت يحتاج إلى جهد نطقي من حيث كونه خلفيًا؛ ومن حيث كونه وقفيًا؛ فإذا ضُعِّف فإن الجهد سيتضاعف؛ ومن قرأ بتحريك الكاف الثانية بالضم فمن أجل الفصل بين الكافين لتخفيف الجهد النطقي؛ فهي إذن مسألة صوتية خالصة، وليست مسألة نحوية.

- يقوم الإعراب عند ابن هشام على المعنى فهو فرع عليه، وإذا اعتمد فرع على اللفظ المذكور فهو أصل، ومثال ذلك العطف على التوهم، فهو من موضوعات الإعراب على المعنى لاعتماده أساسا في التوجيه على المعنى وليس على اللفظ[2].

استند ابن هشام إلى المعنى عن طريق التضمين لتوضيح بعض آرائه، وأشار ابن جني إلى التضمين قبله فقال: "اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف، والآخر بآخر، فإن العرب قد تتّسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه، إيذانًا بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر؛ فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد، مع ما هو في معناه: وذلك كقول الله عزّ اسمه ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾[3]، وأنت لا تقول: رفثت إلى المرأة، وإنما تقول: رفثت بها، أو معها، لكنه لَمَّا كان الرفث هنا في معنى الإفضاء، وكنت، تعدّي

---

(1) **مغني اللبيب: ٢/٥٤٥.**

(2) **السابق: ٢/٥٤٥.**

(3) البقرة: ١٨٧.

أفضيت بـــ(إلى) كقولك: أفضيت إلى المرأة، جئت بـــ(إلى) مع الرفث؛ إيـذانا وإشـعارا أنـه بمعناه"(1).

ترى الباحثة أنّ (إلى) في الآية الكريمة لا تتضمن معنى الباء، ولبيان حقيقة مجيء (إلى) في هذه الآية نقول: إنّ الآية فيها إيجاز حذف؛ فالمعنى هكذا: أحلّ لكـم ليلـة الـصيام الرفث منكم إلى نسائكم؛ لأن الآية تعني الطرفين، فبرزت (إلى) مع ما إليه المنتهى، وحـذفت (منكم) إيجازًا.

وفي قوله تعـالى ﴿ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ عَن ذِكْرِنَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ وَكَانَ أَمْرُهُۥ فُرُطًا ﴾(2)، قال الزمخشري: "يقال: عداه إذا جاوزه ومنه قـولهم: عـدا طوره.. وإنما عدى بـــ(عن)؛ لِتضمين (عدا) معنى (نبا) و(علا)، في قولك: نبت عنه عينـه، وعلت عنه عينه: إذا اقتحمته ولم تعلق به.

فإن قلت: أي غرض في هذا التضمين؟ وهلا قيل: ولا تعدهم عيناك، أو لا تَعْدُ عيناك عنهم؟

قلت: الغرض فيه إعطاء مجموع معنيين؛، وذلك أقوى من إعطاء معنى فذ"(3).

والذي تراه الباحثة أن الفعل (عدا) يُعدّى بنفسه كما في (عداه)، وبحرف الجرّ، ودليله الآية نفسها، ولا حاجة بنا إلى التأويلات والتقديرات التي قيلت في هذا الموضوع.

وقال ابن هشام: "قد يُشربون لفظا معنى لفظ فيعطونه حكمه، ويسمى ذلك تـضميناً(4). وقال في فائدته: "أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين"(5). وعدّه من الأمور التي يتعـدى بهـا الفعـل القاصر فقال: "ويختص التضمين عن غيره من المعدَّيات بأنه قد يَنْقلُ الفعل إلى أكثر من درجة

(1) **الخصائص: 2/308.**

(2) الكهف: 28.

(3) **الكشاف: 3/580-581.**

(4) **مغني اللبيب: 2/685.**

(5) **السابق: 2/685.**

ولذلك عدّى (أَلَوْتُ) بقصر الهمزة بمعنى (قصرت) إلى مفعولين بعدما كان قاصرا، وذلك في قولهم (لا آلوك نصحا ولا آلوك جهدا) لما ضمن معنى: لا أمنعُك"[1].

وفي قوله تعالى ﴿ وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ ﴾[2]، فاختلفوا في تفسير (سَفِهَ نَفْسَهُ) فقال الأخفش: "أهل التأويل يزعمون أن المعنى (سَفَّهَ نَفْسَهُ) وذهب يونس إلى أن (فعل) للمبالغة، كما أن (فعّل) للمبالغة فذهب في هذا مذهب التأويل، ويجوز على هذا القول (سَفِهت زيدًا) بمعنى سفهت زيدًا.

وقال أبو عبيدة[3][4]: سَفَّهَ نَفْسَهُ، أي أهلك نفسه وأوبقها". فهذا غير خارج عن مذهب أهل التأويل ومذهب يونس....

والقول الجيد في هذا: أن (سَفِهَ) في موضع (جهل) فالمعنى -والله أعلم- إلا من جهل نفسه؛ أي: لم يفكر في نفسه"[5].

"فزعم أهل التأويل أنه في معنى: سفَّه نفسَه، وقال يونس: أراها لغة".

والذي تراه الباحثة أن تفسير أبي عبيدة (أهلك نفسه) هو الأقرب إلى الصواب، وهو متفق مع مذهب أهل التأويل.

ومما أوّله ابن هشام على التضمين لفظ (يؤلون) في قوله تعالى ﴿ لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِن فَآءُو فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾[6] فقد عُدّي بـ (من)، مع أنه يُعَدّى بـ(على)، لأن معناه في الظاهر: يحلفون؛ فتقول: حلفت عليه، وليس: حلفت منه[7].

([1]) مغني اللبيب: ٢/٥٢٥.
([2]) البقرة: ١٣٠.
([3]) ينظر: مجاز القرآن: ١/٥٦.
([4]) مغني اللبيب: ٢/٥٢٥.
([5]) معاني القرآن وإعرابه: ١/٢٠٩-٢١١.
([6]) البقرة: ٢٢٦.
([7]) ينظر: مغني اللبيب: ٢/٦٨٥.

وقال الزمخشري بعد ذكر الآية: "فإن قلت: كيف عدي بـ(من) وهو معدى بـ (على)، قلت: قد ضمن في، هذا القسم المخصوص معنى البعد، فكأنه قيل: يبعدون من نسائهم مؤلين أو مقسمين"[1].

وقال أبو حيان: "و(من) يتعلق بقوله (يؤلون) و(آلى) لا يتعدى بمن، قيل: (من) بمعنى (على) وقيل: بمعنى (في)، ويكون ذلك على حذف مضاف، أي: على ترك وطء نسائهم، أو في ترك وطء نسائهم.

وقيل: (من) زائدة، والتقدير: يؤلون أن يعتزلوا نساءهم، وقيل: يتعلق بمحذوف، والتقدير: (للذين يؤلون فتتعلق بما تتعلق به (لهم) المحذوف، قاله الزمخشري.

وهذا كله ضعيف ينزه القرآن عنه، وإنما يتعلق بـ(يؤلون) على أحد وجهين، إما أن يكون (من) للسبب، أي: يحلفون بسبب نسائهم، وإما أن يضمن الإيلاء معنى الامتناع؛ فيعدى بـ(من) فكأنه قيل: للذين يمتنعون بالإيلاء من نسائهم"[2].

ورجح ابن هشام أن يكون (يؤلون) قد ضمن معنى (يمتنعون)، متابعا أبا حيان فقال: "أي: يمتنعون من وطء نسائهم بالحلف؛ فلهذا عدّى بـ(من)، ولما خفي التضمين على بعضهم في الآية، ورأى أنه لا يقال (حلف من كذا) بل: حلف عليه، قال: (من) متعلقة بمعنى (الذين)، كما تقول: لي منك مرة"[3].

ترى الباحثة أن الآية فيها إيجاز حذف، والتقدير: يؤلون على الابتعاد من نسائهم فحذف عبارة (على الابتعاد) وربما كان ذلك استكراهًا لذكرها والله أعلم.

---

(1) **الكشاف:** ٤٣٧/١.

(2) **البحر المحيط:** ١٩٢/٢.

(3) **مغني اللبيب:** ٦٨٥/٢.

ويبدو من هذه الشواهد تضمين الأفعال معاني أفعال أخرى أو ما في معناها مع وجود القرينة من حيث التعدي بالحروف ومعانيها.

وهناك قرينة أخرى تدفع إلى تضمين فعل معنى فعل آخر، كاجتماع فعلين إذا التزم بمعناهما الظاهري فسد المعنى في جمع الضدين. ومن ذلك تضمين الفعل (أمات) معنى (ألبث) في قوله تعالى: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّىٰ يُحْيِي هَٰذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِائَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُ قَالَ كَمْ لَبِثْتَ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالَ بَل لَّبِثْتَ مِائَةَ عَامٍ﴾[1].

فالموت والبعث متضادان فكيف يجمع بينهما؟

قال ابن هشام: "فإن المتبادر انتصاب (مائة) بـ(أماته) وذلك ممتنع مع بقائه على معناه الوضعي؛ لأن الإماتة سلب الحياة، وهي لا تمتد.

والصواب أن يتضمن (أماته) معنى (ألبثه)، فكأنه قيل: فألبثه الله بالموت مائة عام، وحينئذ يتعلق به الظرف، بما فيه من المعنى العارض له بالتضمين؛ أي: معنى اللبث لا معنى الإلباث؛ لأنه كالإماتة في عدم الامتداد؛ فلو صح ذلك لَعلّقناه بما فيه من معناه الوضعي، ويصير هذا التعلق بمنزلته في قوله تعالى: ﴿قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالَ بَل لَّبِثْتَ مِائَةَ عَامٍ﴾[2][3].

لا ترى الباحثة أن (أماته) تتضمن معنى الإلباث، وترى أنّ في هذا التأويل ما يخرج النص عن دلالته؛ فهو موت حقيقي. وأما أن الموت لا يمتدّ فصحيح، ولكنّ الزمن امتدّ مائة عام وهو ميت. وبذلك يبطل الاحتجاج بعدم امتداد الموت في هذا السياق.

---

(1) البقرة: ٢٥٩.

(2) البقرة: ٢٥٩

(3) مغني اللبيب: ٢/٥٣٠.

والتقدير عند ابن هشام قد يكون أولى من عدمه إذا كان ظاهره فيه لبس أو فساد للمعنى، ففي قوله تعالى: ﴿أَوْ كَظُلُمَٰتٍ فِي بَحْرٍ لُّجِّيٍّ يَغْشَىٰهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ سَحَابٌ ظُلُمَٰتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾[1]، رجح أن تكون (ظلمات) خبرًا لمحذوف، قال: "ومن الوهم.... قول الحوفي[2] في ﴿ظُلُمَٰتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾: أن ﴿بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾ جملة مخبر بها عن ظلمات، وظلمات غير مختص؛ فالصواب قول الجماعة: إنه خبر لمحذوف، أي تلك ظلمات، نعم إنْ قدّر أنَ المعنى ظلمات؛ أي ظلمات بمعنى ظلمات عظام أو متكاثفة، وتركت الصفة لدلالة المقام عليها"[3].

ترى الباحثة أن (ظلمات) مبتدأ مختص بالصفة (بعضها فوق بعض)، والخبر محذوف تقديره متراكمة، بدليل أنه قال بعد ذلك: إذا أخرج يده لم يكد يراها. وترى الباحثة أن إعراب ظلمات مبتدأ أقوى من إعرابها خبراً لمبتدأ محذوف.

إنّ اهتمام ابن هشام بالمعنى لا يؤدي إلى ربط النحو بالمعنى وحسب، ولكنه – إلى جانب ذلك – يجعل النحو ميداناً فسيحًا لدراسة الدلالات اللغوية وتفسير التراكيب اللغوية بما يقتضيه علم الدلالة. لقد ظلت الدراسات اللغوية المعاصرة تعاني إلى زمن غير بعيد من فصل النحو عن الدلالة، الأمر الذي أدّى إلى تأخر علم الدلالة في الغرب، حتى تنبّه المنظرون الغربيون متأخرين إلى ضرورة ربط كل واحد منهما بالآخر؛ لأنه لا وجود للنحو دون دلالة، ولا يمكن أن نصل إلى المعنى بغير النحو.

لكن ابن هشام كان أسبق إلى هذا. غير أنه كان أسبق كذلك إلى ما يسمّى في الدراسات اللسانية المعاصرة "الدلالة التوليدية". فالتضمين مبحث أساسي من مباحث علم الدلالة المعاصر؛ فهو يتحكم بقدر كبير من النظائر التوليدية التي تنجم عن طريق تحميل كلمة معنى كلمة أخرى، والقرينة التي كان يركز عليها ابن هشام في شرح التضمين من المؤشرات الدلالية في علم الدلالة. فنحن أمام عالم يتجاوز تفكيره حدود العربية؛ ولذلك يصلح أن يكون هذا التفكير أساسًا لإرساء نظرية لسانية عربية معاصرة.

---

(1) النور: ٤٠.

(2) ينظر ترجمته في: معجم الأدباء: ياقوت بن عبد الله، دار المأمون، ١٩٣٦، ٥/٨٠.

(3) مغني اللبيب: ٢/٥٧٧.

ثانيًا: توجيه الإعراب حملا على المعنى

ذكر سيبويه هذا الموضوع في باب (المؤنث الذي يقع على المؤنث والمذكر وأصله التأنيث) ولم يصرح بلفظ الحمل. ولكن علم من الشاهد والتعليق عليه في هذا الباب: "فإذا جئت بالأسماء التي تبيِّن بها العدّة أجريتَ الباب على التأنيث في التثليث إلى تِسْعَ عَشْرَة؛ وذلك قولك: له ثلاثُ شياهٍ، ذُكُورٌ، وله ثلاثٌ من الشّاء، فأجريت ذلك على الأصل؛ لأن الشاء أصله التأنيث وإن وقعت على المذكّر"[١].

قال ابن جني في حديثه عن الحمل: "اعلم أن هذا الشَرْج[٢] غَوْر من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح، وقد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثورًا ومنظومًا؛ كتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث، وتصوّر معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول، أصلا كان ذلك اللفظ أو فرعا، وغير ذلك"[٣].

وتحدث النحويون عن الحمل، وذكروا له أنواعا منها الحمل على اللفظ وهو الأصل، والحمل على المعنى الذي تكلم عليه ابن جني فقال: "والحمل على المعنى واسع في هذه اللغة جدا، ومنه قول الله تعالى ﴿ أَلَمْ تَـرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ ﴾[٤]، ثم قال: ﴿ أَوْ كَٱلَّذِى مَـرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ ﴾[٥] قيل فيه: إنه محمول على المعنى حتى كأنه قال: أرأيت كالذي حاجّ إبراهيم في ربه أو كالذي مرّ على قرية، فجاء بالثاني على أن الأول قد سبق كذلك"[٦].

---

(١) **الكتاب**: ٣/٥٦١ و٥٦٢.

(٢) الشرج: النوع.

(٣) **الخصائص**: ٢/٤١١.

(٤) البقرة: ٢٥٨.

(٥) البقرة: ٢٥٩.

(٦) **الخصائص**: ٢/٤٢٣.

وذكر ابن هشام لفظ (الحمل) في عدة مواضع، منها لزوم (إذ) الإضافة إلى جملة، قال: "تلزم (إذ) الإضافة إلى جملة، إما اسمية وقوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ﴾[1] أو فعلية فعلها ماض لفظاً ومعنىً[2] وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾[3]... أو فعلية فعلها ماض معنىً لا لفظًا وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ﴾[4].... فتكون (إذ) مضافة إلى جملة، وتكون الجملة في منزلة الكلمة المفردة.

وقد اجتمعت إضافة (إذ) إلى الجملة الاسمية والفعلية في قوله تعالى ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾[5]، الأولى ظرف لـ (نصره)، والثانية بدل منها، والثالثة قيل بدل ثان وقيل: ظرف لـ(ثاني اثنين)، وفيها وفي إبدال الثانية نظر، لأن الزمن الثاني والثالث غيرُ الأول فكيف يبدلان منه؟ ثم لا يعرف أن البدل يتكرر إلا في بدل الإضراب، وهو ضعيف لا يُحْمَلَ عليه التنزيل، ومعنى (ثاني اثنين) واحد من اثنين، فكيف يعمل في الظرف وليس فيه معنى فعل؟ وقد يجاب: بأن تقارب الأزمنة ينزلها منزلة المتحدة، أشار إلى ذلك أبو الفتح في المحتسب والظرف يتعلق بوهم الفعل وأيسر روائحه"[6].

فالحمل هنا بمعنى القياس أي لا يقاس تخريج الآيات القرآنية على الضعيف.

وذكر (الحمل على الأكثر) في حديثه عن معاني اللام المفردة، فقال: "اللام الداخلة على أداة الشرط للإيذان بأن الجواب بعدها مبني على قسم قبلها، لا على الشرط،.... وأكثر ما تدخل على (إن) وقد تدخل على غيرها[7]. كقول الشاعر [المتقارب]:

---

(1) الأنفال: ٢٦.
(2) مغني اللبيب: ٨٤/١.
(3) البقرة: ٣٠.
(4) البقرة: ١٢٧.
(5) التوبة: ٤٠.
(6) مغني اللبيب: ٨٤/١.
(7) السابق: ٢٣٥/١.

لمَتى صلَحَت ليُقْضَيَنْ لك صالحٌ   ولتجزينَّ إذا جُزيت جمــيلا[1]

وعلى هذا فالأحسن في قوله تعالى ﴿لَمَآ ءَاتَيۡتُكُم مِّن كِتَٰبٖ وَحِكۡمَةٖ﴾[2]، ألاّ تكون موطئة و(ما) شرطية، بل للابتداء؛ و(ما) موصولة لأنه حمل على الأكثر"[3].

ترى الباحثة خلاف ما ذهب إليه ابن هشام في إعراب هذه الآية. فاللام مُوطئة للقسم، وما شرطيةٌ، فاجتمع القسم والشرط، ولما تأخر الشرط حذف جوابه، وذكر جواب القسم وهو ﴿لَتُؤۡمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ﴾ وإذا كان ابن هشام يُقرّ بأنّ اللام الموطئة للقسم قد تدخل على أدوات الشرط الأخرى مثل (ما) و (متى) فكيف يكون الأحسن في إعراب لام ﴿لَمَآ ءَاتَيۡتُكُم مِّن كِتَٰبٖ وَحِكۡمَةٖ﴾ ألاّ تكون موطئة و (ما) شرطية؟ وأيّا كان الأمر، فإن الباحثة ترى أنّ هذا الشاهد الشعري لا يقوّي إعراب هذه القراءة ما دام قائله مجهولاً.

وهناك مواضع أخرى استعمل فيها ابن هشام لفظة الحمل منها: الحمل على المجاز والحقيقة[4]، والحمل على القلب في فهم المعنى[5]، والحمل على النقيض، والحمل على الثاني[6].

وهذا بيان لها:

- الحمل على المعنى أو الحمل على التوهم

شاع التأويل بالحمل على المعنى بين المتقدمين، وظهرت في مؤلفاتهم متخذة مصطلحات عديدة منها: (الحمل على التوهم، والحمل على الغلط، والحمل على المعنى أو الموضع ...). وقد أطلق عليه سيبويه ألفاظ "التوهم" و"الغلط" صراحة أحيانا، وفي أحيان أخرى

---

(1) لم أقف على نسبته وهو في: **معجم شواهد النحو الشعرية**: رقم (٢١٠١).

(2) آل عمران: ٨١.

(3) **مغني اللبيب**: ٢٣٥/١.

(4) **السابق**: ٤٧٧/٢.

(5) **السابق**: ٤٧٨/٢.

(6) **السابق**: ٥٧٢/٢ و ٥٨٩.

نجده يطلق عليه ألفاظًا تعني التوهم لا المعنى الذي فهمه بعضهم من أنه عنى تغليط العربيّ في لغته وتلحينه، فاستخدم مصطلح (الغلط) في مسألة العطف على اسم "إنّ"، وتوكيده، قبل تمام الخبر، فقال:

"واعلمْ أنّ ناسًا من العرب يَغلطون فيقولون: "إنّهم أجمعون ذاهبون"، و"إنّك وزيدٌ ذاهبان"، وذلك على أنّ معناه معنى الابتداء، فيُرى أنه قال "هُمْ[1] [2]."، كما قال [الطويل]:

بدا ليَ أنّي لستُ مُدرِكَ مــا مَــضَى   ولا سابقٍ شيئًا إذا كان جائيــا[3]

لأن الجواب محذوف، وتقديره: إذا كان جائيا فلا أسبقه، ولا يصح أن يقال: لا أسبق شيئا وقت مجيئه؛ لأن الشيء إنما يسبق قبل مجيئه، وهذا لازم لهم أيضا إن أجابوا بأنها غير شرطية وأنها معمولة لما قبلها وهو سابق، وأما على القول الأول فهي شرطية محذوفة الجواب، وعاملها إما خبر كان أو نفس كان، إن قلنا بدلالتها على الحدث[4].

فالشاهد في البيت بجرّ "سابق" عطفًا على "مدرك" خبر "ليس" على توهم وجود حرف الجر؛ لأنه كثيرًا ما يدخل حرف الجر على خبرها وشرط جوازه عند ابن هشام صحّة دخول العامل المتوهَم، وشرط حسنه كثرة دخوله هناك[5]، فالعامل المتوّهم ليس مطلقا في تقديره، بل يقيّد بصحة دخوله، ولذلك لا يجوز تقدير عامل لا يصحّ دخوله في الموضع المتوهَم.

---

(1) الكتاب: ٢/١٥٥-١٥٦.

(2) مغني اللبيب: ٢/٤٧٨.

(3) ديوان زهير بن أبي سلمى، ص١٤٠؛ والبيت في الديوان:

بدا ليَ أنّي لستُ مُدرِكَ ما مَضَى   ولا سابقًا شيئًا إذا كان جائيا

(4) مغني اللبيب: ٢/٩٦.

(5) السابق: ٢/٤٧٦.

وترى الباحثة أنه لما كانت رواية الديوان (ولا سابقاً شيئًا) فالأولى أن يؤخذ بها، وتترك رواية الجر، ولا داعي لهذه التأويلات التي فيها قدر كبير من التحكم.

يرى جمهور النحاة أن المقصود بالغلط الذي ذهب إليه سيبويه في المسألة المذكورة هو التَّوهُّم، وقد أيّد ابن هشام ذلك بقوله: "ومراده بالغلط ما عبّر عنه غيره بالتوهم، وذلك ظاهرٌ من كلامه، ويوضحه إنشاده البيت [الطويل][1]:

بدا ليَ أنّي لستُ مُدرِكَ ما مَـضَى ولا سابقٍ شيئًا إذا كان جائيــا[2]

ترى الباحثة أن الغلط أو الحمل على التوهم لا يعبران بدقة عما يجري في ذهن المتكلم، فالتعبير عن ذلك بالحمل على المعنى أدق، فهو ليس غلطًا بالمعنى المعروف للغلط، ولا هو توهم كذلك، وإنما هو حمل باب على غير ما هو متداول، وهو كذلك حمل معنى نحوي على معنى نحوي آخر، وهو كذلك حمل استعمال على غير ما هو مألوف. وهذا لا يكون غلطًا بالضرورة ما دام النظام اللغوي يقبل ذلك بتأويل وتقدير، والغلط غير ذلك. ولذلك تفضل الباحثة اطّراح هذين المصطلحين وأن يستبدل بهما الحمل على المعنى.

سنعرض في الصفحات الآتية أقسام الحمل على التوهم عند ابن هشام:

أولا: حمل المجرور على التوهم: يشمل النماذج الآتية:

- جر تابع معمول اسم الفاعل على التوهم؛ كقول امرئ القيس [الطويل]:

وظلَّ طُهاةُ اللّحم مِنْ بَيْنِ مُنْضِجٍ صَفيفَ شِواءٍ أو قَـديرٍ معجَّـلِ[3]

---

(1) مغني اللبيب: ٢/٤٧٨.

(2) ديوان زهير بن أبي سلمى: ص١٤٠.

(3) ديوان امرئ القيس: ص٢٢.

خرّج ابنُ هشام جرّ (قدير)، لمجاورته لِـ "شواء"، أو على توهم الإضافة[1] فقال: "القدير: المطبوخ في القدر، وهو عندهم عطف على (صفيف). وخرج على أن الأصل: (أو طابخ قدير) ثم حذف المضاف وأبقى جر المضاف إليه كقراءة بعضهم ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْآخِرَةِ﴾[2] بالخفض[3]، أو أنه عطف على صفيف ولكن خفض على الجوار، أو على توهم أن (الصفيف) مجرور بالإضافة[4].

- الحمل على توهم إضمار حرف الجرّ مع "أنْ المصدريّة"؛ والدليل على ذلك قول الفرزدق [الطويل]:

وما زُرْتُ سَلْمَى أنْ تكُونَ حَبِيبَةً ... إليّ ولا دَيْنٍ بها أنا طَالِبُهْ[5]

ورأى ابنُ هشام خفض "دَيْن" على توهم إضمار حرف الجرّ مع "أنْ" على تقدير: "أنْ تكون"؛ إذ أصله "لأن تكون"[6].

ترى الباحثة أن هذا الشاهد يوضح أنّ ما كان النحاة يسمونه توهمًا هو في حقيقته حمل باب على باب آخر؛ فقد حمل الشاعر (أن تكون حبيبةً) على: (لأن تكون حبيبةً) فيكون محل (أنْ تكون حبيبة) هو الجر، ثم عطف الشاعر كلمة (دينٍ) على محل جملة (أن تكون حبيبة).

---

(1) مغني اللبيب: ٢/٤٦٠.

(٢) الأنفال: ٦٧.

(٣) ينظر: الكشاف: ٣/٦٠٠. ومغني اللبيب: ٢/٤٦٠

(٤) مغني اللبيب: ٢/٤٦٠.

(٥) ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه وقدم له: علي فاعوري، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٨٧، ١/٧٨.

(٦) مغني اللبيب: ٢/٥٢٧.

ثانيا: حمل المنصوب على التوهم: تنقسم نماذج هذا الباب إلى:

- النصب على التوهم في الأسماء، فقد قرأ ابن عامر وحمزة قوله تعالى: ﴿ وَٱمْرَأَتُهُۥ قَآئِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَٰهَا بِإِسْحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ ﴾[1]، بنصب (يعقوب)، وقال الزمخشري في ذلك: "كأنه قيل: ووهبنا له إسحاق، ومن وراء إسحاق يعقوب"[2]؛ مستدلا بقول الشاعر [الطويل]:

مشائيمَ لَيْسُوا مُصلِحِينَ عَشِيرةً ولا نَاعبٍ إلاّ ببَيْنٍ غُرابُها[3]

وقيل: على إضمار (وهبنا)؛ أي: ومن وراء إسحاق وهبنا يعقوب، بدليل (فبشرناها)؛ لأن البشارة من الله تعالى بالشيء في معنى الهبة. وقيل: هو مجرور عطفًا على (بإسحاق)، أو منصوب عطفًا على محله، ويردُّ الأولَ أنه لا يجوز الفصل بين العاطف والمعطوف على المجرور: كـ(مررت بزيدٍ واليوم عمرو)"[4].

يتبين أن النصب على تقدير: أنّ "بشّرنا" بمعنى: "وهبنا"، وتوهم أنّ "الباء" من (بإسحاق) قد سقطت؛ لأن الفعل "وهبنا" متعدٍّ بنفسه، فيكون "يعقوب" منصوبًا بالعطف حملا على التوهم.

ترى الباحثة أن (يعقوب) منصوب بنزع الخافض الذي يتلاءم والسياق، فكأنه قال: ومن وراء إسحاق بيعقوب". أما الاستشهاد ببيت الأحوص فغير مُلزم في توجيه إعراب الآية.

- **النصب على التوهم في الأفعال:** بالعطف على جواب الترجّي بإضمار "أنْ"، نحو: قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ

---

(١) هود، ٧١.

(٢) **الكشاف**، ٢١٦/٣.

(٣) البيت للأخوص الرياحي في: **معجم شواهد النحو الشعرية**: رقم (١٩٢). ورواية الديوان:

مشَائيمُ لَيْسُوا مُصلِحِينَ عَشِيرةً ولا نَاعبًا إلاّ ببَيْنٍ غُرابُها

(٤) **مغني اللبيب**: ٤٧٨/٢ و ٤٧٩.

مُوسَىٰ ﴾[1]وذلك بنصب (فأطّلع) عطفًا على جواب "لعلّ"، الذي غالبًا ما يكون مقترنًا بـ "أن"[2]. فهو عطف على معنى (لعلي أبلغ)، وهو: لعلّي أن أبلغ.

وقال الزمخشري: "وقرئ (فأطلع) بالنصب على جواب الترجي، تشبيها للترجي بالتمني"[3]، قول الكوفيين: إن هذه القراءة حجة على جواز النصب في جواب الترجي حملاً له على التمني[4].

وذكر ابن هشام تأويلات البصريين في توجيه نصب (فأطلع) قال: "ويتأولون قراءة حفص: إما على أنه جواب للأمر وهو ﴿ابْنِ لِي صَرْحًا﴾ أو على العطف على ﴿الأَسْبَابَ﴾[5] على حد قوله[الوافر]:

ولُبْسُ عبـــاءة وتقــرَّ عينـــي ....[6]

ترى الباحثة أن الفعل (أطلع) منصوب بأن مضمرة بعد الفاء السببية، لكن ليس من قبيل تشبيه الترجيّ بالتمني، كما ذهب إلى ذلك الزمخشري، وإنما لكون الترجي الذي في (لعلّ) طلباً فيه إخبار أبلغ في الجمع بينهما، وبذلك كانت الفاء سببية. ولما كان الأمر كذلك كان الفعل (أطلعَ) منصوبًا بأن مضمرة بعدها.

(1) غافر: ٣٦-٣٧.
(2) **مغني اللبيب**: ٤٧٩/٢.
(3) **الكشاف**: ٣٤٨/٥.
(4) **مغني اللبيب**: ٥٥١/٢.
(5) **السابق**: ٥٥١/٢.
(6) الشاهد لميسون بنت بحدل في: **معجم شواهد النحو الشعرية**: رقم (١٧٤٨)، وتمامه: **أحب إلي من لبس الشفوف.**

وذهب ابن هشام إلى أن النصب المحمول على المعنى وقع في قراءة (فيدهنوا)[1] في قوله تعالى﴿ وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ﴾[2]؛ فقال: "وأما المنصوب فعلا كقراءة بعضهم:﴿ وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فيدهنوا ﴾ حملا على معنى: ودوا أن تدهن"[3].

وانتقل من مسائل الإعراب إلى مسائل عود الضمير الداخلة في مادة الحمل، فالأصل أن يعود الضمير على لفظ مطابق له في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، فإن وجد خلافه؛ أُوّل حملا على معنى يناسبه.

ذكر الزمخشري قوله تعالى ﴿ وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ ءَايَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾[4]. في توجيه عود الهاء فقال: "فإن قلت: ما محل (مهما)، قلت: الرفع بمعنى: أيما شيء تأتنا به، أو نصب بمعنى: أيما شيء تحضرنا تأتنا به، و(من آية) تبين لـ(مهما) والضميران في (به) و(بها) راجعان إلى (مهما)، إلا أن أحدهما ذكر على اللفظ والثاني أنث على المعنى؛ لأنه في معنى الآية"[5].

ويرى ابن هشام أن الضمير في (بها) يعود إلى (الآية) وهو الأصل، قال في حديثه عن (مهما): "اسم؛ لعود الضمير إليها في: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا﴾، وقال الزمخشري وغيره: عاد عليها ضمير (به) وضمير (بها) حملا على اللفظ وعلى المعنى، انتهى. والأولى أن يعود ضمير (بها) لـ(آية)"[6].

ترى الباحثة أن ما ذهب إليه ابن هشام من أن الهاء في (بها) تعود على الآية، أدق وأظهر مما ذهب إليه الزمخشري.

(١) ينظر: البحر المحيط: ٣٠٤/٨.

(٢) القلم:٩، والقراءة المشهورة (فيدهنون)، البحر المحيط: ٣٠٤/٨.

(٣) مغني اللبيب: ٤٧٩/٢.

(٤) الأعراف:١٣٢.

(٥) الكشاف: ٤٩٥/٢.

(٦) مغني اللبيب: ٣٣٠/١.

ثالثا: حمل المرفوع على التوهم: ذهب النحاة إلى الإتباع على اسم "إنّ" بالرفع قبل تمام الخبر، وقد مثّل لها سيبويه بقوله: "واعلمْ أنّ ناسًا من العرب يَغلَطون، فيقولون: "إنّهم أجمعون ذاهبون" و"إنّك وزيدٌ ذاهبان". وذلك أنّ معناه: معنى الابتداء، فيُرى أنه قال: هُمْ"[(١)][(٢)].

رابعا: حمل المجزوم على التوهم: ذكر سيبويه أنه سأل الخليل[(٣)] عن قوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾[(٤)] فقال: "لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزمًا ولا فاء فيه، تكلموا بالثاني وكأنهم قد جزموا قبله، فعلى هذا توهموا هذا"[(٥)].

وقال السيرافي والفارسي: هو عطف على محل فأصدق كقول الجميع في قراءة الأخوين ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ ۚ وَيَذَرْهُمْ فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾[(٦)] بالجزم: ويرده أنهما يسلمان أن الجزم في نحو: "ائتني أكرمك" بإضمار الشرط، فليست الفاء هنا وما بعدها في موضع جزم؛ لأن ما بعد الفاء منصوب بأن مضمرة، وأن والفعل في تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهم مما تقدم، فكيف تكون الفاء مع ذلك في موضع الجزم؟

وليس بين المفردين المتعاطفين شرط مقدر[(٧)]، ويأتي القولان في قول الهذلي [الوافر]:

فأبلوني بليتكم لعليّ ... أصالحكم واستدرجْ نَوَيّا[(٨)]

رابعا: **الحمل على التوهم في المركّبات:** ذكره ابنُ هشام في (مغني اللبيب)، فقال: "إنّ العطف على التَّوَهُّم، كما وقع في المجرورات والمنصوبات، والمرفوعات، والمجزومات، فقد وقع أيضًا في المركّبات. وقيل في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن يُرْسِلَ ٱلرِّيَاحَ مُبَشِّرَٰتٍ وَلِيُذِيقَكُم مِّن رَّحْمَتِهِۦ﴾[(٩)] "إنه

---

(١) الكتاب: ١٥٥/٢.

(٢) ومغني اللبيب: ٤٧٨/٢.

(٣) الكتاب: ١٠٠ / ١٠١ /٣.

(٤) المنافقون:١٠.

(٥) الكتاب: ١٠١/٣.

(٦) الأعراف: ١٨٦.

(٧) مغني اللبيب: ٤٧٧/٢.

(٨) البيت لأبي داؤد في: **معجم شواهد النحو الشعرية**: رقم (٣١٩١).

(٩) الرّوم:٤٦.

على تقدير: "ليبشركم وليذيقكم"[1]، وقيل في قوله تعالى: ﴿ أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا ﴾[2] إنّه على معنى أرأيت، "كالذي حاجّ، أوْ كالذي مرّ"[3].

يعتمد التفسير عند ابن هشام على المعنى فهو فرع عليه، وإذا اعتمد فرع على اللفظ المذكور فهو أصل. وجعل ابن هشام العطف على التوهم من موضوعات الحمل على المعنى لاعتماده أساسا في التوجيه على المعنى وليس على اللفظ.

---

(1) مغني اللبيب: ٢/٤٧٩.

(2) البقرة: ٢٥٩.

(3) مغني اللبيب: ٢/٤٧٩.

- الحمل على النقيض

استخدم النحاة الحمل على النقيض في تعليل المسائل النحوية، وأُجروا عليه كثيرًا من الأحكام تماما كما فعلوا في النظير. ويتمثل التأويل بالحمل على النقيض عند ابن هشام في القواعد الآتية:

القاعدة الأولى

١. تعدية الفعل اللازم

استخدم النحاة تعدية الأفعال بحرف من حروف الجر، وهي في أصلها لا تتعدى به، وذلك بالنظر إلى ما يضادها في المعنى؛ من ذلك الفعل (رضي)، إذ استخدم ماضيا متعديًا بـ (على) حملا على نقيضه (سخط) [1]، نحو: قول الشاعر [الوافر]:

إذا رَضِيَت علـيَّ بنـو قُـشَيرٍ لعَمـرُ اللهِ أعجَبَنـي رضـاها [2]

وقصد عني[3].

ترى الباحثة أن الفعل (رضي) يتعدى بأكثر من حرف، فهو يتعدى بالباء كقولنا: رضيتُ به للدلالة على القناعة، وبعن للدلالة على معناها المعروف، وبعلى للدلالة على الاستعلاء بالفعل، دون أن يكون أي منها قائمًا مقام الآخر. فإذا عرفنا هذا كان القياس على تعدى النقيض؛ وهو الفعل (سخط) بعلى في مثل: سخط عليه، قياساً على بعيد، والقياس على البعيد بعيد.

---

(1) مغني اللبيب: ٦٧٧/٢.

(2) البيت للقحيف بن خمير بن سليم العقيلي. في الطبقة العاشرة طبقات فحول الشعراء ص٢٥٢. ابن سلام الجمحي من الإسلاميين وكان معاصرًا لذي الرمة. في: **الشاعر القحيف العقيلي: طرف من أخباره وشعره**، مجلة العرب الرياض، عدد١، ج٥، السنة الأولى، ذو القعدة، ١٣ شباط ١٩٦٧.

(3) **مغني اللبيب: ١٤٣/١.**

القاعدة الثانية: الحمل على النقيض في الإعمال والإهمال؛ أي التقارض

أفرد لهذه العلة ابن هشام الأنصاري بابا في (مغني اللبيب) فقال: "من ملح كلامهم تَقَارُضُ اللفظين في الأحكام"[١]، وذكر لها أمثلة منها قوله:

١. إعطاء (غير) حكم (إلا) في الاستثناء[٢] بها نحو: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ﴾[٣] في من نصب غير، وإعطاء (إلا) حكم غير في الوصف بها نجو: قَالَ ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[٤].

٢. إعطاء (لم) حكم (لَنْ) في عمل النصب، ذكره بعضهُم مستشهدًا بقراءة بعضهم[٥] ﴿أَلَمْ نَشْرَحَ لَكَ﴾[٦] بفتح الحاء؛ وفيه نظر؛ إذ لا تحل (لَنْ) هنا، وإنما يصح – أو يحسن – حمل الشيء على ما يحل محله كما قدمنا، وقيل: أصله "نَشْرَحَنْ" ثم حذفت النون الخفيفة وبقي الفتح دليلا عليها، وفي هذا شذوذان: توكيد المنفي بلم مع أنه كالفعل الماضي في المعنى، وحذف النون لغير مقتضٍ مع أن المؤكد لا يليق به الحذف[٧].

وإعطاء (لن) حكم (لم) في الجزم[٨] كقوله[المنسرح]:

لَــنْ يَخِــبِ الآنَ مِــنْ رَجَائِــكَ مَــنْ   حَرَّكَ مِــنْ دُونِ بَابِــكَ الحَلْقَــةْ [٩]

---

(١) مغني اللبيب: ٢/٦٩٧.

(٢) السابق: ٢/٦٩٧.

(٣) النساء: ٩٥.

(٤) الأنبياء: ٢٢.

(٥) مغني اللبيب: ٢/٦٩٨.

(٦) الشرح: ١.

(٧) مغني اللبيب: ٢/٦٩٨.

(٨) السابق: ٢/٦٩٨.

(٩) لم أعثر على قائله: والبيت في: مغني اللبيب: ٢/٦٩٨.

والذي تميل إليه الباحثة أن هذا الشاهد لا تقوم به حجة لكون قائله مجهولاً، والدليل العلمي القاطع هو الذي لا يتطرق إليه احتمال أو مَطْعَن.

الحمل على النقيض في التفكير النحوي شائع في العربية؛ بل هو سمة ظاهرة من سمات التفكير اللغوي في كثير من اللغات. وقد أصبح من البديهيات في الدرس اللساني المعاصر أن النقيضين قد يتبادلان الأدوار في الدلالة اللغوية. وهذا معروف في الأضداد؛ فكون الكلمة من الأضداد يعني أن المعنى وضده يتبادلان وجودهما الدلالي في الكلمة الواحدة. وحملُ المسألة النحوية على نقيضها في النحو العربي من الأدلة التي تثبت تكامل وظائف النقيضين في اللغة. وتركيز ابن هشام على حمل النقيضين على الآخر يجعله سباقًا إلى إقامة هذا المفهوم أساسًا من أسس تفسير اللغة.

- النيابة بين حروف الجر

حظيت حروف الجر اهتماما من النحاة؛ إذ إن للحرف معنى أصليا، ومعاني فرعية يتطلبها السياق. وأشار ابن السراج (٣١٦هـ) إلى نيابة الحروف، فقال: "واعلم أن العرب تتسع فيها فتقيم بعضها مقام بعض إذا تقاربت المعاني، فمن ذلك: (الباء) تقول: فلان بمكة وفي مكة. وإنما جازا معًا؛ لأنك إذا قلت: فلان بموضع كذا وكذا. فقد خبرت عن اتصاله والتصاقه بذلك الموضع، وإذا قلت: في موضع كذا، فقد خبرت بـ (في) عن احتوائه إياه وإحاطته به، فإذا تقارب الحرفان فإن هذا التقارب، يصلح للمعاقبة، وإذا تباين معناهما، لم يجز، ألا ترى أن رجلا لو قال: مررت في زيد أو: كتبت إلى القلم، لم يكن هذا يلتبس به، فهذا حقيقة تعاقب حروف الخفض، فمتى لم يتقارب المعنى، لم يجز"[١].

يقيد ابن السراج جواز نيابة الحروف بتقارب تلك الحروف بعضها من بعض. وهذا التقييد صحيح بمقتضى النظر التكاملي الذي يربط النحو بالدلالة؛ فالتكامل يصبح مواتيًا بتقارب وظائف الحروف بعضها من بعض في الدلالة، ويصبح من السهل على أهل اللغة أن يستعملوا حرفًا مكان حرف في التركيب، ويصبح من الميسور على الدارس تأويل هذا الاستعمال، بشرط تقارب هذه الحروف. وأفرد ابن جني بابًا أطلق عليه (باب في استعمال الحروف بعضها مكان بعض)[٢]، قال فيه: "هذا باب يتلقاه الناس معسولا، ساذجًا من الصنعة، وما أبعد الصواب عنه واوقفه دونه؛ وذلك أنهم يقولون: إن (إلى) تكون بمعنى (مع): ويحتجون لذلك بقول الله سبحانه: ﴿ مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾[٣]؛ أي مع الله. ويقولون: إن (في) تكون بمعنى (على)، ويحتجون بقوله

---

(١) **الأصول في النحو**: أبو بكر محمد بن سهل، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، ط٣، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٦، ١/٤١٤-٤١٥.

(٢) ينظر: **الخصائص**: ٢/٣٠٦.

(٣) الصف: ١٤.

-عز اسمه- ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾[1]؛ أي عليها.... وغير ذلك مما يوردونه، ولسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا؛ لكنا نقول: إنه يكون بمعناه في موضع دون موضع، حسب الأحوال الداعية إليه والمسوغة له، فأما في كل موضع وعلى كل حال فلا؛ ألا ترى أنك إن أخذت بظاهر هذا القول غُفْلا هكذا، لا مقيّدا لزمك عليه أن تقول: سرت إلى زيد، وأنت تريد: معه، وأن تقول: زيد في الفرس، وأنت تريد: عليه، وزيد في عمرو، وأنت تريد: عليه في العداوة، وأن تقول: رويت الحديث بزيد، وأنت تريد: عنه، ونحو ذلك ،مما يطول ويتفاحش"[2].

ما ذهب إليه ابن جني على درجة عالية من الأهمية، وهو لا يناقض رأي ابن السراج، فإن الأخير يتحدث عن مبدأ التناوب ووجوده في الاستعمالات اللغوية العربية الفصيحة. وأما ابن جني فهو يتحدث عن سلامة مبدأ التناوب في مواقف واستعمالات معينة، فلا يجوز إطلاق مبدأ التناوب وتسويغ إحلال الحرف مكان كل حرف وفي كل حال.

ولم يبتعد ابن هشام عن ذلك؛ فرجّح مذهب الكوفيين في النيابة، فقال: "مذهب البصريين، أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعضٍ بقياس، كما أن أحْرُف الجزم وأحرف النصب كذلك، وما أوهم ذلك فهو عندهم إما مؤول تأويلا يقبله اللفظ، كما قيل في ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾، إن (في) ليست بمعنى (على) ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحالّ في الشيء.

يفهم من تعدد معاني الحرف الواحد وجود مبدأ النيابة بين الحروف ضمنيًا؛ فعندما يقال مثلاً: إن الحروف الأربعة: مِنْ، وفي، والباء، واللام تدل على السببية، فمعنى ذلك أنها جميعًا تنتمي إلى حقل دلالي واحد هو السببية. ومن هنا تتناوب هذه الحروف في الدلالة على

([1]) طـه: ٧١.

([2]) الخصائص: ٢/٣٠٦-٣٠٨.

هذا المعنى فنقول مثلاً: أتغضب من كلمة قلتها؟ وفي أمر يسير يمكن تجاوزه؟ وتعاقبني بذنب لم أقترفه؟ ولتقصير لم أقصده. وقد يحل بعضها مكان بعض فنقول: أتغضب لكلمة قلتُها؟ ومن أمرٍ يسير يمكن تجاوزه؟ وتعاقبني في ذنب لم أقترفه؟

صرح ابن هشام في مواطن كثيرة بوقوع حرف مكان حرف آخر، وإعطائه معناه؛ إذ تحدث في الباب الأول من (مغني اللبيب) عن الأدوات، ومنها حروف الجر التي أشار إلى معانيها، وقد أشار إلى تعدد المعاني للحرف الواحد. والأمثلة الآتية توضح ذلك:

- الأحرف الأحادية:

قال في حرف (الباء): "الباء المفردة: حرفُ جر لأَرْبَعَةَ عَشَرَ معنىً"[١].

وفي حرف (الكاف) قال: "والكاف المفردة: جارة، وغيرها، والجارة حرف واسم والحرفُ له خمسةُ معانٍ"[٢].

وقال في اللام الجارة: "وللام الجارة اثنان وعشرون معنى"[٣].

- الأحرف الثنائية:

قال في (عن): "لها عشرة معان"[٤]، و(في): "حرف جر له عشرة معان"[٥]، و(من): "(من) تأتي على خمسة عشر وجها"[٦].

- الأحرف الثلاثية:

قال في (إلى): "حرف جر له ثمانية معان"[٧]، و(على): "ولها تسعة معان"[٨].

---

(١) مغني اللبيب: ١/١٠١

(٢) السابق: ١/١٧٦

(٣) السابق: ١/٢٠٨

(٤) السابق: ١/١٤٧

(٥) السابق: ١/١٦٨

(٦) السابق: ١/٣١٨.

(٧) السابق: ١/٧٤

(٨) السابق: ١/١٤٣

وتدل هذه الأقوال على أن ابن هشام من أنصار من قالوا بالنيابة.

إن التأويل بالحمل تستند إلى المقصدية فيتكلم الإنسان بألفاظ وهو يريد المعنى لأن السياق يقتضيه.

يرى ابن هشام أن (حتى) قبل المضارع المنصوب تفيد معنى الغاية [1] في قوله تعالى:

﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾ [2]

وممن يرى أنها تفيد الغاية العكبري [3] وأبوحيان [4]، والمعنى: أنَّه ينتفي تعليمهما الناس السحر إلى أن يقولا إنما نحن فتنة فلا تكفر.

ربما كان من المفيد أن نذكر هنا أن الدكتور سمير استيتية استخرج معنى لِ (حتى) لم يذكره أحد من قبل وهو: المقابلة، كما في: حتى زيد أطول من عليّ؛ إذ إنّ هذه الجملة تعني أنه عند مقابلة زيد بعليّ تبيّن أن زيدًا وعليًا قصيران، وأنه عند المقابلة أيضًا تبيّن أن عليًا هو الأقصر، مع أن المتكلم لم يكن يتوقع ذلك، بل كان يتوقع أنه لا أحد أقصر من زيد. وينقلب وجه هذه المقارنة، إذا دخلت (ليس) على الطرف الثاني من طرفي المقابلة، كما في: حتى زيد ليس أطول من عليّ؛ فيكون المعنى المستفاد من هذه المقابلة أن زيدًا وعليًا طويلان، وأن زيدًا على طوله ليس أطول من علي، فيكون عليّ هو الأطول، مع أن ذلك لم يكن متوقعًا.

([1]) مغني اللبيب: ١/١٢٥.

([2]) البقرة: ١٠٢

([3]) التبيان في إعراب القرآن: ١/٩٩.

([4]) البحر المحيط: ١/٤٩٩.

وذكر العكبري رأيًا آخر؛ قال وقيل: حتى بمعنى إلا، أي: ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ﴾ إلا أن يقولا[1].

وعزا إليه أبوحيان: أنَّه أجاز أن تأتي حتى بمعنى (إلا أن)[2].

وابن هشام أدق في نسبة الرأي؛ إذ قال: "ونقله أبو البقاء عن بعضهم"[3].

واعتمد ابن هشام في اختياره على المعنى الظاهر في الآية؛ إذ قال: "والظاهر في هذه الآية خلافه- أي خلاف أن تكون حتى بمعنى إلا - وأن المراد معنى الغاية"[4].

ورأى ابن هشام قوله تعالى ﴿وَلَا تَسْئَمُوٓاْ أَن تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰٓ أَجَلِهِۦ﴾[5] فإن المتبادر تعلُّقُ إلى بتكتبوه، وهو فاسد لاقتضائه استمرار الكتابة إلى أجل الدَّيْن، وإنما هو حالٌ؛ أي مستقرًّا في الذمة إلى أجله"[6].

إن فساد الإعراب الذي ذكره كان بسبب فساد المعنى المترتب عليه؛ إذ إن المعنى: أن تكتبوه كتابة مستمرة إلى أجله، وهذا غير صحيح، فالكتابة لا تستمر إلى أجل الدَّين؛ إذ تنقضي في فترة يسيرة، فلا تمتد للأجل الذي هو وقت حلول الدين، وليست كأن تقول: سرت إلى الكوفة. وهذا الرأي لأبي حيان[7].

ذهب العكبري إلى أن (إلى أجله) متعلقان بـ (تكتبوه)[8].

([1]) التبيان في إعراب القرآن: ٩٩/١.

([2]) البحر المحيط: ٤٩٩/١.

([3]) ينظر: مغني اللبيب: ١٢٥/١

([4]) السابق: ١٢٥.

([5]) البقرة: ٢٨٢

([6]) مغني اللبيب: ٥٣٠/٢.

([7]) البحر المحيط: ٣٦٧/٢-٣٦٨.

([8]) التبيان في إعراب القرآن: ٢٣٠/١.

وقد علَّق أبو حيان وابن هشام الجار والمجرور باستقرار محذوف هو حال من الهاء في (تكتبوه)، والتقدير: أن تكتبوه مستقراً في الذمة إلى أجل حلوله ، فالجار هنا تعلق بكون عام ، والمعنى المناسب لـــ (إلى): على هذا التقدير (مع) أي : تكتبوه وأجله.

يتجه ابن هشام إلى السياق ليوافق بين النصوص والقاعدة النحوية في حالة الخروج عنها.

فقد ذكر ابن هشام في توجيه (امرأتك) في قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ ﴾[1] بالنصب والرفع، فقال: قول الزمخشري في ﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ ﴾ إن من نصب قَدَّر الاستثناء من (فأسْرِ بِأَهْلِكَ) ومن رفع قَدَّره من ﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ ﴾ ويُرَدُّ باستلزامه تناقض القراءتين؛ فإن المرأة تكون مُسْرىً بها على قراءة الرفع، وغيرَ مُسْرَى بها على قراءة النصب، وفيه نظر؛ لأن إخراجها من جملة النهي لا يدل على أنها مُسْرَى بها، بل على أنها معهم، وقد روي أنها تبعتهم، وأنها التفتت فرأت العذاب فصاحت فأصابها حَجَر فقتلها[2].

(1) هود: ٨١.

(2) مغني اللبيب: ٢/٥٩٧.

المبحث الثاني: أصول التحليل النحوي عند ابن هشام

يذكر قباوة في كتابه "التحليل النحوي"[١] أصولا ينبغي أن يعتمد عليها المحلل الإعرابي كي يسلك المسلك الصحيح في الإعراب مثل: معرفة المعنى، ومعرفة قواعد الإعراب، ومعرفة علوم اللغة والأدب، ومعرفة السياق. أما ابن هشام فأصول التحليل النحوي عنده يتمثل في الأصول الآتية:

الأول: معرفة المعنى: تعد معرفة المعنى أصلا مهمّا لا غنى للمحلل النحوي عنه، لما لفهم المعنى من أهمية في استقامة التحليل، فـ "أول واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه، مفردًا أو مركبًا"[٢]؛ أي معرفة معنى كل عنصر مكون للجملة، ومعرفة معنى ما تؤديه العناصر مجتمعة.

ويراد بالمعنى عند الباحثين[٣]، ثلاثة أمور: المعنى المعجمي، والمعنى الاجتماعي (المقام)، والمعنى الوظيفي (وظيفة الجزء التحليلي في السياق)، والمعنى الأخير يتحدد بمعرفة المعنيين الأوليين، وذهب آخر إلى أن المعنى ثلاثة أنواع، هي: المعنى الدلالي للمفردات، والمعنى العام للنص، والمعنى المجازي[٤].

بفهم المعنى الدلالي يتحدد المقصد الدقيق للجملة ومكوناتها، وفهم المعنى العام للنص الناتج من تفاعل التراكيب يجعل المحلل في منأى عن الوقوع في الجهل بالمقاصد المعينة، وفهم المعنى المجازي يقي المحلل من الوقوع في الوهم.

---

(١) **التحليل النحوي أصوله وأدواته**، فخر الدين قباوة، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، ٢٠٠٢، ص٥١-١١٦.
(٢) **مغني اللبيب**: ٥٢٧/٢.
(٣) ينظر: **اللغة العربية معناها ومبناها**: ص٢٨-٢٩.
(٤) ينظر: **التحليل النحوي أصوله وأدواته**: ص٦٣-٦٩.

لا يمكن للمحلل النحوي أن يحلل العنصر تحليلاً صائبًا دون معرفة المعنى المعجمي لذلك النص؛ فكثيراً ما يقع المعربون في أخطاء بسبب جهلهم المعنى المعجمي، فيحكى أن نحويًا سُئل عن إعراب (كَلالَة) من قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَٰلَةً أَوِ ٱمۡرَأَةٌ﴾(١)، فقال: أخبروني ما الكلالة؟، فقالوا له: الورثة إذا لم يكن فيهم أبٌ فما علا ولا ابن فما سفل، فقال: فهي إذًا تمييز، وتوجيه قوله أن يكون الأصل: وإن كان رجل يرثه كلالة، ثم حذف الفاعل وبني الفعل للمفعول فارتفع الضمير واستتر، ثم جيء بكلالة تمييزًا. وقد أصاب هذا النحوي في سؤاله وأخطأ في جوابه، فإن التمييز بالفاعل بعد حذفه نقض للغرض الذي حذف لأجله، وتراجع عما بنيت الجملة عليه من طيّ ذكر الفاعل فيها؛ ولهذا لا يوجد في كلامهم مثل ضَرَبَ أخوك رجلا(٢). والصواب في الآية أنّ (كلالةً) بتقدير مضاف، أي ذا كلالة، وهو إمّا حال من ضمير (يُورَثُ) فكان ناقصه، ويورث خبر، أو تامة فيورث صفة، وإما خبر فيورث صفة، ومنْ فسّر الكلالة بالميت الذي لم يترك ولدًا ولا والدًا فهي أيضًا حال أو خبر، ولكن لا يحتاج إلى تقدير مضاف، ومن فسَّرها بالقرابة فهي مفعول لأجله"(٣).

خطّأ ابن هشام ذلك المُعرب في إعرابه، وذكر وجه الصواب فيه مع الاهتمام بالمعنى. وترى الباحثة أن النحويّ قد استخدم الأصل الصحيح، وهو فهم المعنى، ولكن النتيجة كانت غير صحيحة. وهذا لا يعني أنّ استخدامه لهذا الأصل ليس ذا جدوى، بل كان ضروريًا، فمن غير الممكن الدخول في عملية التحليل دون استخدام المُعرب ذلك الأصل.

يأتي بعد ذلك تَعرُّف المعنى العام، فمعرفته تصحح ما يوهمه الجهل بالمقاصد المعينة— كي يصل المحلل إلى تحليل صائب، فسيبويه ينظر إلى المعنى العام في تحليله للشاهد[الطويل]:

---

(١) النساء: ١٢.

(٢) **مغني اللبيب**: ٥٢٨/٢.

(٣) السابق، ٥٢٩/٢.

فَلَوْ أنَّ مَا أسْعَى لأدْنَى مَعيْشَةٍ   كَفَاني ولَمْ أطْلُبْ قَليلٌ منْ المَــالِ[1]

ليعلل سبب رفع (قليل) بأنه "لم يجعل القليل مطلوبا، وإنَّما كان المطلوبُ عنده المُلْك، وجعل القليل كافيًا. ولو لم يُرِدْ ذلك ونصب، فسد المعنى"[2].

وقد أبطل قول الكوفيين: إن من التنازع قول امرئ القيس:

كَفَانِي ولَم أطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ المَالِ

وإنه حجة على رجحان اختيار إعمال الأول؛ لأن الشاعر فصيح، وقد ارتكبه مع لزوم حذف مفعول الثاني، وترك إعمال الثاني مع تمكنه منه وسلامته من الحذف. والصواب أنه ليس من التنازع في شيء، لاختلاف مطلوبي العاملين، فإن (كفاني) طالب للقليل، وأطلب طالبٌ للملك محذوفًا للدليل، وليس طالبًا للقليل؛ لئلا يلزم فساد المعنى، وذلك لأن التنازع يوجب تقدير قوله ولم أطلب معطوفا على كفاني، وحينئذ يلزم كونُهُ مثبتا؛ لأنه حينئذ داخل في حيز الامتناع المفهوم من لو، وإذا امتنع النفي جاء الإثبات، فيكون قد أثبت طلبه للقليل بعد ما نَفَاه[3].

وتتضح مراعاة المعنى هنا في إعمال الأول (كفى)؛ لأنه لو أعمل الثاني، لحدث تناقض من وجهين: أحدهما: إعمال الثاني يجعل التقدير فيه: كفاني قليل ولم أطلب قليلا مــن المــال، ويظهر التناقض في إخباره تارة، بأن سعيه ليس لأدنى معيشة، وتارة إخباره بأنه يطلب القليل. وثانيهما: قوله في البيت الذي يليه[4] [الطويل]:

وَلَكِنَّمَا أسْعَى لِمَجْـدٍ مُؤَثَّــلٍ   وَقَدْ يُدْرِكُ المَجْدَ المُؤثَّل أمْثَــالِي[5]

([1]) الشاهد لامرئ القيس في: ديوانه، ص٣٩.

([2]) ينظر: **مغني اللبيب**: ٥٠٨/٢.

([3]) **مغني اللبيب**: ٥٠٨/٢.

([4]) **الإنصاف في مسائل الخلاف**: المسألة ١٣. والكتاب: ٧٩/١.

([5]) الشاهد لامرئ القيس في: **ديوانه**، ص٣٩.

مما تقدم يظهر جليا مدى أهمية أصل معرفة المعنى العام في توجيه سير التحليل النحوي، فينبغي على المعرب أن يعرف المعنى العام للنص قبل الولوج في عملية التحليل، كي لا يقع في تناقض بين معنى البيت الناتج من عملية التحليل الإعرابي، والمعنى العام للنص.

وينبغي أن يفهم المحلل المعنى المجازي إن كان في الكلام مجاز، خاصة في التعبير الأدبي، فساق ابن هشام مثالا على الاهتمام باللفظ وإبعاد المعنى؛ كـ قوله تعالى: ﴿ وَإِنِّي خِفْتُ ٱلْمَوَٰلِيَ مِن وَرَآءِى ﴾[1]، فإن المتبادر تعلّق (من) بخفت، وهو فاسد في المعنى، والصوابُ تعلقه بالمَوالى، لما فيه من معنى الولاية؛ أي خفت ولايَتَهم من بعدي، وسُوءَ خِلافتهم، أو بمحذوف هو حال من الموالى، أو مضافٍ إليهم؛ أي كائنِينَ من ورائي، أو فِعْلَ الموالى من ورائي"[2].

ويظهر فساد هذا التوجيه في كون المراد أن الخوف يحصل بعد موت زكريا؛ لأن الفعل ماض و"من ورائي" للمستقبل. وإنما يكون التعليق بـ "الموالي"، لما فيه من معنى الولاية، ويكون التقدير: خفت الذين يلون الأمر بعدي؛ أي خفت ولايتهم وسوء خلافتهم لي[3].

وترى الباحثة أنه يجب على المحلل قبل البدء بعملية التحليل الإعرابي، فهم المعنى المعجمي لكل عنصر من العناصر المكونة للعبارة، وفهم المعنى العام للعبارة وما يحيط بها، وتعرُّف المعاني النحوية؛ كي يجري تحليله على أسس سليمة فتخرج النتائج صحيحة بمساندة الأصول الأخرى.

الثاني: معرفة قواعد الإعراب: تعد قواعد الإعراب من الأصول التي ينبغي أن يتمكن منها المعرب؛ كي لا يقع في الوهم وفساد االنتيجة؛ فإتقانه صور التراكيب النحوية يجعله قادرًا

(١) مريم: ٤.

(٢) **مغني اللبيب**: ٢/٥٣٠.

(٣) ينظر: **التحليل النحوي أصوله وأدواته**: ص٦٩.

على السير في عملية التحليل، وصحة النتائج المترتبة عليها، فيجب أن يعلم أنواع الجمل وأشباهها، وأحكام كـل منهـا، والبنـاء، والإعـراب، والمرفوعـات، والمنـصوبات، والمجزومات..... وغيرها من الصور النحوية، مع معرفة شروط كل بـاب إعرابـي، والخلافات النحوية، وأساليب التوفيق بين المعنى والإعراب.

وجهل المُعرب بأمر من تلك الأمور يجعله يتخبط في إعرابها، فقد ذهب بعـضهم فـي ﴿وَثَمُودَاْ فَمَآ أَبْقَىٰ﴾[1]، إلى إن (ثمود) مفعول مقدم، وهذا ممتنع؛ لأن لـ(ما) النافية الصدارة، فـلا يعمل ما بعدها في ما قبلها، وإنما هو معطوف على (عادًا) أو هو بتقدير: وأهلك ثمود"[2].

فالقاعدة المعتمدة في ما رجحه ابن هشام أن (ما) النافية لها الصدارة فلا يعمل ما بعدها وهو الفعل (أبقى) في ما قبلها، وهو (ثمود)، وإن كان المعنى صحيحًا إلا أن الصناعة تأباه. وأيّد رأيه بعدد من الأمثلة.

وهناك مانع آخر من إعرابها مفعولا مقدمًا، وهو وجود الفاء العاطفة، فـلا يجـوز أن يعمل ما بعدها في ما قبلها[3]؛ لذلك لا يمكن للمعرب أن يعرب دون معرفته بقواعد الإعـراب معرفة دقيقة، وإلا كان الخلط ملازمًا له، فالمنصوبات مثلا كثيرة، وقد تتشابه أحيانا في بعض المواضع، ولا يميز بينها إلا العارف بقواعد الإعراب وصور تراكيب كل منها.

الثالث: معرفة علوم اللغة والأدب: تعد علوم اللغة والأدب مـن الأصـول التـي ينبغـي أن يستوعبها المعرب؛ فجهل المحلل النحوي بها يؤدي إلى الزلل، وأبرز هذه العلوم عند ابن

(1) النجم:٥١. وهذه قراءة نافع وابن كثير، ينظر: **السبعة في القراءات**، ص٦١٥، والقراءة المشهورة (وثمودَ) من دون تنوين.

(2) **مغني اللبيب**: ٢/٥٣٩.

(3) ينظر: **التحليل النحوي أصوله وأدواته**: ص٧٦.

هشام التي استخلصناها من تحليله للمسائل: مناهج التفسير المعجمي، والصرف، ومعاني الأدوات، والبلاغة.

لا يستغني المحلل النحوي عن معرفة المعنى المعجمي، فقد يعترض المحلل، في أثناء إعرابه لعبارة ما، مفردةٌ أو مفردات قد يجهل معناها المعجمي، فيحتاج عندئذ إلى أن يعود إلى المعجم، والعودة إلى المعجم تتطلب مهارة قد لا يتقنها إلا من خبر المعجم ووعاه، ليحدد المقصد الحقيقي من السياق، فيتعرف معنى الكلمة المناسب للسياق، ليصل إلى نتيجة صحيحة في تحليله، ففي قوله تعالى﴿ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ﴾[1] قد يتبادر إلى الذهن بصرهن، وهذا لا يصح إذا فُسّر صُرْهُنَّ بقطعهن، وإنما تعلقه بخذ"[2]؛ لأن معنى الفعل (صُرْ) في المعاجم من (ص و ر)، و (ص ي ر)، هو (هدّ واحكُمْ وأمِلْ وقطّع)، واستبعاد المعنيين الأولين بديهي لعدم تعلقهما بالمعنى، واعتماد المعنى الثالث يجعل (إليك) متعلقًا بها، أما اعتماد المعنى الرابع فيجعل (إليك) متعلقًا بـ (خذ)، أما من (ص ر ر) فترد بالمعاني (أجمع وشُدّ واترُكْ وقبض) والمعنى الأول هو المناسب ويكون التعلق به[3].

الرابع: إخراج ما لم يثبت في العربية، فبعض النحاة والمفسرين يحاولون تخريج بعض الشواهد تخريجًا غير صحيح؛ لأنهم يأتون بتخريجات ليس لها أصل في العربية؛ فقد ذهب بعضهم إلى أن الواو في الآية الكريمة: ﴿ وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾[4].

([1]) البقرة: ٢٦٠.
([2]) **مغني اللبيب**: ٥٣٢/٢.
([3]) ينظر: **التحليل النحوي أصوله وأدواته**: ص٧١.
([4]) البقرة، ٢٤٦.

هي واو المعية فالأصل عندهم هو: وما لنا وألاّ نقاتل؛ أي "ما لنا وترك القتال، كما تقول: مالك وزيدًا، ولم يثبت في العربية حذف واو المفعول معه[1].

لم يُبيّن ابن هشام رايه في توجيه موضع الشاهد في الآية.

والذي تراه الباحثة أنّ الآية فيها إيجاز حذف؛ فيكون الأصل هكذا: وما لنا حجة ألا نقاتل في سبيل الله. وتكون (ما) نافية لا استفهامية. وهذا التفسير إلى جانب كونه نحويًا فهو بلاغي يجعل التفسير النحوي من البلاغي قريبًا من قريب، ومن المعلوم في البلاغة أن إيجاز الحذف صورة من الصور الراقية في اساليب التعبير العربي.. في العربية حذف واو المفعول معه".

الخامس: إخراج الأمور البعيدة والأوجه الضعيفة، ويترك الوجهَ القريبَ والقويَّ؛ فإن كان لم يظهر له إلا ذاك فله عذر، وإن ذكر الجميع فإن قصد بيان المحتمل أو تدريب الطالب فحسن، إلا في ألفاظ التنزيل، فلا يجوز أن يخرّج إلا على ما يغلب على الظن إرادته، فإن لم يغلب شيء فليذكر الأوجه المحتملة من غير تعسف، وإن أراد مجرد الإغراب على الناس وتكثير الأوجه فصعب شديد"[2]. والتعليق على هذا الكلام فيه أمور:

الأمر الأول: التوجيه القريب والقوي أولى من البعيد الضعيف.

الأمر الثاني: ذكر التوجيه الضعيف من أجل الموازنة والتدريب أمر حسن إلا في ألفاظ التنزيل فلا يجوز أن يخرج إلا على ما يغلب على الظن إرادته.

الأمر الثالث: التوجيه الغريب مع الإكثار منها أمر صعبٌ شديدٌ.

ويمكن أن تكون هذه الأمور ضوابط وأصولاً معتمدة في التوجيه. من ذلك:

---

(1) مغني اللبيب ٤٧/١.

(2) **السابق:** ٥٤٧/٢ و ٥٤٩.

"قول بعضهم في ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾[1]، إن (أهل) منصوبٌ على الاختصاص.

وهذا ضعيف؛ لوقوعه بعد ضمير الخطاب.... وإنما الأكثر أن يقع بعد ضمير التكلم[2]. كالحديث (نَحْنُ مَعَاشِرَ الأَنْبِيَاء لا نُوْرِثُ)[3]، والصواب أنه منادى"[4].

فتوجيهه هذا وموازنته مع غيره معتمد على القياس.

مثال آخر: "قول الجماعةِ في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ ٱلْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ٱلْغَيْبَ مَا لَبِثُوا۟ فِى ٱلْعَذَابِ ٱلْمُهِينِ﴾[5]: إن فيه حذف مضافين، والمعنى، علمت ضعفاء الجن أن لو كان رؤساؤهم، وهذا معنى حسن، إلا أن فيه دعوى حذف مضافين لم يظهر الدليلُ عليهما؛ والأولى: أنَّ (تبيّن) بمعنى: وَضُحَ؛ و(أنْ) وصلتها بدل اشتمال من (الجن)، أي وضح للناس أن الجن لو كانوا....الخ"[6].

فترجيح عدم الحذف على دعوى الحذف بلا دليل ضابط من ضوابط التأويل النحوي عنده؛ لذلك ردّ توجيه الكسائي في كون (مَن) في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾[7]، أنها شرطية مبتدأ والجواب محذوف؛ أي: من استطاع فليحج.

---

(1) الأحزاب: ٣٣.
(2) مغني اللبيب: ٥٥١/٢.
(3) السنن الكبرى، ٤/ ٦٤.
(4) **مغني اللبيب: ٥٥١/٢.**
(5) سبأ: ١٤.
(6) **مغني اللبيب: ٥٥٤/٢.**
(7) آل عمران: ٩٧.

السادس: ترك بعض ما يحتمله اللفظ من الأوجه الظاهرة[1].

وأورد مسائل مرتبة على الأبواب فمثلا: أورد في باب (كان) وما جرى مجراها، أورد مسألة "يجوز في (كان) من قوله تعالى: ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُ قَلْبٌ ﴾[2]، ونحو: (زَيْدٌ كانَ لَهُ مالٌ) نقصان (كان)، وتمامها، وزيادتها، وهو أضعفها"[3].

وأورد لكل باب من الأبواب الأخرى مسائل خاصة به، وهذه الأبواب[4]: باب المنصوبات المتشابهة، وباب الاستثناء، وباب إعراب الفعل، وباب الموصول، وباب التوابع، وباب حروف الجر، وباب في مسائل مفردة.

السابع: مراعاة الشروط المختلفة بحسب الأبواب؛ فإن العرب يشترطون في باب شيئا ويشترطون في آخر نقيض ذلك الشيء على ما اقتضته حكمة لغتهم وصحيحُ أقيستهم؛ فإذا لم يتأمل المعرب اختلطت عليه الأبوابُ والشرائطُ، "من ذلك قول جماعة منهم الزمخشري في ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ ۖ لَّوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ﴾[5]، إن الجملة الاسمية جواب (لو) والأولى أن يقدر الجوابُ محذوفًا، أي لكان خيراً لهم، أو أن يقدر (لو) بمنزلة (ليت) في إفادة التمني، فلا تحتاج إلى جواب"[6].

---

(1) مغني اللبيب: ٢/٥٥٦.

(2) ق: ٣٧.

(3) مغني اللبيب: ٢/٥٥٩.

(4) ينظر الصفحات: ٢/٥٦١ و ٥٦٣و ٥٦٥ و ٥٦٦و ٥٩٨ و ٥٩٨ و ٥٦٩.

(5) البقرة: ١٠٣.

(6) مغني اللبيب: ٢/٥٨٣.

الثامن: عدم الحمل على شيء وفي ذلك الموضع ما يدفعه فقد ذهب بعض النحويين إلى جواز استثناء الأكثر من الأقل[1]. مستدلّين بقوله سبحانه: "﴿ إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ ﴾[2].

ولا ترى الباحثة جواز استثناء الأكثر من الأقل؛ فإن (عبادي) لفظ يدل على عموم المملوكين طائعهم وعاصيهم، فالعصاة والكفرة هم من عباد الله. إن القول: إن الاستثناء منقطع خلاف الأصل، فالأصل أن يكون متصلا.

قال الدماميني: إن الاستثناء المنقطع مقدوح فيه ؛ لأن فيه ارتكابا لخلاف الأصل من غير ضرورة ، فإذا أمكن حمل الشيء على أصله فلا عدول عنه إلى خلافه، وهنا يمكن أن يحمل الاستثناء على الاتصال الذي هو الأصل، ويراد بالعباد عموم المملوكين. أما ما استدل به ابن هشام -وهو آية سبحان بدون استثناء - فإنّه قصد بالعباد فيها المخلصين ، لذلك ترك الاستثناء فيها[3].

التاسع: التأمل عند وجود المشتبهات، وأورد لها ثلاثة أمثلة منها: (رأيت زيدًا فقيهًا، ورأيت الهلالَ طالعًا) فإنّ (رأى) في الأول علْمية، و(فقيهًا) مفعول ثانٍ، وفي الثاني: بَصَرية، و(طالعًا) حال، وتقول: (تَرَكْتُ زَيْدًا عَالِمًا) فإن فسرت (تركت) (بصَيَّرت) فـ(عالمًا) مفعول ثان، أو بـ(خَلَّفتُ) فحال، وإذا حمل قوله تعالى: ﴿ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ ﴾[4] على الأول فالظرف و(لا يبصرون) مفعول ثانٍ، وتكرر كما يتكرر الخبر، أو الظرف مفعول ثانٍ والجملة بعده حال، أو بالعكس، وإن حمل على الثاني فحالان"[5].

العاشر: عدم الإخراج على خلاف الأصل، أو على خلاف الظاهر لغير مُقْتَضٍ، كقول مكي في قوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُم بِالْمَنِّ وَالْأَذَىٰ كَالَّذِي ﴾[6].... إن الكاف نعت

---

(1) مغني اللبيب: ٥٩٦/٢.

(2) الحجر، ٤٢.

(3) **شرح الدماميني: ٢٤٠/٢-٢٤١.**

(4) البقرة:١٧.

(5) **مغني اللبيب: ٥٩٨/٢ و ٥٩٩.**

(6) البقرة، ٢٤٦.

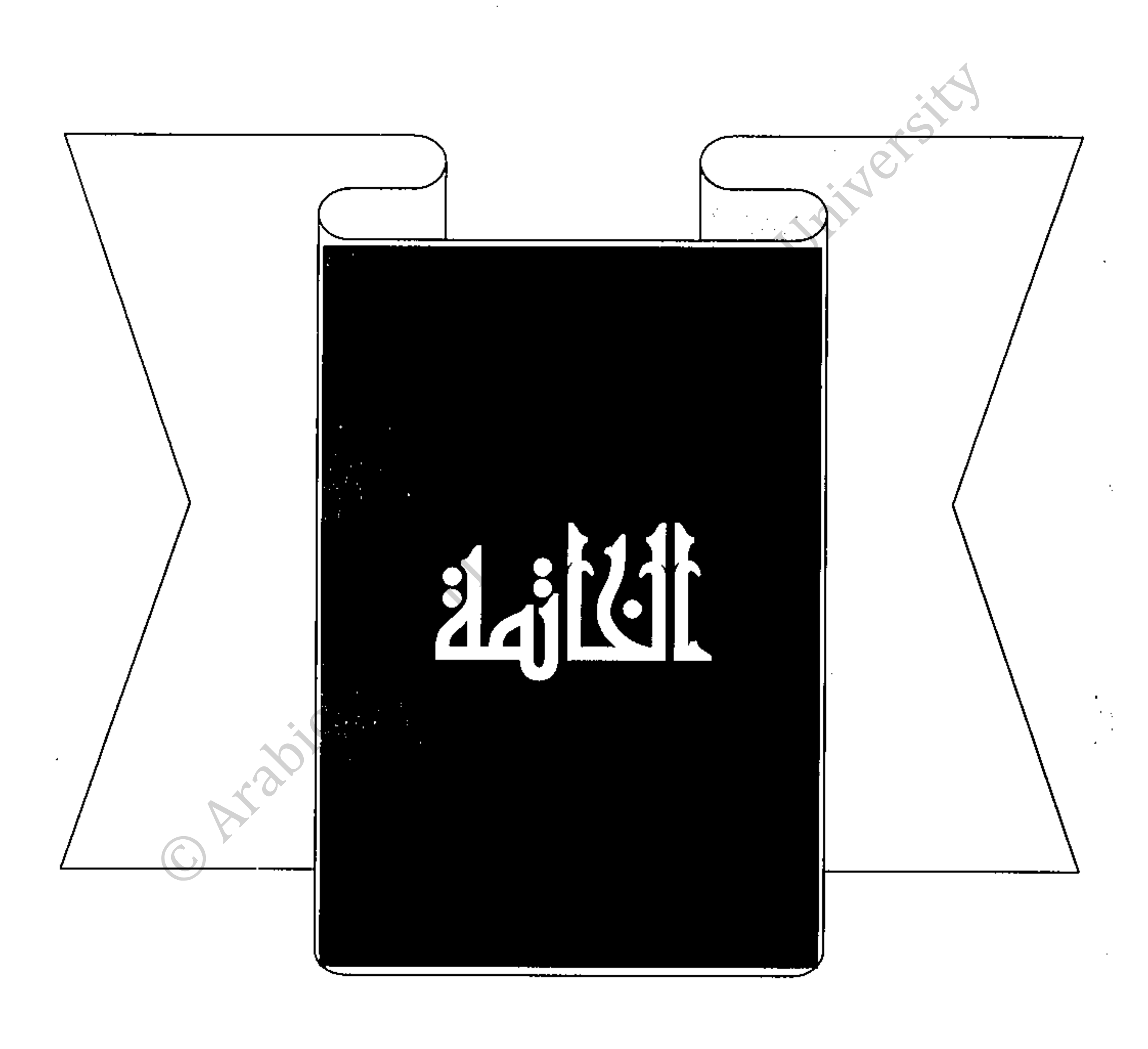
لمصدر محذوف، أي إبطالاً كالذي، ويلزمه أن يقدر إبطالا كإبطال إنفاق الذي ينفــق[1]، والوجه أن يكون (كالذي) حالا من الواو، أي لا تبطلوا صدقاتكم مُشَبِّهين الذي ينفق، فهذا الوجه لا حذف فيه[2].

فهذه جملة الضوابط والأصول التي ذكرها ابن هشام تبين لنا موقفه من التفكير النحوي وتوجيه النصوص بما يناسبها من إعراب.

---

(1) مغني اللبيب: ٥٩٩/٢.

(2) السابق: ٥٩٩/٢.


الخاتمة

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد الأمين وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين، وبعد:

ففي نهاية هذا البحث أذكر أهم المعالم التي وقفت عليها في دراستي، وما توصلت إليه من استنتاجات خاصة تصل إلى أكثر من ثمانين استنتاجًا:

أولاً: تميز التفكير النحوي عند ابن هشام في مغني اللبيب بالأصالة والشمول والجدة في منّهج التأليف، والانفراد في متابعة المسائل الدقيقة، وتخريج المشكل منها.

ثانيًا: وضع ابن هشام أصولاً للتأويل النحوي، وتوسّع في تأويلاته وأكثر من تطبيقاته، بحيث أصبح مغني اللبيب ميداناً فسيحًا لتطبيقات التأويل في النحو العربي، وكان يستخدم ألفاظًا أخرى تدل على التأويل مثل: التقدير، والتوجيه، والتخريج، وغيرها من الألفاظ.

ثالثاً: اعتمد ابن هشام في تأويله على المعنى اعتمادًا كبيرًا؛ فالنيابة والتضمين والحمل على التوهم، موضوعات تعتمد على المعنى بدرجة كبيرة، وكذلك سائر تأويلاته.

رابعاً: أرسى ابن هشام قواعد لمفاهيم كثيرة يشتغل بها اللسانيون المعاصرون؛ فيكون ابن هشام هو الواضع الحقيقي لهذه المفاهيم.

خامسًا: أخذ ابن هشام من النحويين جميعًا: البصريين منهم والكوفيين دون أن يتعصب لمدرسة، بل كانت الموضوعية سمتًا بارزًا في المغني.

سادساً: توصلت الدراسة إلى استنتاجات كثيرة خاصة خالفت فيها أو وافقت ما ذهب إليه المتقدمون، أو تفردت بما لم يرد في مظانّ النحو، على مستوى التعريفات، وتوجيه الإعراب والدلالة، وتأويل كثير من الشواهد القرآنية والشعرية، تأويلاً نحويًا أو لغويًا أو تداوليًا. وقد وصل عدد هذه الاستنتاجات أكثر من ثمانين استنتاجًا.

الفهارس العامة

- فهرس الآيات القرآنية الكريمة[1]
- فهرس الأحاديث النبوية الشريفة
- فهرس الشواهد الشعرية
- فهرس المصادر والمراجع

(1) إضاءة: فهرس الآيات القرآنية مرتب حسب ورودها في القرآن.

فهرس الآيات القرآنية

الرقم	الآيــة	السورة	رقم الآية	الصفحة
١.	﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾	الفاتحة	٢	
٢.	﴿ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ ﴾	البقرة	١٧	
٣.	﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾	البقرة	٣٠	
٤.	﴿ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ ﴾	البقرة	٤٥	
٥.	﴿ كُلُوا وَاشْرَبُوا ﴾	البقرة	٦٠	
٦.	﴿ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ ﴾	البقرة	٩٦	
٧.	﴿ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ ﴾	البقرة	١٠٢	
٨.	﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ﴾	البقرة	١٠٣	
٩.	﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ ﴾	البقرة	١٠٦	
١٠.	﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾	البقرة	١٢٧	
١١.	﴿ فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ ﴾	البقرة	١٣٧	
١٢.	﴿ أَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ ﴾	البقرة	١٤٠	
١٣.	﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾	البقرة	١٩٥	
١٤.	﴿ لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾	البقرة	٢٢٦	
١٥.	﴿ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ﴾	البقرة	٢٢٨	
١٦.	﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلَإِ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى إِذْ قَالُوا لِنَبِيٍّ لَهُمُ ابْعَثْ لَنَا مَلِكًا نُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا قَالُوا وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾	البقرة	٢٤٦	
١٧.	﴿ أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّى يُحْيِي هَٰذِهِ		٢٥٩	

	اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِائَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُ قَالَ كَمْ لَبِثْتَ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالَ بَل لَّبِثْتَ مِائَةَ عَامٍ ﴾	البقرة		
.١٨	﴿ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ﴾	البقرة	٢٦٠	
.١٩	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُم بِالْمَنِّ وَالْأَذَىٰ كَالَّذِي ﴾	البقرة	٢٦٤	
.٢٠	﴿ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ ﴾	البقرة	٢٧٣	
.٢١	﴿ وَلَا تَسْأَمُوا أَن تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ أَجَلِهِ ﴾	البقرة	٢٨٢	
.٢٢	﴿ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ﴾	آل عمران	٧	
.٢٣	﴿ هُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ ﴾	آل عمران	٧	
.٢٤	﴿ لَن تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُم ﴾	آل عمران	١٠	
.٢٥	﴿ لَمَا آتَيْتُكُم مِّن كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ﴾	آل عمران	٨١	
.٢٦	﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾	آل عمران	٩٧	
.٢٧	﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴾	آل عمران	١٠٦	
.٢٨	﴿ وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوِ امْرَأَةٌ ﴾	النساء	١٢	
.٢٩	﴿ لَّا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا ﴾	النساء	٥٣	
.٣٠	﴿ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ ﴾	النساء	٩٢	
.٣١	﴿ وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ ﴾	النساء	١٠١	
.٣٢	﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُم بُرْهَانٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِّنْهُ وَفَضْلٍ ﴾	النساء	١٧٤ – ١٧٥	
.٣٣	﴿ فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ ﴾	المائدة	٢٧	
.٣٤	﴿ وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ فَعَمُوا وَصَمُّوا ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ ﴾	المائدة	٧١	
.٣٥	﴿ إِن تُعَذِّبْهُمْ فَعِبَادُكَ ﴾	المائدة	١١٨	

٣٦.	﴿ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا ﴾	الأنعام	٥٩	
٣٧.	﴿ هَٰذَا رَبِّي ﴾	الأنعام	٧٦	
٣٨.	﴿ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُّخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُّتَرَاكِبًا وَمِنَ النَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ ﴾	الأنعام	٩٩	
٣٩.	﴿ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾	الأنعام	١٠١	
٤٠.	﴿ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ﴾	الأنعام	١٢٤	
٤١.	﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ ﴾	الأنعام	١٣٧	
٤٢.	﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ ﴾	الأعراف	١٢	
٤٣.	﴿ وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾	الأعراف	١٣٢	
٤٤.	﴿ وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ ﴾	الأعراف	٢٠٠	
٤٥.	﴿ مَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾	الأعراف	١٨٦	
٤٦.	﴿ كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِن بَيْتِكَ بِالْحَقِّ ﴾	الأنفال	٥	
٤٧.	﴿ وَاذْكُرُوا إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ ﴾	الأنفال	٢٦	
٤٨.	﴿ وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ ﴾	الأنفال	٦٧	
٤٩.	﴿ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَن يُتِمَّ نُورَهُ ﴾	التوبة	٣٢	
٥٠.	﴿ إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا ﴾	التوبة	٤٠	
٥١.	﴿ وَامْرَأَتُهُ قَائِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِن وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ ﴾	هود	٧١	
٥٢.	﴿ وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ﴾	هود	٧٧	
٥٣.	﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ ﴾	هود	٨١	
٥٤.	﴿ أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَن نَّفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ ﴾	هود	٨٧	
٥٥.	﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾	هود	١١١	

٥٦.	﴿ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا ﴾	يوسف	٣٢	
٥٧.	﴿ وَقَدْ أَحْسَنَ بِيٓ ﴾	يوسف	١٠٠	
٥٨.	﴿ قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًۢا ﴾	الرعد	٤٣	
٥٩.	﴿ أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ ﴾	إبراهيم	١٠	
٦٠.	﴿ وَمَا لَنَآ أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى ٱللَّهِ ﴾	إبراهيم	١٢	
٦١.	﴿ إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ إِلَّا مَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ ﴾	الحجر	٤٢	
٦٢.	﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ خَيْرًا ﴾	النحل	٣٠	
٦٣.	﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾	النحل	١٢٤	
٦٤.	﴿ إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ وَكِيلًا ﴾	الإسراء	٦٥	
٦٥.	﴿ وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾	الإسراء	٧٦	
٦٦.	﴿ أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ قَادِرٌ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ ﴾	الإسراء	٩٩	
٦٧.	﴿ ٱلْكِتَٰبَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا ﴾	الكهف	١	
٦٨.	﴿ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ عَن ذِكْرِنَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ وَكَانَ أَمْرُهُۥ فُرُطًا ﴾	الكهف	٢٨	
٦٩.	﴿ وَإِنِّي خِفْتُ ٱلْمَوَٰلِيَ مِن وَرَآءِي ﴾	مريم	٤	
٧٠.	﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾	مريم	٣٨	
٧١.	﴿ فَأَلْقَىٰهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ ﴾	طه	٢٠	
٧٢.	﴿ قَالَ ءَامَنتُمْ لَهُۥ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ إِنَّهُۥ لَكَبِيرُكُمُ ٱلَّذِي عَلَّمَكُمُ ٱلسِّحْرَ فَلَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُم مِّنْ خِلَٰفٍ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَىٰ ﴾	طــه	٧١	
٧٣.	﴿ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾	الأنبياء	٣	
٧٤.	﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾	الأنبياء	٢٢	
٧٥.	﴿ وَٱقْتَرَبَ ٱلْوَعْدُ ٱلْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يَٰوَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا بَلْ كُنَّا ظَٰلِمِينَ ﴾	الأنبياء	٩٧	
٧٦.	﴿ عَمَّا قَلِيلٍ ﴾	المؤمنون	٤٠	

٧٧.	﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ ﴾	النور	٦	
٧٨.	﴿ فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا۟ بِٱلشُّهَدَآءِ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ عِندَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْكَـٰذِبُونَ ﴾	النور	١٣	
٧٩.	﴿ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ ﴾	النور	٣٧	
٨٠.	﴿ أَوْ كَظُلُمَـٰتٍ فِى بَحْرٍ لُّجِّىٍّ يَغْشَىٰهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ سَحَابٌ ظُلُمَـٰتٌۢ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا ﴾	النور	٤٠	
٨١.	﴿ إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ ﴾	الفرقان	٢٠	
٨٢.	﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ ﴾	الفرقان	٢٠	
٨٣.	﴿ يَوْمَ يَرَوْنَ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ ﴾	الفرقان	٢٢	
٨٤.	﴿ وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَـٰلَ ﴾	الفرقان	٣٩	
٨٥.	﴿ قَالُوا۟ سَلَـٰمًا ﴾	الفرقان	٦٣	
٨٦.	﴿ وَتَنْحِتُونَ مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا ﴾	الشعراء	١٤٩	
٨٧.	﴿ ٱدْخُلُوا۟ مَسَـٰكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَـٰنُ وَجُنُودُهُۥ ﴾	النمل	١٨	
٨٨.	﴿ فَنَاظِرَةٌۢ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ ﴾	النمل	٣٥	
٨٩.	﴿ فَذَٰنِكَ بُرْهَـٰنَانِ ﴾	القصص	٣٢	
٩٠.	﴿ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ مَنَامُكُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱبْتِغَآؤُكُم مِّن فَضْلِهِۦٓ ﴾	الروم	٢٣	
٩١.	﴿ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦٓ أَن يُرْسِلَ ٱلرِّيَاحَ مُبَشِّرَٰتٍ وَلِيُذِيقَكُم مِّن رَّحْمَتِهِۦ ﴾	الروم	٤٦	
٩٢.	﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ ﴾	الأحزاب	٣٣	
٩٣.	﴿ مَّلْعُونِينَ ۖ أَيْنَمَا ثُقِفُوٓا۟ أُخِذُوا۟ ﴾	الأحزاب	٦١	
٩٤.	﴿ فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ ٱلْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ٱلْغَيْبَ مَا لَبِثُوا۟ فِى ٱلْعَذَابِ ٱلْمُهِينِ ﴾	سبأ	١٤	
٩٥.	﴿ أَرُونِى مَاذَا خَلَقُوا۟ مِنَ ٱلْأَرْضِ ﴾	فاطر	٤٠	
٩٦.	﴿ يُطَافُ عَلَيْهِم بِكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍۭ ﴾	الصافات	٤٥	
٩٧.	﴿ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنَ ٱلنَّارِ ﴾	ص	٢٧	
٩٨.	﴿ فَوَيْلٌ لِّلْقَـٰسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ ٱللَّهِ ﴾	الزمر	٢٢	
٩٩.	﴿ تَأْمُرُوٓنِّىٓ ﴾	الزمر	٦٤	

١٠٠.	﴿ بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ وَكُن مِّنَ الشَّاكِرِينَ ﴾	الزمر	٦٦	
١٠١.	﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا لَّعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰ إِلَٰهِ مُوسَىٰ ﴾	غافر	٣٦-٣٧	
١٠٢.	﴿ وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ ﴾	الشورى	٢٥	
١٠٣.	﴿ وَتَرَاهُمْ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا خَاشِعِينَ مِنَ الذُّلِّ يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِيٍّ ﴾	الشورى	٤٥	
١٠٤.	﴿ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ ﴾	الزخرف	١٨	
١٠٥.	﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَن قَالُوا ائْتُوا بِآبَائِنَا إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴾	الجاثية	٢٥	
١٠٦.	﴿ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا ﴾	الأحقاف	١٥	
١٠٧.	﴿ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا ﴾	الأحقاف	١٦	
١٠٨.	﴿ فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِ اللَّهِ قُرْبَانًا آلِهَةً ﴾	الأحقاف	٢٨	
١٠٩.	﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ ﴾	الأحقاف	٣٣	
١١٠.	﴿ كَمَنْ هُوَ خَالِدٌ فِي النَّارِ ﴾	محمد	١٥	
١١١.	﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُ قَلْبٌ ﴾	ق	٣٧	
١١٢.	﴿ قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ ﴾	الذريات	٢٥	
١١٣.	﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ﴾	النجم	٣	
١١٤.	﴿ وَثَمُودَ فَمَا أَبْقَىٰ ﴾	النجم	٥١	
١١٥.	﴿ وَكُلُّ أَمْرٍ مُّسْتَقِرٌّ ﴾	القمر	٣	
١١٦.	﴿ حِكْمَةٌ بَالِغَةٌ ﴾	القمر	٥	
١١٧.	﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾	القمر	٤٩	
١١٨.	﴿ فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ﴾	المجادلة	٤	
١١٩.	﴿ مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ ﴾	الصف	١٤	
١٢٠.	﴿ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ ﴾	المنافقون	١٠	

١٢١.	﴿ مَّا تَرَىٰ فِي خَلْقِ الرَّحْمَٰنِ مِن تَفَاوُتٍ فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ ﴾	الملك	٣	
١٢٢.	﴿ وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ﴾	القلم	٩	
١٢٣.	﴿ وَانشَقَّتِ السَّمَاءُ فَهِيَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ ﴾	الحاقة	١٦	
١٢٤.	﴿ فَإِذَا نُقِرَ فِي النَّاقُورِ فَذَٰلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ ﴾	المدثر	٨-٩	
١٢٥.	﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾	الطارق	٤	
١٢٦.	﴿ مَا أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ ﴾	المسد	٢	

فهرس الأحاديث النبوية الشريفة



الرقم	القافية		البحر	الصفحة
	الألف			
١.	لَوْمَا الإِصَاخَةُ للوُشَاةِ لَكَانَ لِـي	مِنْ بَعْدِ سُخْطِكَ فِـي رِضَـاكَ رَجَـاءُ	البسيط	
٢.	لَنْ ما رأيتُ أبَا يزيـدِ مُقَـاتِلا	أَدَعَ القِتَـــالَ وأَشْــــهَدُ الهَيْجَـــاء	الكامل	
٣.	كـأنَّ سَـبِيئَةً مِـنْ بَيْـتِ رأسٍ	يكـــونُ مِزَاجَهَـــا عَـــسلٌ وَمَـــاءُ	الوافر	
	البـاء			
٤.	فما سودتني عــامرٌ عــن وِرَاثَـةٍ	أبـى الله أنْ أسـمُوْ بـأمٍّ ولا أبِ	الطّويل	
٥.	فَأَمَّـا القِتَـالُ لا قتـالَ لَـديكُمُ	ولكنَّ سَيْراً في عِرَاضِ المَوَاكِـبِ	الطويل	
٦.	يا صاحِ بَلِّغْ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلِّـهِمُ	أنْ لَيْسَ وَصْلٌ إذا انحلَّـتْ عُـرَرَ	البسيط	
٧.	فقلتُ: ادْعُ أُخْرَى وارْفَعِ الصوتَ دعوةً	لَعَلَّ أبَـا المِغْـوارِ مِنـكَ قَرِيـب	الطويل	
٨.	وما زُرْتُ سَلْمَى أنْ تَكُـونَ حَبِيبَـةً	إلـيَّ ولا دَيْـنٍ بِهـا أنـا طَالِبُـهُ	الطويل	
٩.	إنّ امــرأً رَهْطُــهُ بالـشام مَنْزِلُـهُ	بِرَمْلِ يَبْرِينَ جاراً شَدَّ مـا اغتربـا	البسيط	
١٠.	مَا الحَازِمُ الشَّهمُ مِقْـدَامًا ولا بَطَـلٍ	إنْ لم يَكُنْ للهَـوَى بـالحَقِّ غَلابَـا	البسيط	
	التاء			
١١.	ألا عُمْرَ ولّىَّ مُسْتَطاعٌ رُجُوعُـه	فَيَرْأَبَ ما أَثْـأَتْ يَـدُ الغَفَـلاتِ	الطّويل	
	الجيم			
١٢.	شربنَ بماء البحر ثـم تنـصبت	علـى حبـشياتٍ لهـن نئـيج	الطويل	

الـــدال . .

١٣. .	ما إنْ أتيتُ بشيءٍ أنـــتَ تكرَهُـــهُ	إذاً فلا رَفَعَتْ سوطِي إليَّ يَــدي	البسيط	.
١٤. .	ألـــمْ يأتيـــكَ والأنبـــاءُ تنمـــي	بما لاقَــتْ لبـــونُ بنـــي زيـــاد	الوافر	
١٥. .	بَنُونَـــا بَنُـــو أبْنَائِنَـــا وبَنَاتُنَـــا	بَنُوهنَّ أبْنَاءُ الرِّجـــالِ الأبَاعـــدِ	الطويل	
١٦. .	لَحُـــبُّ الموقـــدانِ إلَـــيَّ مؤســـى	وَجَعدَةُ لَـــو أضـــاءَهُما الوَقُـــودُ	الوافر	
١٧. .	أعد نظرا يا عبــد قــيس لعلَّمــا	أضاءت لك النارُ الحمارَ المقيدَا	الطويل	

الراء . .

١٨. .	لَوْلاَ فَوارِسُ مِنْ نُعْــمٍ وأُسْــرَتُهُمْ	يَومَ الصُّلَيْفاء لم يُوفُــونَ بالجـــارِ	البسيط	
١٩. .	رَأَيْـــنَ الغَـــوانِي الـــشَّيْبَ لاَحَ	فَأَعْرَضْنَ عَنِيّ بالخُدودِ النَّواضِرِ	الطويل	.
٢٠. .	ولَقَدْ جَنيتُــك أكمــؤاً وعَــسَاقِلاً	ولقَدْ نَهيتك عَــنْ بَنَـــاتِ الأوْبَـــرِ	الكامل	
٢١. .	فأمْهَلَـــهُ حتَّـــى إذا أنْ كأنَّـــهُ	مُعَاطِي يَدٍ في لُجَّةِ المــاءِ غــامرُ	الطويل	
٢٢. .	أسكرانُ كان ابنُ المراغةِ إذ هجا	تميمًا بجَـوِّ الـشآم أم متـساكر	الطّويل	
٢٣.	فأقبلت زحفــا علـــى الـــركبتين	فثَوْبَـــا لبــستُ وثــوبٌ أجــرُّ	المتقارب	

العيــن . .

٢٤. .	هُمُ صَلَبُوا العَبْدِيَّ في جذْعِ نَخْلَــةٍ	فَلاَ عَطَسَتْ شَيْبانُ إلاَّ بأجْــدَعا	الطّويل	

الــفـــاء . .

٢٥. .	غَضِبَتْ عليَّ لأن شَرِبْتُ بجَــزَّةٍ	فَلإذْ غَضِبْت لأشْرَبَنَ بخَــرُوفِ	الكامل	
٢٦. .	ولُـــبْسُ عبـــاءة وتقـــرَّ عينـــي	أحب إلي مـــن لـــبس الـــشفوف	الوافر	

الرقم	الشطر الأول	الشطر الثاني	البحر
	القـــاف		
٢٧.	لَنْ يَخبِ الآن مِـــنْ رجَائِــكَ مَــنْ	حَرّكَ مِنْ دُونِ بَابِكَ الحَلَقَة	المنسرح
	الـــلام		
٢٨.	فَلَوْ أنَّ مَا أسْعَى لأدْنَــى مَعِيشَةٍ	كَفَاني وَلَم أطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ المَـالِ	الطويل
٢٩.	وَلَكِنَّمَــا أسْــعَى لِمَجْــدٍ مُؤَثَّــلِ	وَقَدْ يُدْرِكُ المَجْدَ المُوثَّلَ أمْثَـالِي	الطويل
٣٠.	وظلَّ طُهاةُ اللّحم مِنْ بَيْنِ مُنْــضجٍ	صَفيفَ شِواءٍ أو قَــديرٍ معجَّــلِ	الطويل
٣١.	ومـــا كنـــتُ ذا نيـــربٍ فـــيهمُ	ولا فـــنمشٍ فـــيهم مُنْمِـــلِ	السريع
٣٢.	قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكرَى حَبِيبٍ وَمَنْـزِلِ	بسقْطِ اللّوى بَيْنَ الدَّخول فَحَوْمَلِ	الطّويل
٣٣.	ممن حملــن بـــه وهـــنّ عَوَاقِـدٌ حملت بـــه فـــي ليلـــة مـــزءودة	حُبُكَ النطاق فشبّ غيــر مُهَبَّــلِ كرها، وعقد نطاقها لــم يحلــل	الكامل
٣٤.	يَلُومُونَنِي فـــي اشْــتِراءِ النَّخيـــ	ـــلِ أهْلِـــي، فَكلُّهـــمُ يَعْـــذِلُ	المتقارب
٣٥.	ألا كل شيء ما خـــلا الله باطـــلُ	وكـــل نعـــيم لا محالـــة زائـــل	الطويل
٣٦.	فخيرٌ نحن عنـــد النـــاس مـــنكم	إذا الداعي المثـــوّب قـــال يـــالا	الوافر
٣٧.	لمَتَى صَلَحت ليُقْضَيَنْ لك صـــالحٌ	ولتجـــزينّ إذا جُزيـــتَ جمـــيلا	المتقارب
	الميـــم		
٣٨.	يا شاةَ من قنَصٍ لمن حلّـــتْ لـــه	حَرُمَتْ عليّ، وليتهَـــا لَـــمْ تَحْـــرُمِ	الكامل
٣٩.	قد أوبيتْ كلَّ ماء فهـــي ضـــاويةٌ	مهما تصبْ أفقًا مـــن بـــارقٍ تـــشمِ	البسيط
٤٠.	ابْعَدْ، بَعِدْتَ، بَياضاً، لا بَياضَ لهُ	لأنتَ أسودُ في عَيني مـــنَ الظُّلَـــمِ	البسيط
٤١.	فأقـــسمُ أنْ لـــو التقينـــا وأنـــتُم	لكان لكم يـــومٌ مـــن الـــشرّ مظلـــمُ	الطويل
٤٢.	تَـــولّى قِتَـــالَ المـــارِقِينَ بِنَفْـــسِهِ	وَقَـــدْ أسْـــلَمَاهُ مُبْعَـــدٌ وحَمِـــيمُ	الطويل
٤٣.	ومهما تكن عند امرىءٍ من خليقة	وإن خالَها تخفَى على الناس تُعلَـــم	الطويل
٤٤.	لا يُبْعِـــدِ الله التَّلَبُّـــبَ والـــ	ـــغَارَاتِ إذْ قـــالَ الخمـــيسُ: نَعـــمْ	السريع
٤٥.	وأنتِ التي حبّبتِ شغبًا إلـــى بَـــدًا	إلـــيّ وأوطـــاني بـــلادٌ ســـواهُمَا	الطويل
٤٦.	حللـــتِ بهـــذا حلّـــةً ثـــم حلّـــةً	بهـــذا، فطـــابَ الواديـــان كلاهُمـــا	الطويل

النـون				
٤٧.	مَنْ يَفْعَل الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا		والشَّرُّ بالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ سِيَّانِ	البسيط
٤٨.	عَلاَ زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكم		بأَبْيَض مَشْحُوذِ الفَرار يَمَانِ	الطويل
٤٩.	فإنْ أهلك فرُبَّ فتىً سيبكى		عليّ مهذّبٍ رخصِ البنانِ	الطويل
٥٠.	إنّ حَيْثُ اسْتَقَرَّ مَنْ أَنْتَ راعي		ـهِ حِمًى فيهِ عِزَّةٌ وأَمَانُ	الخفيف
٥١.	فكفى بنا فضلاً على مَن غيرنا		حبُّ النبيّ محمّدٍ إيّانا	الكامل
٥٢.	فما إن طبّنا جُبْنٌ ولكن		منايانا ودولَةُ آخرينا	الوافر
٥٣.	هَلْ ترجِعَنَّ ليالٍ قد مضينَ لنا		والعيشُ منقلب إذْ ذاكَ أفنانا؟	البسيط
الهاء				
٥٤.	فلم أر مثلها خُباسةَ واحدٍ		وَنَهْنَهْتُ نفسي بعدما كِدْتُ أفعَلَه	الطويل
٥٥.	إذا رَضِيَت عليَّ بنو قُشَيرٍ		لعَمرُ اللهِ أعجَبَني رضاها	الوافر
٥٦.	مشَائيمُ لَيْسُوا مُصلِحِينَ عَشيرةً		ولا نَاعِبٍ إلاّ بِبَيْنٍ غُرابُها	الطويل
٥٧.	فما رَجَعَتْ بخائبةٍ ركابٌ		حكيمُ بنُ المسيَّبِ منتَهاها	الوافر
الياء				
٥٨.	بدا ليَ أنّي لستُ مُدرِكَ ما مَضَى		ولا سابق شيئًا إذا كان جائيا	الطويل
٥٩.	تعزّ فلا شيءُ على الأرض باقيا		ولا وزرٌ مما قضى الله واقيا	الطويل
٦٠.	فأبلوني بليتكم لعليّ		أصالحُكم واستدرجْ نَوَيّا	الوافر

الرجز

الرقم	القافيــة	الصفحة
	الألف	
١.	وجَــرِّدِ الفعــل إذا مــا أُســندا	
	لاثنين أو جمع كـــ (فــاز)	
	التاء	
٢.	بَعْــدَ اللَّتَيَّــا واللُّتَيّــا وَالَّتِــي	
	إذا عَلَتْهــا أنفُــسٌ تَــرَدَّتِ	
	الراء	
٣.	قد يؤخذ الجار بجــرم الجــار	
	الهاء	
٤.	وَمَهْمَـــهٍ مغبَّـــرةٍ أرجـــاؤهُ	
	كَـــأنَّ لَـــوْنَ أرْضِـــهِ سَـــمَاؤهُ	
٥.	قَدْ بَلَغَا فِــي المَجْــدِ غَايَتَاهَــا	
٦.	بَاعَدَ أمَّ الْعَمْــرِ مِــنْ أسِــيرِهَا	
	حُرَّاسُ أبْوَابٍ عَلَى قُــصورِهَا	
٧.	مَهْمَا لـــيَ اللَّيلَــةَ مهمــا لِيَــهْ	
	أوْدَى بنعلـــيَّ وســـرْ بَالِيَــهْ	

فهرس المصادر والمراجع

أ- _الكتب:_

- **إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربع عشر**، أحمد بن محمد البنا، تحقيق وتقديم: شعبان محمد إسماعيل، بيروت، عالم الكتب، والقاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٩٨٧.
- **أخبار النحويين البصريين**، السيرافي، تحقيق: محمد إبراهيم البنّا، مصر، دار الاعتصام، 1985.
- **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، أبو حيان الأندلسي، تحقيق وشرح: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، ط١، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٩٩٨.
- **أصول التفكير النحوي**، علي أبو المكارم، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر، ٢٠٠٦.
- أصول النحو العربي، **محمد خير الحلواني، اللاذقية، مطبوعات جامعة تشرين.**
- أصول النحو العربي: **نظرة النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث**، محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٣.
- **الأصول في النحو**: أبو بكر محمد بن سهل، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط٣، بيروت مؤسسة الرسالة، ١٩٩٦.
- **الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو**، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري، تقديم وتحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٩٥٧.
- **الاقتراح في علم أصول النحو**، جلال الدين السيوطي، قرأه وعلق عليه، محمود سليمان ياقوت، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٦.

- **ألفية ابن مالك**، ابن مالك جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله، بغداد، مكتبة النهضة، ١٩٨٤.
- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين**، أبو البركات بن الأنباري، تحقيق: جودة مبروك، مراجعة: رمضان عبد التواب، ط١، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ٢٠٠٣.
- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ابن هشام الأنصاريّ جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد، تحقيق: مُحمّد محيي الدين عبد الحميد، ط٥، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
- **الإيضاح في علل النحو**، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، ط٣، دار النفائس، ١٩٧٩.
- **البحر المحيط**، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، تحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، وشارك في تحقيقه: زكريا عبد المجيد النوتي وأحمد النجولي الجمل، قرظه: عبد الحي الفرماوي، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٣.
- **البرهان في علوم القرآن**، الزركشي بدر الدين بن محمد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر، ١٩٥٨.
- **بغية الوعاة**، الحافظ جلال الدين السيوطي، ط٢، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ١٩٧٩.
- **التبيان في إعراب القرآن**، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، بيروت، دار الجيل، ١٩٨٧.

- **التحليل النحوي أصوله وأدواته**، فخر الدين قباوة، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، ٢٠٠٢.
- **التعريفات**، علي بن محمد الجرجاني، حققه وقدم له ووضع فهارسه: إبراهيم الأبيـــاري، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٩٩٢.
- **تهذيب اللغة**، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: عبد الله درويش ومحمد علي النجار، الدار المصرية العامة للتأليف والترجمة، ١٩٦٤.
- **الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية**، محمد ضاري حمادي، ط١، بغداد، اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر الهجري، ١٩٨٢.
- **الخصائص**، عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية.
- **الخلاف النحوي**، حسن منديل العكيلي، بغداد، دار الضياء، ٢٠٠٧.
- **الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة**، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد سيد جاد الحق، مصر.
- **الدماميني النحوي في ضوء شرحه لمغني اللبيب**، عمر يوسف مصطفى، ط١، دمشق، دار الينابيع، ٢٠١٠.
- **ديوان الأخطل**، تحقيق: فخر الدين قباوه، حلب، ١٩٧٠.
- **ديوان الحطيئة**، برواية شرح ابن السكيت، تحقيق: نعمان محمد أمين طه، ط١، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٩٨٧.
- **ديوان الفرزدق**، شرحه وضبطه وقدم له: علي فاعوري، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٨٧.
- **ديوان عبد الله بن رواحة**، وليد قصاب، ط١، دار العلوم للطباعة والنشر، ١٩٨١.

- **ديوان كثير عزّة**، جمعه وشرحه: إحسان عباس. بيروت، دار الثقافة ، ١٩٧١.
- **ديوان سويد بن أبي كاهل اليشكري**، مراجعة: محمد جبار المعيبد، جمع وتحقيق: شاكر العاشور، ط١، العراق، وزارة الإعلام، ١٩٧٢.
- **ديوان المتنبي**، بيروت، دار بيروت، ١٩٨٣.
- **ديوان النابغة الذبياني**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، القاهرة، دار المعارف.
- **ديوان امرئ القيس**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٥، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٥.
- **ديوان أمية بن أبي الصلت**، جمعه وحققه وشرحه، سجيع جميل الجبيني، بيروت، دار صادر، ١٩٩٨.
- **ديوان أوس بن حجر**، تحقيق وشرح: محمد يوسف نجم، ط٢، بيروت، درا صادر، ١٩٧٩.
- **ديوان جرير بن عطية**، تحقيق: نعمان محمد أمين طه، ط٣، دار المعارف.
- **ديوان حسان بن ثابت**، تحقيق: وليد عرفات، بيروت، دار صادر، ٢٠٠٦.
- **ديوان زهير بن أبي سلمى**، شرحه وقدم له: علي حسن فاعور. بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٨٨.
- **ديوان عامر بن الطفيل** ، رواية أبي بكر محمد بن القاسم عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، بيروت، دار صادر، ١٩٧٩.
- **ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات**، تحقيق وشرح: محمد يوسف نجم، بيروت، دار صادر.
- **ديوان عنترة بن شداد**، تحقيق ودراسة: محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، ١٩٦٤.

- **ديوان قيس بن الخطيم** ، تحقيق: ناصر الدين الأسد، بيروت، دار صادر.
- **ديون كعب بن مالك**، دار الكتب المصرية، ١٩٥٠.
- **ديوان لبيد بن ربيعة**، شرح: الطوسي. قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: حنا نصر الحتي، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٩٩٣.
- **ديوان محمود الوراق**، جمع ودراسة وتحقيق: وليد قصاب، ط١، عجمان، مؤسسة الفنون، ١٩٩١.
- **رسالتان في اللغة**، أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرماني، تحقيق: إبراهيم السامرائي، عمان، دار الفكر للنشر والتوزيع، ١٩٨٤.
- **السبعة في القراءات**، ابن مجاهد، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف بمصر.
- **سنن الترمذي**، أبو عيسى محمد بن عيسى، تحقيق: أحمد محمد شاكر، القاهرة، ١٩٣٧.
- **سنن الدارمي**، عبدالله بن عبدالرحمن أبو محمد الدارمي، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، خالد السبع العلمي، ط١، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٤٠٧هـ.
- **السنن الصغرى**، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، ط١، كراتشي ــ باكستان، جامعة الدراسات الإسلامية، ١٩٨٩.
- **السنن الكبرى**، أبو عبد الرحمن النسائي، تحقيق: عبد الغفار البندادي وسيّد كسروي حسن، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩١.
- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، ابن عماد الحنبلي، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، محمود الأرناؤوط، دمشق، دار ابن كثير، ١٩٨٦.
- **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، دار التراث، ٢٠٠٥.**

- **شرح أشعار الهذليين**، صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري، رواية أبي الحسن علي بن عيسى بن علي النحوي عن أبي بكر أحمد بن محمد الحلواني عن السكري، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مراجعة: محمود محمد شاكر، القاهرة، مكتبة دار العروبة، ومطبعة المدني.
- **شرح جمل الزجاجي**، ابن عصفور أبو الحسن على بن مؤمن، تحقيق: صاحب أبو جناح، بغداد، ١٩٨٢.
- **شرح المفصل**، ابن يعيش بن علي، إدارة الطباعة المنيرية بمصر.
- **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، ابن هشام الأنصاريّ جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد، تحقيق: بركات يوسف هبود، ط٢، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر، ١٩٩٨.
- **شعر أبى حية النميري**، تحقيق: يحيى الجبوري، دمشق ١٩٧٥.
- **شعر الأحوص الإنصاري**، جمعه وحققه: عادل سليمان جمال، قدم له: شوقي ضيف، ط٢، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٩٩٠.
- **شعر الحارث بن خالد المخزومي**، تحقيق: الدكتور يحيى الجبوري، بغداد، ١٩٧٢.
- **شعر القحيف العقيلي**، صنعة: حاتم صالح الضامن، جامعة بغداد.
- **شعر عبد الرحمن بن حسان**، جمع وتحقيق: الدكتور سامي مكي العاني، بغداد، ١٩٧.
- **شعر عبد الله بن الزبير الأسدي**، جمع وتحقيق: يحيى الجبوري، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٤.
- **شعر كعب بن سعد الغنوي**، جمع وتحقيق ودراسة: عبد الرحمن محمد الوصيفي، مكتبة الأدب، القاهرة، ١٩٩٨.

- **الشواهد والاستشهاد في النحو**: عبد الجبار علوان النايلة، مطبعة الزهراء، بغداد،ط١، ١٩٦٧.
- **الصاحبي في فقه اللغة**، أبو الحسين أحمد بن فارس الرازي، تحقيق: أحمد حسن بسج، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٧.
- **الصحاح " تاج اللغة وصحاح العربية"**، أبو نصر إسماعيل بن حمادة الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٧٩.
- **صحيح البخاري"الجامع الصحيح"**، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، القاهرة، دار الشعب، ١٩٨٧.
- **صحيح مسلم**، أبو الحسن هشام بن الحجاج القشيري النيسابوري، وفي طليعته: غاية الابتهاج لمقتفي أسانيد كتاب مسلم بن الحجاج، محمد بن محمد مرتضى الزبيدي، نظر: محمد الفارياني، الرياض، دار طيبة، ١٤٢٦هـ.
- **صحيح مسلم "الجامع الصحيح"**، أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، بيروت، دار الجيل ودار الأفاق الجديدة.
- **ظاهرة التأويل وصلتها باللغة، أحمد** عبد الغفار، الرياض، دار الرشيد، ١٩٨٠.
- **غريب الحديث**، أبو عبيد القاسم بن سلام، منشورات محمد علي بيضون، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٣.
- **في أصول النحو**، سعيد الأفغاني، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، ١٩٩٤.
- **في نحو اللغة وتراكيبها**، خليل عمايرة، جدة، عالم المعرفة، ١٩٨٤.
- **القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة**، محمد عاشور سويح، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، مصراتا – الجماهيرية العربية الليبية، ١٩٨٦.

- **الكتاب**، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، ط٣، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٩٨٨.
- **كشاف اصطلاحات الفنون**، محمد علي بن علي التهانوي، بيروت، شركة خياط للكتب والنـــشر، دون ذكر تاريخ النشر والطبعة.
- **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التنزيل**، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق وتعليق ودراسة: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، شارك في تحقيقه: فتحي عب الرحمن أحمد حجازي، ط١، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٩٩٨.
- **الكليات**، أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، قابله على نسخة خطية وأعده للطبـــع ووضـــع فهارســـه: عدنان درويش ومحمد المصري، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٨.
- **لسان العرب**، محمد بن مكرم بن منظور، اعتنى بتصحيحه: أمين محمد عبـــد الوهـــاب ومحمد صادق العبيدي، بيـــروت، دار إحياء التراث الإسلامي، ومؤسسة التاريخ العربي، ١٩٩٧.
- **اللغة العربية معناها ومبناها**، تمام حسان، المغرب، دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٩٩٤.
- **اللغة والنحو بين القديم والحديث**، حسن عباس، دار المعارف، مصر، ١٩٦٦.
- **علم اللغة وفقه اللغة**، عبدالعزيز مطر، دار قطري بن الفجاءة، ١٩٨٥.
- **مجاز القرآن**، أبو عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق: محمد فواد سزگين، مكتبة الخانجي بالقاهرة.

- **مجموع أشعار العرب**، اعتنى بتصحيحها وترتيبها: وليم بن الورد، طبع في مدينة ليبسيغ في سنة ١٩٠٣.
- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة، ١٩٩٤.
- **المدارس النحوية**، شوقي ضيف، القاهرة، دار المعارف، ١٩٩٥.
- **المزهر في علوم اللغة**، عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى ومحمد أبو الفضل وعلي البجاوي، ط٣، مكتبة دار التراث.
- **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد وآخرون، إشراف: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط١، مؤسسة الرسالة، ٢٠٠١.
- **المصباح المنير**، أحمد بن محمد الفيومي، بيروت، المكتبة العلمية، دون ذكر تاريخ النشر والطبعة.
- **معاني القرآن وإعرابه**، الزجاج أبو إسحاق إبراهيم بن السري، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، بيروت، ١٩٨٨.
- **معاني القرآن**، أبو زكريا الفراء، يحيى بن زياد، ط٣، بيروت، عالم الكتب، ١٩٨٣.
- **معجم الأدباء**، ياقوت بن عبد الله، دار المأمون، ١٩٣٦.
- **معجم العين**، خليل بن أحمد الفراهيدي، ترتيب ومراجعة: داود سلوم، داود سلمان العنبكي، أنعام داود سلوم، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، ٢٠٠٤.
- **المعجم المفصل في النحو العربي**، عزيزة فوال، ط٢، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٤.

- **معجم المؤلّفين**، عمر رضا كحالة، د.ط، بيروت، مكتبة المثنى، دار إحياء التراث العربي، ١٩٥٧.
- **معجم شواهد النحو الشعرية**، حنا جميل حداد، الرياض، دار العلوم للطباعة والنشر، ١٩٨٤.
- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، دار الطلائع، ٢٠٠٩.
- **المفردات في غريب القرآن**، أبو القاسم الحسين بن محمد، الراغب الأصبهاني، مكتبة نزار مصطفى الباز.
- **المقتضب**، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد االخالق عضيمة، القاهرة، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، ١٩٩٤.
- **مقدمة ابن خلدون**، تحقيق: عبد السلام الشدادي، الدار البيضاء، بيت الفنون والعلوم والآداب، ٢٠٠٥.
- **المنصف**، شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني لكتاب التصريف للإمام أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط١، دار إحياء التراث القديم، وزارة المعارف، إدارة الثقافة العامة، ١٩٥٤.
- **منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني**، عمران عبد السلام شعيب، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٨٦.
- **موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف**، خديجة الحديثي، بغداد، دار الرشيد للنشر، ١٩٨١.

- **نتائج الأفكار لشرح إظهار الأسرار في النحو**، مصطفى الأطهوي، طرابلس، ليبيا، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، ١٩٩٢.
- **النّحو العربي**، مازن المبارك، ط١، بيروت، المكتبة الحديثة، ١٩٦٥ .
- **نحو تعليم اللغة وظيفيا**، داود عطية عبده، الكويت، مؤسسة دار العلوم، ١٩٧٩.
- **النشر في القراءات العشر**، ابن الجزري الحافظ أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي، أشرف على تصحيحه ومراجعته: علي محمد الصباغ، بيروت، دار الكتب العلمية.
- **النهاية في غريب الحديث والأثر**، ابن الأثير الجزري مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد، تحقيق : طاهر أحمد الزاوى ومحمود محمد الطناحي، بيروت، المكتبة العلمية، ١٩٧٩.
- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، ابن خلكان أبو العباس أحمد بن محمد، تحقيق: إحسان عباس، بيروت، ١٩٦٨.

ب-*الدوريات:*

- **الشاعر القحيف العقيل: طرف من أخباره وشعره**، مجلة العرب الرياض، عدد١، ج٥، السنة الأولى، ذو القعدة، ١٣ شباط ١٩٦٧.

Grammatical Thought of Ibn-Hisham in His *Mughni al-Labib*

by : Tamam Hamad

Superviser : Professor Samir Steitiya

ABSTRACT

The study aims to introduce general features and methodological characteristics of the grammatical thought of Ibn-Hisham in his "*mughbi al-labib*". The study consists of an introduction and 3 chapters. In the introduction, the study introduced Ibn-Hisham and his most important bibliography. In chapter 1, the investigator studied the features of the grammatical thought of Ibn-Hisham and the distinction of his thought from other previous grammarians. In chapter 2, the study investigated the fundamentals of grammar of Ibn-Hisham: oral tradition, analogy, and consensus. Moreover, the chapter studies the traditional poetry being grammatical evidences. In chapter 3, the study investigated terminology according to Ibn-Hisham and the impact of this terminology in the interpretation of grammatical issues.

The study adopted the descriptive-analytical methodology; it investigated texts, rules, and Ibn-Hisham's way of ruling, analysis, and interpretation. The study, then, analyzed compared between Ibn-Hisham's methodology and what has been found by contemporary linguistic studies.

The study found the following results:

1- Ibn-Hisham reached high degree of the grammatical analysis, interpretation, and referring to Quran, Hadith, and poetry to a greater extent that what is found in the grammar books.

2- Ibn-Hisham is considered a founder of several common terminologies in the contemporary linguistics.

3- The investigator reached about 80 personal conclusions that are not presented previously in the grammar books, being in terminology, definitions, and in the interpretation of many quranic verses.

Keywords: grammatical thought, Ibn Hisham